النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الاربعاء 62 جمادي الثانية 8241هـ الموافق 11 يوليو 7002 العدد (111) Wed. 26/6/1428 - 11 July 2007 50 ريالاً 16 صفحة

الحوثي يسلِّم 61 أسيراً

لجنة الوساطة تقرر العودة إلى صنعاء اليوم

■ «النداء»

سلَّم عبدالملك الحوثي 61 أسيراً من ضباط وأفراد الجيش إلى لجنة الوساطة مساء أمس.

لكن مصدراً في اللجنة وصف هذا الإجراء بأنه متأخر ولن يترتب عليه أي تغيير في موقفها الذي أعلنته في بيان مثير للجدل أصدرته نهاية الأسبوع الماضي.

ويتوقع أن تعود اللجنة إلى صنعاء اليوم لغرض اللقاء برئيس الجمهورية، وإجراء مشاورات مع قيادات الأحزاب الممثلة في البرلمان.

وكانت جهود اللجنة تعرضت لانتكاسة بسبب ما وصفته بعدم التزام الحوثيين بالاتفاقات والخطوات الميدانية المتفق عليها.

وقال المصدر إن اللجنة قررت مساء أمس العودة إلى صنعاء، ووصف مزاعم الحوثي بإخلاء عشرات المناطق والمواقع وإنهاء التمترس في 47 جبراً، بأنها

التتمة في الصفحة 4

توكيل محامين أجانب للترافع عنهم في القضاء الخارجي

ناصر النوبة: مندسون من الأمن رفعوا شعارات مسيئة في اعتصام عدن والحديث عن دعم اطراف داخلية أو خارجية وهم

■ «النداء» - عدن

قال ناصر النوبة رئيس مجلس التنسيق الأعلى لجمعيات المتقاعدين في المحافظات الجنوبية أن تواصلاً يجري مع محامين دوليين لتوكيلهم بالترافع عن المتقاعدين أمام المحاكم الخارجية.

واشار في اتصال مع «النداء» إلى أن الحكومة والجهاز القضائي والإعلام يقدم صورة واضحة للتعنت ورفض المطالب الدستورية والقانونية للمتقاعدين العسكريين الذين يبلغ عددهم الـ60 الف متقاعد منهم 400 امرأة.

ونفى النوبة وجود اطراف خارجية أو داخلية تغذي التظاهرات والاعتصامات التي ينفذها المتقاعدون، واصفاً مثل هذا الكلام بالوهم أو أن يكون سعيد الشحتور المتمركز في جبال المحفد ضمن قيادة مجلس التنسيق.

وقال: «أن نضالنا سلمي وللشحتور نضاله الخاص».

وعن الشعارات التي تم ترديدها اثناء المهرجان الذي عقد مؤخراً في صالة العروض بمدينة عدن، قال النوبة: «نحن لا نقبل الشعارات المسيئة وان من حمل تلك

التتمة في الصفحة 4

• من مهرجان المتقاعدون بعدن

دبلوماسي يمني في كندا يطلب اللجوء

■ «النداء» خاص

قالت مصادر دبلوماسية لـ«النداء» أن دبلوماسياً يعمل في سفارة الجمهورية اليمنية في كندا تقدم أمس بطلب اللجوء السياسي.

واشارت المصادر إلى أن الدبلوماسي الذي يعمل مستشاراً في السفارة طلب اللجوء على إثر خلافات مع السفير. ولم تتمكن الصحيفة حتى ساعة متأخرة من مساء أمس الثلاثاء من الحصول على تفاصيل إضافية سواء من الخارجية اليمنية أو جهات أخرى.

بسيوني.. هل كان ضحية إخفاق أمني

7

محاولة اغتيال أمين محكمة بني الحارث

احتشاد قبلي سيثأر لـ«عاصم» ما لم تتحرك الدولة

أدانت الجمعية العمومية لنقابة الموظفين الإداريين في السلطة القضائية، الجريمة التي كادت تودي بحياة عبدالرحمن هادي عاصم- أمين سر محكمة بني الحارث، اثناء تأدية عمله أمس الأول.

بالأمس احتشد اكثر من 400 مسلح من عزلة الحبشات نهم آل عاصم أمام المستشفى السعودي

التتمة في الصفحة 4

4 مليارات و385 مليون ريال موازنة البرلمان للعام القادم بزيادة 10 ٪ عن 2007

■ حمدي عبدالوهاب

بزيادة 401 مليون و917 الف ريال عن موازنة 2007م بلغت موازنة مجلس النواب للعام القادم 4 مليار و385 مليون و719 الف ريال.

توزعت على أربعة ابواب باب اجور وتعويضات اعضاء المجلس والعاملين و1 مليار و735 مليون و755 الف ريال بزيادة 93 مليون و397 الف ريال باب نفقات علي السلع والخدمات والممتلكات و687 مليون و10 ألف ريال بزيادة 20 مليون و314 الف ريال، وباب الاعانات والمنح والمنافع الاجتماعية و872 مليون و954 الف بزيادة 30 مليون. 456 بال اكتساب الاصول غير مالية مليار و90 مليون.

بند المكافآة رصد له 482 مليون و321 الف مكافأة اعضاء المجلس منها 361

التتمة في الصفحة 4

لجنة حماية الصحفيين: التهم الموجهة ضده ذات دوافع سياسية

النقابة: تحويل الخيواني إلى السجن المركزي تنكيلاً نفسياً

تتفاقم الأوضاع الصحية للزميل عبد الكريم الخيواني، بينما تتابع نقابة الصحفيين لأجل الإفراج عنه بضمانة.

مصدر في مجلس النقابة اعتبر نقله إلى السجن المركزي إجراء تعسفياً من النيابة لافتاً إلى أن القانون لا يجيز ايداع المحبوس احتياطياً السجن المركزي إلا إذا كانت التهمة الموجهة إليه ذات خطورة اجتماعية بالغة.

واضاف المصدر: «يعد تحويل الخيواني للسجن المركزي تنكيلاً نفسياً؛ إذ يتحول وكأنه محكوم بينما التهم ضده مبهمة كما أن

التتمة في الصفحة 4

ينتظران التكريم والمحاكمة

الضبيبي طالب الإعلام الذي قاد عبر "النداء" إلى أول تصحيحات قضائية لصالح المعسرين

■ خاص - «النداء»:

مثل الزميل علي الضبيبي أمام نيابة الصحافة والمطبوعات ظهر أمس الثلاثاء، وذلك لسماع أقواله في الشكوى المقدمة ضد الصحيفة من علي عبد الجليل عضو نيابة جنوب غرب أمانة العاصمة.

ويقول الشاكي إن الصحيفة نشرت في 13 يونيو الماضي تقريراً عن أحد السجناء المعسرين يتضمن سباً وشتماً بحقه، وتزييفاً للحقيقة.

ونشرت الصحيفة قصة الشاب سام أبو أصبع المحتجز على ذمة حقوق خاصة، مبرزة معاناة أسرة سام جراء إبقائه في السجن المركزي رغم صدور حكم قضائي قضى بالإفراج عنه والاكتفاء بمدة 9 أشهر التي أمضاها سام في الحبس الاحتياطي.

لكن النيابة لم تفرج عنه بذريعة وجود مبالغ مستحقة على ذمته لإحدى الشركات التجارية. ويمضي سام عامه الثالث في السجن.

وأعد الضبيبي تحقيقات وتقارير عدة منذ أكتوبر الماضي تسلط الضوء على معاناة أسر السجناء المعسرين جراء إصرار النيابات على إبقائهم في السجن رغم انتهاء المدد القانونية المحكومين بها.

وطلب الضبيبي من وكيل النيابة محمد سهل صورة من الشكوى، وإمهاله فرصة أسبوع للتشاور مع محاميه، والرد على الشكوى.

التتمة في الصفحة 4

• الضبيبي

الجيش في مواجهة «الشارع»!

تنعم العاصمة صنعاء بالسلام هذه الأيام، لكن الجيش قرر الخروج من حصونه لقمع «الشارع»: الصحيفة التي بدأت الصدور في 2 يونيو الماضي، ويرأس تحريرها الزميل نايف حسان.

في عددها الأول نشرت الصحيفة ملفاً عن الحرب في صعدة، وتجلياتها العقائدية والاجتماعية في محافظات عدة. وقد انتظرت وزارة الدفاع شهراً قبل أن تقرر بدء العمليات الميدانية، يوم 7 يوليو الجاري.

في هذا اليوم المثقل بالمحمولات الوطنية، تقدم المحامي محمد محمد محيي الدينو وكيلاً عن الدائرة القانونية بوزارة الدفاع، بعريضة إلى النائب العام يطلب فيها إقامة

التتمة في الصفحة 4

عبدالقادر هلال:

استقرار الحياة السياسية مرهون بأن يكون هناك سلطة محلية قادرة على تلبية حاجة الناس

أكد و زير الإدارة المحلية أن الحقوق تنتزع، "ونحن في مرحلة نضال وكفاح لتقوية السلطة المحلية".

وأشار إلى أن الحاجة لفك الإشتباك بين الوزارات والمحافظات والمديريات أصبح ضرورة الآن وأن هذا هو هدف استراتيجية نظام السلطة المحلية الذي تعكف الوزارة على إعداده الآن بمشاركة منظمات مجتمع مدني والسلطات المحلية المختلفة.

ولفت إلى أن هناك من أساء إستخدام الصلاحيات والإمكانيات وهناك من لم يستوعب عمل السلطة المحلية بسبب حداثة التجربة لكنه وعد بمزيد من الجهد لتجاوز المشكلات.

عن علاقة السلطة المحلية بالمركز، استراتيجية نظام السلطة المحلية، مشكلات السلطة المحلية، وقضايا أخرى كان هذا اللقاء.

● هلال

■ "نيوزيمن" خدمة خاصة بـ"النداء" - حوار: نبيل الصوفي

■ نبدأ من السياسة الكلية. فبعد انتخابين محليين ما زال اليمنيون يتصارعون مع المركز في كل قضية. ألا يعطي ذلك مؤشرا إلى أن الحكم المحلي لا يؤدي دوره أو بالأساس لم يستقطب ثقة الناس؟

– أولا الجدل شيء طبيعي جدا، هذا إن لم يكن دليل نشاط للمجتمع. ومن حق المجتمع المحلي أن يحمل من يشاء المسؤولية، ومن حق المركز أن يوضح أي مكانة حققتها المحليات في برنامجه ونظامه. نحن لدينا مشكلة رئيسية تتعلق بتعثر الطموحات، ولذا فكل طرف يحملها للآخر، المركز للمحلي والمحلي للمركز. المحلي يرى إمكانيات أكبر في المركز، ولذا يتململ، وهذه الحالة ليست في اليمن، أنا ألتقي بوفود خارجية يذكرون ذات الأوضاع رغم الفوارق بين اليمن ودولهم. السفير الفرنسي يقول إن الولايات أو المحافظات دائما تتحدث عن تقصير المركز وتشتكي انتقاص مستحقاتها. وفي آخر لقاء بالسفير الأمريكي سمعت منه أن المركز يقول أن المحافظات أو الولايات في أمريكا لا تقوم بدورها كما يجب، والولايات أو المحافظات تقول أن المركز يتدخل أو يقصر فيما هو واجب عليه، من دعم سواء دعم معنوي أو دعم مادي.

في بلادنا ومنذ ثورتي سبتمبر وأكتوبر كان هناك توجه نحو تأسيس الدولة اليمنية. هذا التوجه تعامل مع موروث اجتماعي ومشاكل سياسية وقصور مادي، وحتى بعد الوحدة احتاج أول قانون للسلطة المحلية إلى قرابة سبع سنوات. ورغم كل الانتقادات التي توجه للقانون أو للسلطة المحلية فيكفي تقدير أنه لم يصبح حاضرا في الثقافة السياسية فضلا عن التوجهات السياسية لكل قوى المجتمع، وما زال المجتمع مشدودا لثقافته التي كما قلت وكأحد تأثيرات محاولات بناء دولة اليمن الجمهوري

■ المجالس المحلية لا هي نالت نصيبها من الموارد المتاحة ولا هي تمكنت من تحصيل موارها من المجتمع.

والديمقراطي لاتزال مركزية.

وأتحدث عن ثقافة الناخب قبل ثقافة عضو المجلس المحلي، فضلا عن المسؤول المعين بقرار. كما أن الخلافات السياسية قد تدفع لاستخدام هذه كوسيلة ضغط في سياقات مختلفة.

■ هناك مشكلات بنيوية، فنية؟

– أنا أتحدث عن وضع شحيح الموارد، من جهة، ومن جهة أخرى لم تترسخ قدرته على أن يشد المجتمع ليتحمل معه المسؤولية. فمثلا المجالس المحلية حتى الآن، لا هي نالت نصيبها من الموارد المتاحة لها مع ضآلتها من المركز، ولا هي تمكنت من تحصيل مواردها من المجتمع.

■ قبل هذه النقطة، أنا سألت عن المنحى السياسي. بمعنى: لم تكتسب السلطة المحلية ثقة الناس بأنها فعلا مخولة وقادرة على اتخاذ قرارات محددة تجاه مصالحهم. لذا نحن الآن لا نسمع مطالب من المحافظات فضلا عن المديريات سواء المجالس المنتخبة أم المكاتب المعينة بشأن الصحة أم التعليم أم الفقر. لا يتحدث الناس أن حضرموت أكثر من حجة، ولا أن إب أكثر من لحج حصولا على مصالحها. الجميع لا يزال غير مقتنع سياسيا بأنه يمكنه مناقشة السلطات المحلية بشأن مطالبه. ويتحدث عن سيطرة مركزيا بالمعنى السياسي وليس ما يتعلق بعدالة توزيع المصالح. لنأخذ قضية المتقاعدين مثلا، فهم لم يتجهوا لمحافظاتهم بل تعاملوا مع الأمر كشأن سياسي مركزي.

أولا أريد تأكيد أننا مدركون أن استقرار الحياة السياسية مرهون بأن يكون هناك سلطة محلية قادرة على تلبية حاجة الناس. قضايا المتقاعدين، قضية حقوق الموظفين، قضية التوظيف... تحتاج سلطة محلية قادرة على الإجابة على حاجات الناس.

ولكن لدينا مسألة رئيسية، وهي أن الانتخابات المحلية لا تؤدي دورها، حيث أن الوعود التي يقطعها المرشحون للناس لا تجد من يراقبها ويتابع الفائز بشأنها.

المجلس المحلي لا يستمر بزخم الحملات الانتخابية، وبعض الفائزين يقول لك بعد الفوز: إنس إنني فائز. وهنا يأتي دور المعارضين المنافسين سواء كانوا أفرادا أم حزبا.

ولكن ليس كل الأوضاع كذلك. فهناك ناس واعين يضغطوا على مجالسهم، وهناك مجالس تضغط علينا، ولذلك فهذه الحالة متفاوتة من محافظة إلى محافظة ومن مديرية إلى مديرية.

وأعتقد أن العمل السياسي الحزبي في اليمن لم يتمحور حتى الآن وفقا لمقتضيات السلطة المحلية. لا تزال المركزية هي التي تقود، وحتى من ينتقد التجربة الحالية ويعتبرها غير كافية فإنه في أدائه شديد المركزية، يتحكم حتى في الخطاب المحلي.

ورغم الجدل والجهود التي بذلت حتى إصدار قانون السلطة المحلية فإني أعتقد أنه لا يزال حبيس دفتي الكتاب الذي يضمه.

■ ماذا بشأن جهود السلطة المحلية التي يمكنها إخراجه من بين الدفتين؟ أغلب المجتمعات لا تعرف حتى شخصيات مسؤولي مجلسها المحلي؟

– مع فروق في الأداء بين هذا المجلس وذاك، فإني أدعو كل رؤساء المجالس المحلية في المحافظات ليظهروا على الناس، من خلال الإذاعات المحلية، الندوات واللقاءات المباشرة بين الناس، حضور الفعاليات وتنظيمها في المجالات المختلفة. قدموا المجلس المحلي للناس، واستمعوا لهم. هذه هي فلسفة المجالس المحلية وهذه هي فلسفة التنمية؛ لأن اللقاء بالناس بقدر تشكيله ضغطا من الناس على عضو المجلس المحلي، يمكنه من قوة ودعم لتنفيذ برنامجه وتحقيق مصالح الناس أو حتى مشاركتهم مناقشة المعوقات قوة لأي مسؤول.

■ قد يقولون إن معالي الوزير يريد إحراجهم. فمن أين لهم الصلاحيات والإمكانيات لفعل ذلك، وكل شيء مرهون بدواوين صنعاء الوزارية؟

– لنؤجل المبررات. نحن نريد أن نبدأ، وإذا تحركت عجلة العلاقة دورتها الأولى علينا البحث عن معوقات دورتها الثانية. وإلا لماذا ترشحت لمهمة تعرف تماما وضعها.

■ أحيانا قيادات المجالس المحلية لا يمكنها مجرد التحدث لوزير. هناك مشائخ قبائل، وليس هذا عدوانية ضدهم، لكن الواحد منهم لا يزال قادرا على الوصول لأطراف وتحقيق مصالح لا يتاح لأمين عام مجلس محافظة فضلاً عن مديرية أن يحققها.

– الحقوق تنتزع، ونحن في مرحلة نضال وكفاح لتقوية السلطة المحلية. الأمر ليس مجرد قرار سياسي. القرار اتخذ، وعلينا إذا العمل على الاستفادة منه وتفعليه. الأصدقاء في الدانمارك حين أسسوا قريبا لنظام السلطة المحلية، عملوا فترة سموها "الفترة الحاضنة" لسبع سنوات، من أجل تحقيق الانتقال. لنعتبر أنفسنا في المرحلة الأولى، وإذا كانت أهدافنا فعلا سلطة محلية فإننا سنعمل على استخدام مكامن القوة في القانون الحالي، فضلا عن البحث عن عوامل إضافية.

ليكن هدفنا أن يطبق الوزير قرارات المجلس المحلي لأنه قانونا ملزم بتسيير قرار المجلس المحلي ما دام وفقاً للقانون. يجب أن يستخدم عضو المجلس المحلي سلطاته القانونية، لا أن يطالب بأن تأتيه وهو في مكانه لا يعرف حقوقه وواجباته. ولهذا أكرر أن الرأي العام كلما وجد المسؤول معه كان بيده ورقة ضغط مهمة على أي مسؤول لتحقيق مصالح الناس، وهذه هي الديمقراطية التي نعيشها. يمكنه التفتيش المفاجئ لأي مكتب حكومي.

■ المسألة تتحول إلى صراع سيغلب فيها الطرف الأضعف الذي هو المسؤول المنتخب بحكم أنه شخصا ونظاما، جديد؟

– نحن لا نتحدث عن صراع، بل عن جهد لاستخدام مسؤول للإمكانيات القانونية، والاستفادة من الرأي العام، وهناك تجارب أثبتت أنه بالمسؤولية وبالارتباط بالناس وليس بمراكز قوى سياسية أو أخرى ووفقا للقانون يتحقق الكثير.

ولكن لكي لا أكون مثاليا، فنحن نتحدث من حيث المبدأ، ولأناس منتخبين خاضوا التنافس بقوة وعليهم تحمل مسؤولية هذا التنافس. وإلا فهناك تحديات نحن نعرفها لكن لا قيمة لها حين تصبح مبررات لمن لا يعمل، ولهذا فجزء من مهام الحكومة الجديدة هو ترسيخ نظام السلطة المحلية، وهناك استجابة كبيرة لدى مختلف زملائي الوزراء لسماع المحليات.

ولكن باعتقادي يجب أن يلجأ المجلس المحلي للقانون قبل

←

الرأي الشخصي، يجب أن نحاجج الناس بالقانون، وليس بالمزاج.

■ حين الحديث عن عثرات، من المسؤول؟

– كلنا مسؤولون على هذا، كبرلمان، ككحومة، كمجتمع أيضاً. تجربة نظام السلطة المحلية لا تحصل على الدعم الذي تستحق لا من مجلس الوزراء ولا من المنظومة الاجتماعية التي هي السلطة والمجتمع بشكل عام بما فيها أيضاً أحزاب المعارضة، لذلك نحن الآن حريصون على أن هذا النظام أو بالأصح التعديلات القانونية يشارك فيها الجميع لأنها ملك الجميع.

وللأسف فإن لجنة رعاية نظام السلطة المحلية أو لجنة الدعم والإسناد لم تجتمع سوى مرة أو مرتين، ولذا أعتقد أنها الآن ستنتظم لرعاية وضمان انتقال الصلاحيات.

■ ماذا بشأن موقف رئاسة الجمهورية؟

– فخامة الأخ الرئيس يتابع وزارة الإدارة المحلية بشأن التعديلات أكثر حتى من الحكومة. ونحن نحاول الوصول إلى السقف الذي أعلن عنه الأخ الرئيس، حيث أعلن عن إرادة سياسية لإنشاء حكومات محلية تدير مصالح اليمن الكبير الذي اتسع مصالح وجغرافيا وسكانا وقضايا.

■ ماذا تفعل وزارتك حاليا؟

– وزارة الإدارة المحلية الآن تعكف على تقييم إنجازات حققتها السلطة المحلية، وتحديد أهداف الجمهورية اليمنية من السلطة المحلية للمرحلة القادمة.

لقد منح الدستور المجالس المحلية صلاحيات واسعة، لا مركزية مالية وإدارية، وكل مجلس محلي له الحق في إنشاء الخطط والبرامج الاستراتيجية... الخ.

■ الواقع يقول غير ذلك؟

– هذا ما نسعى لتشخيصه، وإنجاز معالجات له؟

■ بمعزل عن المجتمع الذي يعنيه الأمر وهو من يقرر له النجاح أو الفشل؟

– من قال ذلك؟ نحن الآن وبقرار رسمي نناقش الإستراتيجية الوطنية للسلطة المحلية بمشاركة ممثلين عن منظمات المجتمع المدني. ونعد لندوات عامة نتمنى أن يشارك فيها الجميع، ونرحب بأي إسهام.

ولكن هناك مسؤولية ميدانية لأجهزة الدولة، حيث إننا نسعى لتقييم خصوصية كل محافظة، سواء من حيث التعرف على القدرات والإمكانيات أو الاحتياجات. واقع التعليم، الموارد المالية، قدرات المجتمع، النمو السكاني، الأنشطة الاقتصادية، الزراعة، الحرف، الفنون، التراث...

أيضاً وضع الالتزامات الرئيسية للدولة تجاه المواطن. وبخاصة ما يتعلق بحاجته اليومية في المستشفى، في المدرسة، مع رجل المرور، مع قسم الشرطة...

■ هذه مهام كل الدولة، ونحن نسأل فقط عن وزارة الإدارة المحلية؟

– السلطة المحلية ليست هي وزارة الإدارة المحلية. وهذا قد أصبح قرارات حكومية وبتوجيهات ومتابعة رئاسية. حيث شكلت لجان من مختلف الوزارات المعنية لإنجاز الإستراتيجية الوطنية. وسيعقد اجتماع قريب يضم الوزراء والمحافظين لأن المحافظات يجب أن تكون شريكة الحكومة في التخطيط كما هو في تسيير الشؤون اليومية. وخلال العام 2008 سيكون هناك موازنات محلية لمساندة الأهداف الخاصة لكل محافظة وفقا لاحتياجاتها ولأولويات المطلوبة.

كل هذا أيضاً وفق خطة إستراتيجية أو إستراتيجية نظام السلطة المحلية، في جانبها الخدمي في جانبها الإداري، في جانبها القانوني، في جانب الموارد المالية، في الاستثمار. بمعنى أن هذه السلطة المحلية التي تكفل قيام خطة متوازنة تضمن عدالة التوزيع، واستغلال الطاقة الكامنة في هذا المجتمع، وفقا لخصوصية كل محافظة، بل وكل وحدة إدارية.

■ نعود لوزارة الإدارة المحلية. ونسأل عن أدائها تجاه هذه الإستراتيجية وإدارة النقاش حولها، أم أنها ستتحول إلى وثيقة يسعى بها المركز قسر المجتمعات لتحقيق أهداف غير محلية.

– الإعداد للإستراتيجية بدأ بتلخيص وتجميع آراء وملاحظات ومقترحات الأكاديمي والمخطط والاقتصادي، منظمات المجتمع المدني، المانحين كدول.

■ هل ممكن أن تقدم للقارئ تلخيصا مبسطا ليس لهدف الإستراتيجية ولكن للمجالات التي ستعمل عليها.

– لدينا نظام سلطة محلية، هدفه تلبية حاجات الناس، وحشد طاقاتهم وقدراتهم في سبيل ذلك، ونقل الاهتمام من الأذرع المركزية، الوزارات أو غيرها إلى مستويات قريبة من الناس.

سيحتاج هذا إصلاح تشريعي، وسيحتاج تقدير لقدرات المجتمعات المحلية، وتخطيط لتنمية قدراتها على إدارة شؤونها، وترتيب أوضاعها الإدارية كوحدات إدارية، تهتم وتقدر على الاستجابة لحاجات المجتمع من تعليم وصحة وخدمات، وإدارة المرافق العامة والمصالح العامة وفقا لأهدافها مقابل تحمل المسؤولية أمامهم.

بالعموم السلطة المحلية باعتبارها الأداة الأهم والوحيدة لتحقيق تقدم في مختلف المجالات، وتحقيق الاستقرار السياسي والتعاون الاجتماعي، وتجنب الإخفاقات ومواجهة التحديات، لا بد من مهام لها، هذه المهام بحاجة إلى صلاحيات، وهذه الصلاحيات بحاجة إلى إمكانات مالية. هذا الإمكانيات منها ما هو مرتب وفقا للنظام السائد، ومنها ما يجب ترتيبه سواء من المركز أو عبر المجتمع المحلي. هذا ما تسعى الإستراتيجية لتحقيقه.

■ هذا يعني إعادة رسم النظام السياسي؟

– نحن نتحدث عن النظام الإداري، لقد شغلتنا الخلافات أو الاتفاقات السياسية كثيراً، مهمتنا نحن كوزارة إدارة محلية وبإشراف ومشاركة من الحكومة وتنفيذا لتوجيهات فخامة الأخ الرئيس أن ندفع في سبيل الاهتمام الأكبر بالمجتمعات المحلية، وبمؤسسات السلطة المحلية. لذا فالإستراتيجية تفك الاشتباك بين ما هو مهام كل وزارة ومهام كل محافظة، في التعليم في الخدمات، في المال، في الجانب الأمني.

■ لكن النظام الإداري يقول إن السلطة المحلية هو مجرد شأن لوزارة الإدارة المحلية وليس للحكومة.

– هذا ما نحن مكلفون الآن وعبر الإستراتيجية بإصلاحه، إذ بموجب هذه الاستراتيجية سيكون هيكل وزارة الإدارة المحلية نظاما آخر.

■ أسأل عن هيكل الوزارات والمحافظات؟

– سيكون هيكل ونظام السلطة المحلية في المحافظات نظاما آخر، كما أن هيكل المكاتب الوزارية في المحافظات ستصبح تبعيتها للمجالس المحلية وليس للوزارات. فمن خلال التقييم ظهر أن مدراء المكاتب يعانون من تبعيتهما لمركزين: الوزارات، والمجالس المحلية. ولأن تبعيتهما للأولى مركزية لم تعد قادرة على تلبية احتياجات اليمن وإدارتها، فإن المهمة القادمة أن تكون التبعية للمجالس المحلية التي يجب أن تنتظم علاقاتها بالوزارات أو الحكومة بشكل مختلف، مطالبة المكاتب بمراعاة الوزارة، من جهة والمحافظة من جهة، شتتت قدرات هذه المكاتب وأضاعت مصالح الناس.

هناك أيضا وبموجب هذه الإستراتيجية، ضرورة فك الاشتباك ما بين الوزارات والمحافظات وما بين كل الوزارات التابعة أيضاً وما بين المديريات والمحافظات لأن المديريات أيضا تعاني مركزية المحافظات.

رفع كفاءة الخدمات –كهدف– لا يمكن تحقيقه إلا عبر إصلاح العلاقات الإدارية بين مقدمي هذه الخدمة وهم المؤسسات الحكومية المركزية والمحلية، وأفضل طريقة لذلك، الفصل بين توزيع الصلاحيات والاختصاصات والإمكانات، توزيعا يحقق التكامل. بموجب هذه الإستراتيجية سيكون لدينا معايير أداء وأهداف، تضمن عدالة التوزيع بمعايير السكان، بمعايير المساحة، بمعايير الظروف المناخية، بالمعاير التي صارت متعارف عليها دوليا.

■ نظريا أظن هذا حديث ممتاز ومهم. لكننا مسكونون بإرث الشك في أن الطموحات تنتهي بمجرد قولها أو توثيقها في قوانين أو استراتيجيات؟

– أولا، الطموح هو المحرك الأول لأي إنجازات. ولذا ليس عيبا أن نطمح. وثانيا نحن نريد مساندة حقيقية من الجميع، مساندة لا تكتفي بتقديم الرأي أو حتى الدعم، ولكن بالتعاون وممارسة الضغط على بعضنا البعض لكي نبقى متجهين نحو الأهداف المعلنة. المشكلة الرئيسية في أي توجه هو القرار السياسي، ولا أظن أحدا لم يتضح له العزم والإرادة السياسية لفخامة الرئيس علي عبد الله صالح في تبني نظام سلطة محلية مكتمل المعالم وفقا لقدرات واحتياجات الشعبي اليمني.

غير أننا لا نتحدث عن طفرة سنحققها بمجرد اقتناعنا بهذا كله، وهذا واحد من أهداف الإستراتيجية التي تقارب بين الطموحات والإمكانات، وتعمل وفقا لخطط مرحلية سنوية تحقق في كل عام مرحلة أو جزءا، للوصول إلى نظام سلطة محلية مستقر يفصل بين ما هو مركزي وبين ما هو لا مركزي، ويحقق التعاون بين الجزئين بشكل فعال من أجل الصالح العام.

■ هل الوزارة قادرة على إنجاز مثل هذه الأهداف؟ وكيف يمكن استقطاب ثقة الناس؟

– وزارة الإدارة المحلية لها وعليها ما للوزارات الأخرى، ولكن لدينا جهود سابقة حققت الكثير، ومن خلال المؤتمرات السنوية الأربعة التي انعقدت، ومن خلال تجربة صحيح لم يشعر بها المجتمع السياسي ولكنها بالنسبة لهذه الوزارة واضحة وثرية، كما أن هناك تقارير للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، ولجنة السلطة المحلية في البرلمان وفي مجلس الشورى، وهناك خبرات أجنبية، طافت خلال ثلاث سنوات بحوالي 70مديرية وحوالي 11محافظة. العمل مع كل هؤلاء إضافة إلى الشركاء الجدد، من منظمات مجتمع مدني والأكاديميين والإعلاميين يجعلنا متفائلين بأن إنجازات مهمة سيمكن تحقيقها. مقدرين أن أمامنا تحديا كبيرا، ولن نبني سياساتنا على التسويف والتبرير الذي يجعلنا نرضى بالشيء القليل. ولأن الزمن مهم ومهم جداً فإننا نسارع بالنزول إلى المحافظات، إلى عدن وإلى تعز وإلى حجة وإلى كل محافظات الجمهورية لنصارحهم بما عندنا ونسمع ما عندهم ونأخذ بآرائهم وملاحظاتهم.

■ لم نسمع شيئا عن التقسيم الإداري؟

– الإستراتيجية التي تحدثنا عنها ستتطلب أن يكون لكل محافظة خطة إستراتيجية، جزئية سواء لعشر سنوات أو حتى لخمسين سنة وفقا للتحديات الاجتماعية والاقتصادية. ذلك يقتضي إعادة رسم خارطة الاحتياجات وفقا للتقسيم الإداري.

■ أسأل عن إعادة التقسيم لأن اليمن لا تزال مرهونة لقواعد التقسيم منذ أكثر من خمسين عاما. وحتى الآن –حسب علمي– ليس هناك حتى مجرد تعريف قانوني يمني للمديرية أو القرية والمدينة والمحافظة.

– بل أكثر من خمسين عاما، لذا هناك لجنة خاصة تعكف على إعادة قانون التقسيم الإداري، حيث أن اليمن سواء بشطريه أو الموحد ليس لديه قانون للتقسيم الإداري.

■ إذاً يتوجب أن يسبق التقسيم أي نقاش آخر أو حتى وثائق وقوانين.

– اللجنة تعكف على إصدار قانون التقسيم الإداري، ولكن وفقا للوضع الحالي 21 محافظة، 333 مديرية. مع معايير لأي استحداثات، ومعالجة تداخلات قائمة الآن.

■ هذا يحتاج تطويع للمعايير لأننا لا نعرف لماذا صارت خور مكسر أو مناخة مديرية.

– نعم، هناك اختلافات، فهناك معايير موضوعية، وأحياناً انتخابية، وأحياناً جغرافية، وأحياناً معايير اجتماعية قبلية، كلها أوصلتنا إداريا لما نحن عليه. لكننا حاليا نعتبر التقسيم الإداري حقا للناس. ولن يمكننا إعادة التقسيم في ظل الظروف الحالية. لكننا بالقانون سنعمل على اعتماد معايير اقتصادية واجتماعية وسكانية وجغرافية علمية دولية متعارف عليه تخضع لدراسات وبحوث بشأن أي استحداث، سواء لمحافظات، أو مديريات.

■ تطمحون لتغييرات جوهرية تقودها الإستراتيجية وتتخوفون من التقسيم الإداري. أليس هذا مؤشرا سلبيا؟

– الطموح يوجب علينا توفير ظروف مواتية لأي تقسيم إداري، وإلا تحول عبئا اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وحتى إداريا. لا نريد أن نقتبس تجربة الاتحاد السوفييتي السابق الذي فرضت دولته تقسيما فوقيا للناس والجغرافيا.

■ نتحدث عن تقسيم إداري؟

– ليس مستحيلا ولا صعبا، لكنه ليس أولوية بالنسبة لدولة تريد أن ترسخ تجربة سلطة محلية، في ظل الظروف اقتصادية صعبة، وتحول ديمقراطي.

الأولوية هي لتقوية قدرة المجتمع المحلي على القيام بواجباته الوطنية تجاهه كجزء أو تجاه الوطن بشكل عام، وحين يحدث ذلك ووفقا للمعايير التي أشرت لها والتي سيتضمنها قانون التقسيم الإداري، يمكن استحداث أو تعديل التقسيم الإداري سواء ما بين محافظة ومحافظة، أو بين مديرية ومديرية.

■ لكن هناك مشكلات حقيقة تتعلق بالتقسيم؟

– مديرية حرف سفيان تساوى مساحة ثلاث محافظات، وفي حضرموت هناك مديرية واحدة مساحتها 150 كيلو. ولكن هنا يأتي دور المجلس المحلي، المجلس المحلي في المديرية المجلس المحلي في المحافظة. فهو منتخب من الناس أصحاب المصلحة الحقيقية من تطبيق المعايير في الإضافات أو الدمج التي سيتضمنها قانون التقسيم.

■ هل نستطيع أن نحصل على تقييم أولي للمجالس المحلية المنتخبة؟ بمعنى هل هناك مجالس محلية برز دورها أو نشاطها أكثر من غيرها؟

– نعم. وهناك تفاوت كبير.

■ أريدك أن تسمي لي بعض المحافظات؟

– فترتي في الوزارة قصيرة وقد أظلم برأيي أناس.

■ أبحث عن إفراز نظام وليس تقييما شخصيا؟

– وضعنا الآن نظاما لتقييم أداء شخص المحافظ والهيئة الإدارية والمجلس المحلي للمحافظة، الذين سيتولون تقييم المديريات. هذا النظام يقيم الزيارات الميدانية للمرافق والمناطق، انتظام الاجتماعات، تنفيذ الخطط، تحصيل الموارد، متابعة المشاريع الاستراتيجية، تنفيذ المشاريع المحلية، كفاءة الخدمات، تحقيق الأمن والاستقرار للمحافظات، التعامل مع منظمات المجتمع المدني، والاهتمام بالقطاعات والفئات، كالمرأة الطفولة، الفلاحين المزارعين الصيادين المثقفين... المواهب، الموروث الشعبي ومفردات المجتمع.

■ الحقوق تنتزع وهناك ونحن في مرحلة كفاح لتقوية السلطة المحلية

■ هناك من أساء استخدام الصلاحيات والإمكانيات وهناك من لم يستوعب عمل السلطة بسبب حداثة التجربة

لأن المجلس المحلي الذي تغيب عنه قضايا الطفولة يعني أنه انتقص مستقبل الأمة، مجلس محلي لا يهتم بالشباب يعني أنه همش 50% من السكان، مجلس محلي لا يأخذ إشاعة روح العمل المجتمعي، مجلس محافظة لا يحضر فعاليات ولا يشارك في فعاليات المجالس والمنتديات الثقافية غائب عن جزء كبير من حياة الناس، مجلس محلي لا يظهر على الناس في الإذاعات في الصحف في المقابلات المباشرة.

وخلال اللقاء مع مجلس الوزراء والمحافظين سنبلغ المحافظين بمصفوفة التقييم السنوية، وسيكون تعاملهم معها أحد معايير التقييم. وهذا ذاته سيسري علينا نحن كوزارة، وبالطبع فلسنا نحن من سيقيمنا، لكن المحصلة النهائية للتقييم ستنشر على الناس، وبالطبع مع الأخذ في الاعتبار أن هنالك أحيانا مناكفات، وصراع مصالح شخصية، وهنالك جهل بمهام وسلطة المجالس المحلية.

■ قبل التقييم يتوجب السؤال عن مدى إتاحة الحكومة للمحافظات كي تشاركها الإدارة؟

– المحافظات عنصر أساسي، وخلال الفترة الماضية شاركتنا المحافظات في سبع قضايا، أولها الإعداد لبرنامج الحكومة، والثانية التعديلات القانونية، ثم الإستراتيجية، وقانون الزكاة، ومشروع جديد لقانون النظافة، والمخلفات الصلبة، ومشروع التخطيط الحضري لتخطيط المدن اليمنية وترقيم شوارعها والذي سينفذ بالتعاون بين وزارة الإدارة المحلية ووزارة الداخلية والمياه والكهرباء والاتصالات. وكما قلت لك فإن العام القادم سيشهد أول موازنات محلية للمحافظات.

■ تطالبون المحافظات والمديريات بالتزامات وغالب مسؤوليها تجدهم هنا في مقر الوزارة لمتابعة مرتبات ومستحقات، ألا يتطلب هذا حلا؟

– هذا جزء من ثقافة الناس، ووفقا لتوجيهات فخامة الأخ الرئيس فإننا مصممين أن تعود الوزارة لوظيفتها الرئيسية كوزارة للتخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات. ومن العام القادم ستصبح هذه القضايا كالسيارات والمرافق من حق المحافظات، تماما كما هو الأمر بشأن متابعة مبنى أو مدرسة.

■ ما محل مخاوف البعض من أن يكون هذا إعلانا لتفتيت اليمن حيث تصبح المحافظات بديلاً عن الجمهورية اليمنية؟

– بالعكس تماماً، فإن الخوف يأتي من التذمر والشعور بالإحباط، والذي ينتج من تركز مصالح الناس في صنعاء، عندما يجد الناس أن حاجتهم أقرب لهم سيشعرون أنهم من هذا النظام وإليه. المركزية تجعل من البلاد هرما مقلوبا، وهذا هو التهديد، لأنه لا يمكن أن يتجمع للمركز كل شيء وتمنح القاعدة الطرف الحاد من الهرم ثم تتحدث عن تنمية واستقرار. الهرم المقلوب هو مصدر الخوف والقلق على الولاء الوطني. وهناك خلط بين الانتماء للمنطقة أو أن يكون هذا الانتماء نقيضا للانتماء للوطن. ففي الحالة الثانية وهي الخطيرة لا حل لها إلا بتوسيع قاعدة تحمل المسؤولية وعدم احتكار الولاء الوطني والوطنية. أما الحالة الأولى فمن الجميل أن يكون الناس متحمسين لمصالح مناطقهم التي هي جزء من بناء الوطن. فالعلم الجمهوري وهو رمز معنوي، حين يوفر لي خدمة آمنة بسهولة ويسر ويوفر الطمأنينة والسكينة العامة في منطقتي يستقطب ولائي وإخلاصي.

■ بعض المخاوف مصدرها ليس قلة الوطنية ولكن ضعف خبرة وقدرة المجتمع المحلي، على تجنب المشاكل؟

– نعم، هناك من أساء استخدام الصلاحيات والإمكانيات، وهناك من لم يستوعب، لكننا ما زلنا في البداية ونسعى لخطة إستراتيجية. والأمر يعني أنه مطلوب منا مزيد من الجهد والتعاون. نحن نعرف أنه حتى الوزارات أحيانا لا تستغل الموارد بشكل سليم، وأحيانا يحدث هنا أو هناك خطأ أو حتى فساد أو مطامع أو مصالح، لكن الخلل الخطير هو خلل الأنظمة وليس الأشخاص، وما دام هذا النظام سليم فالأشخاص ممكن أن يحاسبوا أن يبدلوا. وإذا كان هذا الشخص لم يكن على مستوى المسؤولية، فالسؤال هو: ما هي مسؤوليتي تجاه تأهيله؟ وليس كيف أضاعف من إبعاده عن المسؤولية.

■ هل يمكن معرفة ردود المحافظات تجاه قضية التعديلات؟

– الوزارة بعثت بمشروع التعديلات ومسودة تتضمن رأي الحكومة، ورأي مجلس الشورى، وهناك لجنة تفرز وترتب ردود المحافظات، وللأسف بعضها قالت: لا يوجد لدينا أي رأي؛ مع أننا طلبنا الآراء على مادة مادة.. ولكن هناك آراء جميلة جداً وقيمة، ورغم أن مسودة القانون أعدتها لجنة خبراء شكلها فخامة الرئيس من خيرة الناس المجربين، ومع ذلك فقد أتت من الميدان ملاحظات جديرة، وإلى الآن تحتل تعز المرتبة الأولى في الملاحظات، وحتى لا أهضم بعض المحافظات الأخرى فما زال المجال مفتوحا لأن يلحقوا أو يضيفوا ما يرونه. والحقيقة أن المحافظة التي شاركت الناس، ابتداء بالمجلس المحلي، والجامعة، استخلصت ملاحظات جيدة، والمحافظات التي اختزلت الأمر إما بشخص المحافظ وإما بشخص الأمين العام أو الهيئة الإدارية ربما لم توفق.

■ نعود لدعم الرئيس لمثل هذه التوجهات؟

– كما قلت لك إن الأخ الرئيس تابعني على القانون أكثر من الحكومة. ثانياً جمعنا زيارات الرئيس للمحافظات من 78–2005 ووجدناها تحتل حيزا كبيرا من عمله، وجمعنا خطبه وتوجيهاته في تلك الزيارات فوجدنا أنه منذ وقت مبكر مهتم بالمحافظات وأن علينا فقط الوصول إلى سقف هذا الاهتمام. وللأسف الشديد أيضاً فإن القوى السياسية تتعامل مع هذا الموضوع أحياناً كأنها في مهرجانات انتخابية، وليس باعتبارها قضية تخدم ابني وابنك كمواطن قبل أن يكون عضوا في حزب.

■ ليس من الإنصاف أن نطالب القوى السياسية بالعمل في مساحة مضيق عليها فيها، ومقصية منها؟

– هذه قضية ليست خاضعة للعلاقات السياسية، ولذلك نحن ندعو الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني للمشاركة معنا في صياغة الإستراتيجية والتعديلات القانونية. والتعامل مع قضايا التنمية المحلية ليس وفقا لقواعد التفاوض الانتخابي والسياسي، بل باعتبارها قضايا المواطن قبل أن تكون سياسية.

■ تتحدث عن مسؤولية مشتركة. أسأل: كيف يمكن لطرفين متفاوتَيْ القدرات والإمكانيات أن يتشاركا؟

– بنص القانون فإن 20% من موازنة المجلس المحلي يجب أن تصرف للنشاط والمبادرات الشعبية، وهذا مدخل للتعاون. لكن التعاون مع منظمات المجتمع غير السياسية، لأن المجتمعات لا تبنى بمجرد التنافس الانتخابي، وهذه لها أوقات محددة حين تشغل الناس طيلة العام بخطاب وأداء انتخابي فإنك ترهق نفسك والمجتمع. المبادرات الشعبية تتعلق بالثقافة، بالطفولة، والبيئة، والمبدعين، وذوي الاحتياجات الخاصة، بالطيور، بالسلاحف، بالمحميات الطبيعية، بحل قضايا الثأر.

■ إذاً فإن الحزب الحاكم سيصرفها وفقا للتوجهات السياسية؟

– إذا استغلت للحزب الحاكم أو الحزب المعارض أو للأهواء الخاصة صارت على النقيض من الهدف المحدد لها. ولذلك أعتقد أن من المهم أن تعلن ميزانية المجلس المحلي في الصحف المحلية والإذاعات، كما هو حال ميزانية الحكومة. يجب أن يعلم المجتمع ما له وما عليه.

وبالمناسبة فحين يعلم المواطن أن الريال الذي يدفعه أو المبلغ الذي يدفعه بعد فاتورة المياه وبعد دبة الغاز يعود إليه، فإنه يصبح أكثر حماسا للمشاركة في تحمل مسؤولية التنمية.

■ تحدثت عن الإذاعات والصحف المحلية ونحن نعرف أنها ضعيفة الأداء؟

– لا أشاركك الرأي، فلدينا 12 إذاعة محلية، ولكن القصور هو في استغلال المجالس المحلية للإذاعات. كما لدينا الآن مشروعا لقناة تلفزيونية خاصة بمحافظة حضرموت. كما أن لدينا الصحافة المستقلة، ومع أنها للأسف الشديد معنية بتتبع المناكفات وليس بتتبع احتياجات الناس ومختلف اهتماماتهم، فإن من الواجب إقامة علاقات لصالح التنمية في المحافظات.

"سبأفون" تقيم العرس الجماعي السنوي الثالث لـ120 عريساً وعروسا من موظفيها

تقيم الشركة اليمنية للهاتف النقال "سبأفون" يوم الخميس المقبل، العرس الجماعي السنوي الثالث لـ120 عريسا وعروسا من موظفيها.

وبهذا الصدد هنأ الشيخ حميد بن عبد الله الأحمر -رئيس مجلس إدارة "سبأفون"- العرسان بمناسبة زفافهم الميمون، متمنيا لهم السعادة والنجاح في حياتهم الزوجية والعملية، ومعربا عن سعادته بنجاح "سبأفون" في تنظيم الأعراس الجماعية لموظفيها للعام الثالث على التوالي، إيماناً من الشركة بأهمية دور الأسرة في بناء المجتمع السليم، وباعتبار الأعراس الجماعية أفضل وسيلة لتيسير سبل الزواج أمام الشباب، والتقليل من نفقاته، ولمحاربة ظاهرة التبذير والبذخ التي تصاحب معظم الأعراس الفردية، والتي تعرقل إكمال الشباب لمشاريع زواجهم.

ونوه رئيس مجلس إدارة "سبأفون" بدور الأعراس الجماعية المباركة في تفعيل أوجه التكافل الاجتماعي، وتعزيز أجواء الألفة والمحبة فيما بين موظفي الشركة، ومضاعفة فرحة العرسان وسط إخوانهم، بما يعمق الانسجام والتكامل في أدائهم الوظيفي ويعمم الفرح والسرور بين كافة الزملاء، وبما تخلقه من معاني خيرة وقيم سامية تعمم الفرح والتضامن في أوساط المجتمع، وتسهم في حمايته من الاختلالات.

ودعا الشيخ حميد بن عبد الله الأحمر، القطاعين العام والخاص، وكل المقتدرين، إلى دعم وتشجيع مثل هذه الأعراس الجماعية؛ كونها الأقل كلفة والأكثر بركة وخطوة عملية للتخفيف من تكاليف الزواج الباهظة والمبالغ فيها، بهدف تحصين الشباب وخدمة المجتمع. مشيداً بما شهده العام الماضي من قيام العديد من شركات القطاعين العام والخاص بتنظيم أعراس جماعية لموظفيها اقتداءً بـ"سبأفون" التي كان لها قصب السبق في خوض هذه التجربة للمرة الأولى في تاريخ القطاعين الخاص والعام.

يذكر أن "سبأفون" تعد أول شركة من القطاع الخاص تتبنى أعراسا جماعية لموظفيها، فقد نظمت أواخر أغسطس 2005 العرس الجماعي الأول والذي ضم 21 من موظفيها، وحقق نجاحا لافتا. ولقيت مبادرة "سبأفون" استحسان وتقدير كافة أبناء المجتمع، مما دفعها إلى التوسع وزيادة عدد المستفيدين منها، بل وقررت أن تكون الأعراس الجماعية تقليدا سنويا معتمدا، تحرص الشركة على تنظيمه كل عام، فنظمت في 21 يوليو 2006 العرس الجماعي السنوي الثاني شمل 56 عريسا من موظفيها، بالإضافة إلى دعمها للكثير من الأعراس الجماعية التي تقيمها الجمعيات الخيرية العاملة في هذا المجال كل عام.

خالص العزاء والمواساة للدكتور
نجيب الحاج العريقي
بوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى «زوجته»
تغمد الله الفقيد بواسع الرحمة والمغفرة
«إنا لله وإنا إليه راجعون»
الأسيفون:
د. جميل عون، د. ياسين عون
وأعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء

بنجاح متميز أكمل كل من:
كمال وندى ومنير أحمد عبدالرحمن أبوراس
اختباراتهم الدراسية لهذا العام، وكانوا مثالاً للطلاب المتفوقين.
وهي مناسبة لأن نتقدم لهم بخاص التهاني.. متمنين لهم استمرار التفوق ومستقبل حافل بالتميز
المهنئون:
الوالد/ احمد ابوراس والعم محمد ابوراس وجميع أفراد العائلة

لجنة الوساطة
(تتمة الصفحة الأولى)

مجرد ادعاءات، وأن أغلب هذه المناطق لم تكن اصلاً خاضعة لسيطرة.

واتهم عبدالملك الحوثي مساء أمس اللجنة بعدم الإنصاف، وأنها لم تُبد حرصاً على نجاح المساعي «للوصول إلى التطبيق للاتفاق بالآليات المنصفة والمفيدة والتي تراعي الجميع».

وأسف لانشغال اللجنة دائماً «بتطبيق جوانب معينة من الاتفاق (...) فيها مصلحة للسلطة، وتجاهل كل ما هو ايجابي (من قبلنا)»!

وتابع في بيان له: «رفعنا أيدينا عن المنافذ الرئيسية والخطوط العامة، مثل الخط العام الممتد إلى علب حيث رفعنا كل النقاط التي وضعناها عليه أثناء الحرب ابتداء من منطقة آل الصيفي مروراً بآل حميدان مروراً بضحيان مروراً بالجعملة مروراً بقارة مروراً بسيسم وتم استلامه ووضع نقاط حكومية بديلة، كما تم ايضاً رفع أي تواجد مسلح من جانبنا على الخط العام الممتد، من صنعاء إلى صعدة وكذا الخط النازل من مديرية ساقين الغجار وخطوط فرعية كثيرة.

وزاد: «أنهينا التمترس تماماً وإخلاء الجبال بشكل كامل في مديرية قطابر وتسليم المديرية للدولة وعودة موظفي المديرية والأمن؛ كما تم ذلك في مدينة ضحيان التابعة لمديرية مجز التي عاد إليها مسؤولي و كوادر الأمن وكذا إنهاء التمترس وإخلاء الجبال في مديرية باقم ومديرية غمر ومديرية ساقين ومديرية الصفراء ومديرية كتاف ومديرية مجز ومناطق متعددة من مديرية سحار».

وقللت مصادر خاصة من احتمال انهيار الوساطة القطرية جراء عودة اللجنة إلى صنعاء.

وأشارت إلى اتصالات مستمرة يجريها الرئيس علي عبدالله صالح مع مختلف الأطراف وكشفت عن رسالة وجهها الحوثي إلى الرئيس علي عبدالله صالح مؤخراً قد يكون لها أثر إيجابي مستقبلاً.

والتقى الرئيس صالح صباح السبت الماضي أمناء عموم الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان، لغرض التشاور حول التطورات الأخيرة في صعدة، والسبل الكفيلة بمنع اندلاع المعارك مجدداً.

وحضر اللقاء الذي لم يعلن عنه رسمياً، ياسين سعيد نعمان أمين عام الاشتراكي، وعبدالوهاب الآنسي أمين عام الاصلاح، وعبدالوهاب محمود أمين سر حزب البعث الاشتراكي، وعبدالكريم الارياني مستشار رئيس الجمهورية، وعبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية، وعلي اليزيدي الأمين العام المساعد للتنظيم الناصري.

وطبق مصادر في المعارضة، فإن اللقاء شهد نقاشاً معمقاً حول الأوضاع في صعدة، بخاصة بعد البيان الذي صدر عن اللجنة السياسية.

وأضافت أن اللقاء المشترك اهتم خلال اللقاء برئيس الجمهورية على إبراز خطورة أية انتكاسة في الأوضاع في صعدة بعدما تحقق الشيء الأهم وهو وقف اطلاق النار.

وقيَّم المصدر إيجاباً موقف الرئيس الذي وجه بالحد من التصعيد الإعلامي.

وترى أوساط في اللقاء المشترك في بيان لجنة الوساطة قدراً من التسرع، وعدم مراعاة التعقيدات الشديدة على الأرض والتي يتطلب تجاوزها وقتا وأجواء تعزز ثقة الاطراف المختلفة.

ناصر النوبة: مندسون
(تتمة الصفحة الأولى)

الشعارات وقام بترديدها هم المندسون من قبل قوات الأمن والسلطات الرسمية التي ارادت تشويه الوجه الحضاري السلمي الذي انتهجه المتقاعدون».

واعتبر الهجوم الرسمي الذي تشنه اجهزة الإعلام الرسمي ضدهم تعبيراً كافياً عن عدم جدية الحكومة وبيتها في معالجة مشكلة المتقاعدين الذين سيواصلون مسيرات احتجاجاتهم واعتصاماتهم في جميع المحافظات الجنوبية مهما كانت الظروف والمضايقات الأمنية.

وأوضح النوبة أن الاتهامات بالإنفصالية والعمالة التي أطلقها بعض المسؤولين ومنهم وزير الدفاع في وقت سابق وراح قبل يومين يوقع على قرارين بخصان المتقاعدين، تتطلب تعليقاً من الصحافة لمعرفة الإزدواجية والتخبط الذي يعيشه البعض بينما الحقوق واضحة في القانون والدستور وبحسب العفو العام الذي صدر طبقاً لقرار الامم المتحدة وما تلاه من توجيهات لرئيس الجمهورية.

وقال إن المطلوب الآن هو إصدار قرار جمهوري لإعادة من سرحوا من وظائفهم وتعويضهم عمّا سبق. مع إجراء مصالحة وطنية شاملة والالتزام بتطبيق وثيقة العهد والإتفاق.

وأضاف: «نحن مستعدون للجلوس مع أي مسؤول رسمي لمناقشة قضايانا ما دام سيضمن لنا تعويضنا واصدار قانون بأسماء العسكريين».

واشار النوبة إلى أن أي تيار سياسي أو منظمات مجتمع مدني ستكون عوناً لنيل حقوقهم المشروعة مرحب بها.

ودعا في ختام تصريحه الإعلام الرسمي التخلي عن لغة الكراهية والحقد والتحريض ضد مواطنين يدفعون الضرائب لتمويل هذا الإعلام الذي أصبح عصا غليظة مسلطة ضد مواطنين طالبوا بحقوقهم الدستورية والقانونية، مثلما على الحكومة ان تكون حضارية في تعاملها مع مطالبنا مثلما نحن نعبر عن حقوقنا ومطالبنا بطريقة سلمية مشروعة.

إحتشاد قبلي
(تتمة الصفحة الأولى)

الألماني حيث يرقد عاصم في حالة خطرة.

كان عاصم يهم بتنفيذ أمر قضائي يقضي بالحجز التحفظي على أرضية في منطقة الروضة وحالة وصوله إلى هناك برفقة جندي بوغت بعيارات نارية اصابته في رئتيه وقريباً من القلب.

جمعية موظفي القضاء اعتبرت الحادثة اساءة للدولة وهيبتها ووصفتها بالقريمة السافرة والأولى من نوعها. وطالبت في بيان اصدرته عقب الحادثة مجلس القضاءالاعلى بسرعة التوجيه للقبض على الجناة.

وزير العدل من ناحيته زار الضحية في مشفاه وأوصى بسرعة علاجه على نفقة الدولة بالخارج.

طبق مصدر مقرب من اسرة عاصم فإن الاحتشاد القبلي المؤازر له سيتحرك للثار ما لم تحرك الدولة ساكناً.

4 مليارات
(تتمة الصفحة الأولى)

مليون. و679 الف ولمستشاري هيئة رئاسة المجلس 402 الف وحافز سنوي للأعضاء 45 مليون 450 الف بند البدلات تدرلا في الموازنة 969 مليون و29 الف منها 180 مليون و792 الف بدل سكن رئيس وأعضاء المجلس وبقية المبلغ توزع بدل طبيعة عمل للموظفين وبدل مظهر وبدل سكن الامانة العامة للمجلس وبعض الموظفين.

تنقل اعضاء المجلس رصد له 109 مليون و368 الف وبدل جلسات عام، رصد له 150 مليون ولمرافقين الاعضاء 143 مليون و400 ألف اتصالات ومياه وانارة النواب قدر لها في الموازنة 108 مليون 360 الف بواقع 30 الف شهرياً لكل عضو وقود وزيوت وسائل نقل النواب قدر لها 142 مليون 560 الف بواقع 40 الف شهرياً.

علاجات وتذاكر لرئيس ونواب واعضاء المجلس وضع لها 240 مليون 530 الف ريال نثريات هيئة رئاسة المجلس ورؤساء ومقرري اللجان الدائمة والكراميات للموظفين في الاعياد السنوية وإعانات الحوادث وبدل علاج لأعضاء وموظفي المجلس رصد لها 1003 مليون 108 الف، بواقع 24 الف ريال لكل مقعد برلماني تم رصد 7 ملايين 224 الف دعم الكتل البرلمانية و50 الف ريال لمكاتب النواب في دوائرهم الانتخابية.

اللجنة المالية في تقريرها حول مشروع موازنة المجلس لاحظت أن الموازنة أعدت على اساس احتساب مستحقات لـ301 عضواً بما في ذلك الثلاثة الوزراء مما أدى إلى تضخم بوند مستحقات الاعضاء لـ«حبة لائحة المسكن فإن رئيس الوزراء والوزراء إذا عانوا نواب فانهم لا يستحقون المكافأة كما لاحظت ان بدل سكن الموظفين المتعولين في المحافظات الجنوبية والشرية لم يتم مراجعتها منذ 1990 وهي مبالغ زهيدة ويجب رفع المخصص إلى 20 الف ريال.

ورأت اللجنة اسقاط 60 مليون في الموازنة مخصص لشراء وسائل تقل لمدراء عموم مكاتب اللجان الدائمة وذلك لأن المبلغ مقرر في موازنات المجلس للأعوام الأربعة الماضية.

وأوصت اللجنة الزام الرئاسة بوضع ضوابط تنظم عملية المشاركة واحتار الوقود لتمثيل المجلس في الفعاليات الخارجية وإلزام المشاركين بتقديم تقارير عن نتائج مشاركتهم خلال شهر.

النقابة: تحويل
(تتمة الصفحة الأولى)

نقله يندرج ضمن ولاية المحكمة نفسها وليس بقرار من النيابة».

إلى ذلك يعاني الخيواني من متاعب في القلب وتزداد حالته سوءاً وهو في السجن بينما يحتاج إلى عناية دائمة.

وكانت اللجنة الدولية لحماية الصحفيين طالبت بتقديم أي أدلة تدعم مزاعمها بتورط الخيواني بأعمال ارهابية، أو إخلاء سبيله. مشيرة إلى أن جمع وحيازة المعلومات ليست جريمة، في اشارة منها إلى استناد السلطات في تهمها ضد الخيواني بوثائق وصور ومسودات مقالات تم الاستيلاء عليها أثناء مداهمة بيته واعتقاله.

وقال المدير التنفيذي للجنة: «إننا نعتقد أن هذه التهم ذات دوافع سياسية».

وقد عبرت اللجنة في بيان لها صدر مؤخراً انزعاجها العميق لتهم الارهاب المبهمة التي وجهت للخيواني و11 آخرين بالانتماء لخلية ارهابية.

وحتى الآن تبدو الأدلة التي سيقت ضد الخيواني مرتبطة بعمله الصحفي، بما في ذلك حيازة اخبار متوفرة على نطاق واسع وصور فوتوغرافية. واستند الادعاء العام في القضية على اسطوانات وجدت في بيت الخيواني تتضمن صوراً لمعركة الحكومة مع المتمردين في صعدة وآثارها على السكان المحليين؛ وبعض الوثائق المتعلقة بالمفاوضات حول وقف اطلاق النار، ومسودة مقال غير منشور ينتقد الرئيس علي عبدالله صالح في طريقة معالجة هذا الصراع.

الجيش في
(تتمة الصفحة الأولى)

الدعوى الجزائية ضد «الشارع» لارتكابها جرائم ماسة بأمن الدولة وإلحاق الضرر بالاستعدادات الحربية للقوات المسلحة، وإشاعة أخبار تكدر الأمن العام، وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة.

المحامي احتشد لإقناع النائب العام بتحريك دعوى جزائية ضد الصحيفة، واحالتها إلى المحكمة الجزائية المتخصصة، قبل ان يطلب اتخاذ كافة الإجراءات القانونية الكفيلة بإغلاق الصحيفة ومعاقبة القائمين عليها والتعويض على الأضرار.

إزاء طلبات خطيرة كهذه، لم يملك النائب العام سوى إحالة شكوى وزارة الدفاع على سعيد العاقل رئيس النيابة الجزائية المتخصصة، مشفوعة بتوصية تحث الأخير على التحقق من اختصاص نيابته قبل الشروع في التحقيق.

في اليوم التالي، الأحد 8 يوليو، كان الزملاء في «الشارع» يتسلمون مذكرة من النيابة الجزائية تطلب مثولهم أمامها صباح الاثنين 9 يوليو.

صباح الاثنين مثل نايف حسان امام النيابة الجزائية لاستجوابه في قضية نشر. وفي الجلسة تعرض جمال الجعبي محامي حسان، للطرد بعد خلاف مع رئيس النيابة حول الاختصاص، وبسبب اعتراضه على توجيه أسئلة إلى موكله خارج موضوع الشكوى.

نايف حسان طلب من رئيس النيابة إمهاله فرصة للرد على الشكوى إلى جلسة لاحقة. وقد قرر رئيس النيابة تأجيل الاستجواب إلى صباح اليوم الأربعاء.

من المتوقع صباح اليوم أن يدفع الزملاء المشكو بهم: نايف حسان ونبيل سبيع ومحمود طه ، بعدم اختصاص النيابة الجزائية، على اعتبار أن قضايا النشر الصحفي تقع في صميم اختصاص نيابة الصحافة والمطبوعات التي يقع مقرها على الطرف الآخر من العاصمة. هناك قد يتمكن «الشارع» من خوض معركة قانونية متكافئة مع وزارة الدفاع ولن تضطر الدولة في حالة كهذه إلى إعلان حالة الطوارئ.

الضبيبي طالب
(تتمة الصفحة الأولى)

وتشكلت هيئة دفاع عن المحتجزين على ذمة حقوق خاصة، بعد أن بادر 35 محتجزاً إلى توكيل المحامي نبيل المحمدي لغرض مقاضاة الجهات المسؤولة عن سجنهم بالمخالفة للقانون.

وتوصلت هيئة الدفاع التي تشكلت برئاسة المحامي أحمد الوادعي إلى صيغة حل لمأساة السجناء المعسرين تقضي بتصحيح الإجراءات التي كانت تتبعها النيابة العامة حيال السجناء المدينين للغير، وأولئك الذين على ذمتهم تعويضات مالية للغير أو غرامات للخزينة العامة.

وطبقاً للصيغة فقد اتخذ مجلس القضاء الأعلى قرارات تحيل معالجة السجناء على ذمة حقوق خاصة إلى قضاة التنفيذ في المحاكم حسب ما ينص القانون.

وأفرج خلال الشهرين الماضيين عن عشرات السجناء بفعل حملة «النداء» المستمرة منذ 10 أشهر. وكان الزميل سامي غالب رئيس تحرير الصحيفة مثل مطلع الأسبوع الماضي أمام النيابة لسماع أقواله في شكوى عضو نيابة جنوب غرب العاصمة.

وفي أقواله لفت إلى تجاوب النائب العام مع ما تنشره الصحيفة من مواد عن السجناء المعسرين، وتفهمه لرسالة الصحيفة في مساعدة الأجهزة المختصة في إنهاء هذه المأساة. وإذ أشار إلى قيام الصحيفة بنشر تعليقات تنطوي على نقد أشد حدة للنائب العام ورئيس مجلس القضاء الأعلى مما وجه إلى عضو نيابة جنوب غرب العاصمة، فإنهما لم يذهبا إلى مقاضاة الصحيفة، بل بادرا إلى إعادة النظر في الإجراءات المتخذة حيال الضحايا، وصولاً إلى صيغة تنهي معاناتهم وتحفظ حقوق الآخرين، وذلك بعد التقائهم بهيئة الدفاع.

وأمل سامي غالب من العاملين في النيابات العامة الاقتداء برؤسائهم لتعزيز دور الصحافة في خدمة المجتمع، بدلاً من إنهاكها بملاحقات قضائية. مبدياً ترحيب الصحيفة بأية ردود أو ملاحظات أو إيضاحات ترد إليها من النيابات ذات الصلة بالقصص التي تنشرها.

ونشرت "النداء" في عددها الأخير الصادر الأربعاء الماضي اعتذاراً لعضو النيابة عمَّا نسبته إليه من واقعة قيامه بشطب ضمانات قدمتها إليه أسرة السجين سام أبو أصبع. مؤكدة أنها فيما تنشره عن معاناة السجناء لا تقصد الإساءة إلى شخص أو جهة بقدر ما تقصد مساعدة الجهات المختصة على وضع حد لمعاناتهم.

إلى ذلك، ينظم منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان فعالية تكريمية الثلاثاء المقبل -يوم العدالة الدولية- للزميل علي الضبيبي، وصحيفة «النداء» لدورهما في الإسهام بمعالجة ملف المحبوسين على ذمة حقوق خاصة. ويكرِّم المنتدى أيضاً رئيس وأعضاء هيئة الدفاع، وسميرة داؤود رئيسة ملتقى 17 يوليو لأسر السجناء المعسرين.

ويعمل علي الضبيبي محرراً للقضايا في صحيفة «النداء» من مطلع 2006. وهو طالب في قسم الصحافة بكلية الإعلام في المستوى الرابع.

الصدى
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
مدير التحرير
جلال الشرعبي
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - الدائري الغربي - جولة الجامعة القديمة
عمارة الخير - شقة رقم (12)
تلفاكس: (403191) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 777799582 - 733799063

● المدخل الرئيسي لمستشفى ذي السفال

مستشفى ذي السفال..
خرابٌ في انتظار عراقٍ لم يعدْ هناك!

■ يحيى هائل سلام

مفتتحٌ.. وجغرافيا

"مستشفى ذي السفال، من المستشفيات العريقة، ويقع في مركز مديرية ذي السفال. بُني عام 1980، وفتح أبوابه، في عام 1984".

مفتتحٌ خائنٌ، بقدر ما هو تعريف رسمي يلائم الفضائحية ويتماهى بالفلتانْ؛ إذْ الوحدة المباركة، مطلع الثمانينيات من القرن الماضي. لم تكن قد تجاوزت يقظة الحارس الليلي، لتبني مستشفى في ذي السفال. بسخاء وإتقان، الجمهورية العراقية هي التي شيدته، لا طبل الوحدة ولا صفيح الثورة، لكنها بضاعة المرحلة، إحدى مستلزمات الفوز بالرضى!!

المنجز العراقي، وبعد 23 عاماً، لم يعد هو هو؛ ظهرت عليه آثار السنين ومحصلات الفوضى واللامبالاة: أسطحٌ مهترئة، أرضياتٌ شرعتْ في الهبوط، مياهٌ متسربةٌ في مسامات الجدرانْ، شبكةُ صرفٍ صحي موعودةٍ بين الحين والآخر بالفيضانْ. فوق كل ذلك، قبل ما يقارب عقداً من الزمان، قوات الأمن، وفي محيط المستشفى، تبادلت إطلاق النار مع مجموعة من مهربي الأسلحة، السيارة المحملة بالسلاح انفجرتْ وخلفت آثاراً على مجموعة من المباني، بينها المستشفى، تشققاتٌ هائلةٌ في جدران المبنى. إلى اليوم لم تفعل الدولة شيئاً، لكأنها في انتظار عراقٍ لم يعد هناك!!

المبنى والمعنى

على مقعد خشبي، في أحد ممرات المستشفى، وبطريقة المصابين بداء الملل، يجلس فني الأشعة. "مثلما تشوف، فارغْ بلا عملْ"، قال سالم. وسالم حاله هذا منذ ما يقارب نصف عام، على وجه التحديد منذ توقفت كشافة المستشفى عن العمل. السبب عطلٌ. كل محاولات إصلاحه من مهندس المعدات الطبية، بمكتب الصحة بمحافظة إب، باءتْ بالفشلْ، أو بالأصح، هذا ما زعمته إدارة المستشفى. لكنْ إسماعيل الشويطر، مدير مكتب الصحة بمحافظة إب، نفى علم المكتب بذلك، في اتصال هاتفي لم ينس خلاله التأكيد على الدور الإيجابي للصحافة. وهو قالْ: "قبل يومين فقط، علمنا بعطل كشافة المستشفى، وعلى الفور، وجهنا بسرعة إصلاح الكشافة"!

● المولد الكهربائي الذي انفجر وسبب شقوقاً في مبنى المستشفى

نادية عُميقة، رئيسة قسم الأمومة والطفولة بالمستشفى، لم تأبه للزجر، وتقولات الامتناع عن الكلامْ، أصرت على البوحْ: "وضعية المستشفى مترديةٌ، وأحد الأسباب الرئيسية، هو غياب الكادر الطبي المستمر". وتقول: "خدماتنا في القسم مجانية، لكن عدم وجود طبيبة، هو عائق حقيقي ومشكلة". ثم تضيف: "نعمل بجهد مضاعف وإخلاص، مع ذلك لا نحصل على المكافآتْ".

وفقاً لتقرير العام 2006، بند المكافآت استحوذَ على 669380 ريالاً. ربما نادية لا تعلم ذلك، لكنها بالتأكيد تعلم أشياءً أخرى كثيرة: من بين أطباء ستة، هم كامل طاقم المستشفى الطبي، طبيبةٌ لا يسري عليها قانون الخدمة المدنية: الدوام في الاسبوع يومان فقط، مثلها طبيب آخر، أطباء ثلاثة آخرين، بين الحين والآخر، موظفو المستشفى يظطرون الى استدعاء ملامحهم من خزائن النسيان. وبحسب التقرير، المكافأة ذهبت إلى أولئك، ومعهم من يوصفون بالمتعاقدين، عددهم خمسة، بينهم تخصصٌ نادرٌ للغاية، المستشفى في حاجةٍ ماسةٍ إليهْ: متعاقد في وظيفة إداريْ!!!

للتردي.. فتاوى!

بالإضافة إلى ثلاث قابلات في المستشفى، يوجد بين المتعاقدين الخمسة قابلتان بالنِّسبة لمستشفى في محيط سكاني يقاربُ عدده الرقم 160000. مثل ذلك التعاقد يكونَ مُبَرَرَاً. مبررٌ سرعان ما يتطايرُ في مهب البيانات الإحصائية: 2 هو إجمالي عدد الولادات التي تمت خلال عامٍ كاملٍ داخل المستشفى!

الرقم الفقير(2)، هو من غير شك، مؤشرُ وضعية مترديةٍ للغايةْ، وخدمات غائبة، ومثل ذلك الرقم لم يكنْ في حساب الفرنسيينْ في العام 1993، وإلا ما كانوا هيأوا غرفة خاصة بالولادة في المستشفى، وزودوها بكامل التجهيزات. لكن لا بأس، فلدى إدارة المستشفى ما يشبه الفتوى: "مش ضروري الولادة في المستشفى، المهم تحت إشراف قابلات حتى في البيوت". أما مصدرها، فهو محمد الحشاش، وهو مدير الصحة الإنجابية بمكتب الصحة بالمحافظة!!

وبقايا فكاهة..

مدير إدارة الشؤون المالية بالمستشفى "يعملُ في المطعمْ". هكذا بخط يده كتب في سجل الدوام الرسمي، مديرُ شؤون الموظفين المعلومة الهامة للغاية، فعقلية إدارة المطعم وحدها تقدم التفسير المنطقي للمفارقة في بيان المصروفات للعام 2006، في مقابل 30250 ريالاً، صرفت خلال شهر يوليو على المحاليل والمستلزمات الطبية، هناك 51200 ريال، صرفت خلال الفترة نفسها، على الضيافات وبدل السفر!

فراغٌ وحربٌ!

في المستشفى لا مناوباتْ. الممراتُ ساحاتٌ مفتوحةٌ لسباق الدراجات الهوائية، قسمُ الأسنان ميسرٌ لما هو عليهْ قلعٌ. ولا شيء أكثر الصيدلية، خاليةٌ منَ الدواءْ، غرف الرقود أسرَّة وملاءاتٌ بلا مرضى. غرفةُ العمليات مملكةٌ للغبار واستئصال اللوزتينْ. غرف الأطباء في معظمها مهجورةٌ لا يسكنها إلاّ الأشباح. تيارُ كهرباء المستشفى دون القدرة على تشغيل المعدات الطبية. ووزارة الصحة، الدولة بحكوماتها المتعاقبة، عجزتْ عن إمداد المستشفى بتيار ثلاثة "فاز"، وفي الحوش محولٌ كهربائي على مستوى عال من المتانة والقدرة، لكنه اليوم فريسة سهلة للحشائش والغبار.

محمد القريضي، مدير إدارة المستشفى، سيوافق نادية الرأي، ويقولْ: "أيوه، أيوه، وضعية المستشفى مترديةٌ". أما تقرير الإدارة فسيذهب أبعد من ذلك بكثير، ويقولْ: "هناك جهات مسؤولة تحارب المستشفى"!!

yahyahayl@hotmail.com

حنايا

هدى العطاس
hudaalattas@yahoo.com

يا صغيرتي، أحب عينيك المتحفزتين بالأسئلة... (ضننت السؤال فخا!! أجوبة الحياة فخاخا!!)... منذ الأزل انبثقت الحياة بسؤال، وظل السؤال يتواتر في صيرورات الوجود، عالقا بأهداب العمر الذي طالما ينفد منا في طرادنا الأزلي خلف الإجابات، العصية على التحقق حينا، والتي تفر من وجه المعنى أحيانا أخرى. قطعا لا يوجد سؤال فارغ من إجابته. السؤال حمولة الجواب. لا يطرح السؤال في فراغ ولا يتناسل منه، وغياب الإجابات لا يعني انعدامها، إنه يشير إلى اختبائها تحت ركام من المخاتلة أو فرارها إلى التمويه، وربما لضعف في أدوات التحقق أو لشحتها يتم ذلك في إطار سياق ذهني جمعي أو فردي عفوي أو قصدي، ينتظمه العقد الاجتماعي ومقتضياته يروم في غايته عدم الاصطدام بحقائق تفضي إلى أحكام. مع أن الإجابات –يا صغيرتي– لا يترتب عليها قطعيات ناجزة أو حقائق مطلقة، أنها في غالب الأحوال تومئ الى الاشياء دونما توصيفها بإطلاق. إنها، في التفسير الفلسفي، تقارير زمنية تؤكدها أو تدحضها صيرورات التاريخ وتواتريته. هي ابتدار أولي لتفسير الوجود ومحاولة تعيينه. وهي في المستوى الإجرائي سد لذريعة الاستفهام ودرء لمترتبات النتائج.

نحلتي دءوبة الأسئلة، وأنت ترفعين قدمك الصغيرة على عتبات معارف قادمة تنتحل الإجابات فيها دور الوسيط لسَوْق الحقائق إليك، ستواجهين بإجابات تبدو ناجزة ومغلقة تسعى لإشاعة التطامن فيما يشبه الانقضاض على نبرات الذهن المحتدمة لإخمادها ودفعها لسُبات بليد، فلتتوسلي اليقظة؛ فإن بعض الإجابات فخ يغلق شباكه عليك ويجرك إلى مصيدة الجهل وتبعاته.

وسأضرب مثالا إجرائيا دالا على أن بعض الإجابات ليست حقائق قطعية لا تحتمل النقاش:

– حينما يُسأل عن النظام في اليمن، تكون الإجابة: جمهوري دستوري، بينما الواقع يدلل أنه لم تعد من الجمهورية سوى الجذر اللغوي: "جمهرة" للفاسدين المتدافعين بالمناكب للنهب والكسب اللا مشروع. أما الدستور أصبح اقل قيمة من الحبر الذي طبع به والورق الذي طبع عليه، حيث وأنهما صارا اصل الدستور، حبر على ورق يسهل على "كريكت" السلطة ومقتضياتها تعديله ومسحه وقتما تشاء.

– يُسأل عن شكل السلطة، الجواب: ديمقراطي. فما نسبة صحة ذلك إلى حجم تعطيل السلطات البرلمانية والقضائية، وقمع حرية الرأي والتعبير، ومصادرة الحريات العامة والخاصة، وانتهاك خصوصية وسائل الاعلام الخاصة، وسلب وسائل الاعلام الحكومية استقلاليتها، ومحاولة الوصاية والرقابة على منظمات المجتمع المدني؟!

– يُسأل عن العاصمة، فيجاب بزهو دَعيٍّ: صنعاء. فهل يمكن أن تصنف صنعاء عاصمة قياسا الى عواصم العالم؟!

– أما إذا سئل عن العاصمة الاقتصادية والتجارية، فيأتي الجواب مخاتلا: عدن. وهنا الحقائق ستبتسم ساخرة.

– يُسأل عن التعليم، فتكون الإجابة بوزارات مختصة ومؤسسات تعليمية عاملة وتعليم مجاني في كل المراحل. فما مدى حقيقة الإجابة قياسا إلى معدلات الأمية المرتفعة والجهل المتفشي ونوعية التعليم ومخرجاته، الذي قلما يبني قدرات أو يؤهل كوادر للتمكين في سوق العمل، ومعدلات التسرب المتزايدة من الدراسة لعدم قدرة الأهل على الإيفاء بالمتطلبات الدراسية لأبنائهم باهظة التكاليف؟!

– وحينما يُسأل عن الصحة والرعاية والعلاج، تبرز وزارة الصحة كجواب، والمرافق التابعة لها: مستشفيات ومراكز صحية ومستوصفات وعيادات. غير أن النسبة العالية للوفيات وتفشي الامراض وظهور أمراض قد انقرضت إلا في بلادنا، وتدني مستوى الخدمات الصحية بشكل عام، ودليلنا تقارير منظمة الصحة العالمية التي تدرجنا في قائمة الدول الاكثر تفشيا للأمراض ووفيات الاطفال وتدني مستوى الرعاية. أما إذا عرجنا على سوق الدواء فنعتبر سوقا مفتوحا لمافيا الأدوية وتجار الموت، من خلال جعل الشعب اليمني عينات مختبرية مجانية للأدوية المحرمة وتلك التي لم تثبت بعد صلاحيتها على البشر. وملايين الدولارات التي تصرف على العلاج في الخارج دليل آخر ينافي الجواب المتنطع في شكل وزارة وتوابعها.

– أما إذا سئل عن واقع الاقتصاد، فترفع في وجهك السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات والخطط ووزارة الصناعة والتجارة والتخطيط وقوانين الاستثمار، وغيرها من التدابير الاقتصادية، كجواب شافي تُطامن به الحكومة خذلانها وانهيار سياساتها وتراجع ميزان الاقتصاد إلى أدنى مستوياته وتقدم سياسة التجويع والإفقار وزيادة معدلات البطالة والفقر والعائشين تحت خطه والمتسولين والمشردين ومتعهدي الأكل من مقالب القمامة والنفايات، وما يرافق ذلك من إفرازات لظواهر اجتماعية سلبية حاضنها الفقر، مفرخا للإرهاب والجريمة والتخلف والجهل والأمراض وغيره.

– وإذا سئل عن الأمن والأمان، فسيأتي الجواب صفعة من احد منتسبي الأجهزة الأمنية ليعلمك بأننا في موقع متقدم بين الدول التي تملك أجهزة أمنية متعددة. غير أن الأمان يجانبنا بل مفقود منا في الغالب، والمواطن ينتهك ويعرض به دونما حرمة لحقوقه، وأجهزة الأمن يصدق عليهم مقولة: حاميها حراميها.

– أما إذا سئل عن الاسلام والدين، سينبري من يجيب: الدين يمان والحكمة يمانية. بينما الواقع السلوكي والروحي للناس لا يتمثل القيم الإنسانية للدين، فلا صدق ولا أمانة ولا رحمة ولا تكافل اجتماعي ولا التزام بالعمل ولا التزام بالضمير في الفعل والقول، ولا سعي للعلم وإعمال العقل ونبذ الجهل كما حث الدين، ولا احترام حقوق الآخرين والآخر المختلف معك. غُيبت روح الدين وفرغت قيمه من معناها واختزل في النقاب والقميص واللحية.

وهكذا يا صغيرتي، إجابات ناجزة لمعطيات ناقصة. وحديثنا ممتد.

■●■

طق... طق

منى صفوان
monasafwan@hotmail.com

ما الفائدة إن كسبت كل الناس، وخسرت نفسك..؟!
كما تعلمون، إننا نعيش هذه الحياة أحيانا كإسقاط واجب.
لا شيء يمكنه أن يثنينا عن التفكير بها بطريقه أخرى.
وكلما حاولت، أتت إليك المصائب المجانية تعرض خدماتها، لتؤكد لك أنك خلقت في هذا الحياة لتشقى!
.. إذاً عليك بدلا من أن تغرك لحظات عابرة بأن هذه الحياة يمكن الاستمتاع بها لتفشل محاولتك كل مرة.
.. حاول أن تعيش لحظة الشقاء... بسعادة.
اختلق لك فلسفتك الخاصة في الحياة... "فلسفة الشقاء".
فهل الذين حبكوا النظريات الفلسفية المعقدة أفضل منك..!
استمتع... كن ممتنا لهذه الحياة التي تعصرك كل يوم.
ولا تتفنن في إيلام نفسك... ولا تخسر نفسك أبدا.
ربما إن فعلت ذلك ووجدت نفسك مغمورا بسعادة الشقاء،
لتبدل حظك وحصلت على الفرص التي كنت تنتظر لتعيش هذه الحياة بالطريقة التي حلمت.
لكن، وقتها، ستكون قد استعذبت طريقتك الفلسفية الجديدة... وستركل تلك الفرصة الذهبية.. دون تردد.
فالسعادة أنت الذي تخلقها... حتى في أتعس لحظاتك... وما أكثرها!
سلام

لبنان أكبر من هيك!

■ إلى المناضل حسن نصر الله قائد المقاومة

عبدالعزيز البغدادي

المتأمل في مطالب المعارضة الوطنية اللبنانية يلحظ قدراً كبيراً من الوعي السياسي والوطني أعتقد شخصياً أنه (أي هذا الوعي) قادر على تحصين لبنان والدفع به نحو الخروج من نفق المحاصصة التي يستغلها مجموعة هم أقرب للعصابات منهم للقوى السياسية التي تمثل مراكز القوة أو اطراف اللعبة السياسية. نعم، هم المسكون حتى الآن بتلابيب لبنان. ولكن هذا اللبنان العصي على الموت كما وصفه المناضل الحر حسن نصر الله، أعتقد أنه بات مرشحاً للخروج من هذا النفق.

فقط يحتاج إلى مزيد من الصبر ومزيد من الوعي وسوف يفوز رهان الوطن على رهان العصابات واللصوص.

الأنظمة العربية الفاسدة جميعها ترتعش خوفاً من انتصار خيار الوطن والمواطنة في لبنان، لأن انتصار لبنان في معركته السياسية هذه التي يخوضها من خلال اعتصام معارضته، السلمي، المفتوح، ومطالبها العادلة والبسيطة والواضحة جداً، بعد أن انتصرت مقاومته وانتصر هو من خلالها وبها على أعتى قوة شريرة في هذا العالم هي قوة الآلة العسكرية الصهيوأمريكية في حربها التدميرية الأخيرة والتي استخدمت أفتك أنواع ومبتكرات أمريكا الحربية ضد المدنيين الآمنين في جنوب لبنان والضاحية ومعظم أجزاء لبنان الصغير جغرافياً والذي صار بمقاومته الأقوى في العالم دون مبالغة، مظهراً بذلك حقيقة أن المقاوم الحر المؤمن بقضيته وامكاناته وعقيدته، لا تستطيع أي قوة في العالم أن تهزمه، وهذا أحدث درس عملي في التاريخ بهذا المعنى!

ومما يثير دهشة المتأمل أن حكومة فؤاد السنيورة تتعامى عن رؤية حقيقة أن أغلبية الشعب اللبناني في الشارع تطالبها بالرحيل، وهذه الحكومة تقابل كل هذا الحجم من المعارضة السلمية الواعية بتجاهل في منتهى الغباء. لا، بل وتتحدث عن أنها الحكومة الشرعية.

ترى من أين تستمد حكومات العالم في البلدان الديمقراطية، أو التي تدعي الديمقراطية شرعيتها؟ أليست الديمقراطية في معناها المباشر والواضح تعني «حكم الشعب نفسه بنفسه»؟ وهل الشرعية صنم يتم اختطافه والاستحواذ عليه ووضعه في متحف الحكم؟!

قد يخطئ الشعب مثلاً فيضع ثقته في حكومة ما، ثم أن هذه الحكومة تمارس عملاً خارج المشروعية القانونية أو الأخلاقية أو المطلبية فلا تحقق مطالب الشعب، ثم يرى أنها قد خرجت عما يريد منها أن تفعله، ألا يحق للشعب أن يتراجع إن أخطأ في اختياره أو كذبت وعودها ويستبدلها بحكومة أخرى؟!

ثم أن مطالب المعارضة اللبنانية مطالب في غاية التواضع وتحمل عدة خيارات كلها واضحة، منها الخيار الأخير اجراء انتخابات مبكرة، ولسبب بسيط هو أن العديد من الأطراف اللبنانية لم تعد لديها ثقة بهذه الحكومة، واعتقد أن لولا شهوة التسلط لدى هذه الحكومة ولولا أنها تعرف أنها لا تمثل الأكثرية كما تصف نفسها لما تشبثت بهذه المواقف ولعرفت أنها ستخسر من موقفها هذا أكثر. والواضح والله أعلم أن الحكومة اللبنانية شأنها شأن الكثير من الحكومات في الوطن العربي قد اختطفت الشرعية بالإحتيال أو بالتراضي مع اطراف اخرى، مستغلة تسامح واعتدال حزب الله وزهده في السلطة وهو الذي تنازل عن كثير من مقاعده بغرض حماية الوحدة الوطنية وتجنباً للخلافات، أي نوع من الخلافات.

نعم، اختطفت الشرعية وتستعين بالخارج الأمريكي الذي يستخدم أدواته العربية التي يسميها العدو الصهيوأمريكي بقوى الإعتدال، ويسميهم أحرار العرب قوى العمالة.

وإذا كانت هذه الحكومة ومعها من تستعين بهم تراهن على ضعف المقاومة العربية للمخططات التي تستهدف وجودهم، فإن لبنان هذا الذي تراه كونداليزا رايس صغيراً، أثبت بقوة مقاومته أنه أقوى مما تتصور هي تابعيها ومن تتبعهم.

(سنحان) ليست من (حاشد)، ومصلحة شؤون القبائل تمييز عنصري

تغيير الدستور حاجة ضرورية لنقل اليمني من خانة «الرعوي» إلى مربع «المواطن»

■ رشاد الشرعبي

تحرير الانسان اليمني وتحويله من "رعوي" إلى "مواطن" لا يزال بنظر الدكتور عبدالله الفقيه- استاذ العوم السياسية في جامعة صنعاء، بحاجة لتحريره من الفقر والفاقة والمرض والبطالة ومن إرهاب الأجهزة البوليسية وتدخلات الحكومة، وقبل ذلك لا زالت مواطنته السياسية تتطلب القيام بإصلاحات واسعة ومتزامنة على الصعد الدستورية والقانونية والممارساتية وبما يساعد على تحويل اليمنيين من "رعايا" إلى "مواطنين".

ويواصل نسف قواعد "دولة اليمن الفاضلة" المطلية بمساحيق دستورية وقانونية وأدوات تجميل تسمى الديمقراطية وحقوق الانسان ومؤسسات منتخبة وسلطات ثلاث وأحزاب ومنظمات وصحف، فيؤكد أن النظام القائم في ترتيباته الدستورية والقانونية والممارساتية "خلق وضعاً يتصف بكون المشرع فيه هو المنفذ وهو القاضي"، جازماً أنه في ظل وضع كهذا "لا يمكن الحديث عن تحقق أي نوع من أنواع المواطنة" والتي قسمها إلى "سياسية، ومدنية واجتماعية".

وفي دراسة موسعة للفقيه حول "المواطنة السياسية في اليمن \ 1990-2007م: الأبعاد الدستورية والقانونية والعملية"، يرى أنه "في ظل نظام كهذا لا يمكن الحديث عن علاقة مباشرة بين المواطن والدولة ينظمها الدستور والقانون"، وفي ظل الترتيبات الحالية فإن "حقوق المواطنة تتحدد ليس من خلال الدولة ولكن من خلال الوسطاء بين المواطن والدولة، فحقوق النساء تمر عبر الرجال وحقوق الرجال تمر عبر المشائخ والأعيان...وهكذا". في توضيح أهمية إعادة الأمور إلى نصابها لتكون المواطنة حقيقية عبر تعديلات دستورية وقانونية وعملية أن يشدّد على الإصلاح الدستوري المنشود "لابد أن يأخذ مسألة توزيع السلطة بمنتهى الجدية وأن يخلق الضمانات التي تمنع تركز السلطة في فرع معين من بين الفروع الثلاثة أو في يد شخص واحد داخل كل فرع أو تجعل حقوق المواطنة مرهونة بالدور الذي يلعبه الوسطاء بين المواطن والدولة، كما ولابد من التأصيل للرقابة المتبادلة ولتناسب السلطة مع المسئولية".

الدراسة التي سيصدرها ملتقى المرأة للدراسات والتدريب ونظم لها الأخير ندوة بصنعاء - الأحد الماضي - تصل إلى التأكيد بأن تجربة اليمنيين خلال العقود الماضية ليس فقط منذ قيام الوحدة وإنما أيضاً منذ قيام ثورة سبتمبر 1962م التي كان غرضها الهدف ذاته نقل الإنسان اليمني من مربع "الرعوي" إلى مربع "المواطن" أثبتت أن "النصوص الدستورية والقانونية لا تكفي بحد ذاتها لحدوث التغيير المطلوب" او التحول المنشود.

وحد قول وعلى ذمة الفقيه فإن "النصوص الجميلة قد تخفي خلفها قبحاً لا نظير له في العالم"، ويعود للتأكيد بأن "قيام نظام سياسي يعزز من الرقابة المتبادلة والمساءلة يمكن أن يحدث تحولاً كبيراً في طرق العمل، إلا أنه ينبغي العمل إلى جانب ذلك وعلى كافة الجبهات ومن خلال التوعية والتثقيف ونشر المعلومات على الانتقال بالنصوص الدستورية والقانونية من كونها مجرد نصوص إلى ممارسة يومية"، ويشير إلى أنه "لا بد من حدوث تغيير واسع يركز على عقلنة الفعل وتجديد الخطاب وإصلاح مناهج التعليم بما يكفل تنقيتها من المفاهيم التي تحض على العنف أو الكراهية أو التمييز".

ويقسم الباحث عبدالله الفقيه المواطنة إلى أنواع ثلاثة ركز في دراسته على الأول المتمثل في "المواطنة السياسية وترتبط بالمشاركة في العملية السياسية" التي لا تقتصر على الانتخابات، ولا تتحقق إلا عن طريق توفر مجموعة من الشروط: إعطاء حق التصويت للجميع ودون تمييز بإعتبار الانتخابات آلية لوصول أي مواطن للسلطة، إلى جانب توفر دورية الانتخابات والتنافس والحرية والعدالة فيها، مع توازن السلطات والرقابة المتبادلة والمساءلة وتوفر نظام سياسي يسمح بالمشاركة السياسية الكاملة". وبعد تحليله لكل شرط على حدة من خلال النصوص والممارسة في الأغلب خلص الفقيه إلى عدم تحقق المواطنة السياسية ناهيك عن المدنية المرتبطة بـ"المساواة القانونية، والحماية من التمييز، والحياة والأمن والسلامة الشخصية، والعدالة، وحرية الصحافة، وحق الحصول على المعلومات"، والمواطنة الاجتماعية المرتبطة بـ"تمتع الفرد بالحقوق المختلفة المتصلة بالاحتياجات الأساسية التي تمكنه من تطوير قدراته وتحقيق ذاته إلى أقصى حد يمكنه بلوغه"، وهو مانشكو من عدم تحققه ولا يزال غيابه يؤرق غالب اليمنيين.

ويحدد الفقيه ماوصفه "أربع فجوات مثلت مشكلات متصلة بالمواطنة في السياق اليمني" توجب إجراء التعديلات الدستورية والقانونية لتوفير مواطنة كاملة لليمنيين لنقلهم من موقع الرعوي إلى موقع مواطن يتمتع بكامل حقوق المواطنة ويقوم بكامل واجباتها، ويشير إلى وجود "فجوة بين مبدأ المواطنة المتساوية الذي تبناه الدستور وبين نصوص الدستور الأخرى المفترض فيها ترجمت المبدأ إلى قواعد دستورية وقانونية وبنى مؤسسية واضحة"، وفجوة ثانية "بين النصوص الدستورية والقانونية من جهة والتطبيق العملي من جهة أخرى"، وثالثة "بين الدستور الذي قامت على أساسه الوحدة (دستور 1991م) والدساتير اللاحقة حيث أن التعديل الواسع بعد عام 1994م اسقط المواطنة المتساوية وشرع لـ(مواطنة تدرجية)"، والفجوة الرابعة وقعت "بين الوضع الفعلي للمواطنة خلال الثلاث السنوات التالية للوحدة، والمراحل اللاحقة".

3 من الأكاديميين في 3 تخصصات مختلفة، عقبوا في ندوة الأحد على دراسة الفقية "إشادةً ونقداً وملاحظات"، فأستاذة الاعلام رؤوفة حسن أشارت إلى أن "المواطنة السياسية تمارس كحدث طاريء تنتجه الانتخابات"، وأخذت على الفقيه إعتبار القبيلة كقوى تقليدية حاكماً رئيسياً في اليمن لأن المجتمع "لم يعد مجتمعاً تقليدياً كالسابق، ولم يصل إلى مرتبة المجتمع الحداثي"، مشيرة إلى أن مجتمع أبوي (هجين) جديد" برز ومزج بين آليات وأدوات المجتمع الحديث وعقليات وممارسات وثقافة المجتمع القديم".

وأوضحت أن مجتمع القبيلة ذاته تعرض للمسخ وتحول المشيخ القبائلي إلى مؤسسة يتوارث الابناء اللقب والمرتبات عبر حاضن رسمي يسمى (مصلحة شئون القبائل) على عكس ماكان في السابق، مشيرة إلى أن الانتخابات كوسيلة لتوفير بعض شروط المواطنة صارت فقط "وسيلة لإنتخاب القوى التقليدية الشيخ والعسكري والديني"، مؤكدةً عدم تحمسها لإجراء أي تعديل أو تغيير دستوري "لأنه لاينفذ أي دستور"، داعية إلى إلغاء مصلحة شئون القبائل "كمؤسسة عنصرية تمييزية تعطي أموال عامة لناس دون حق وتؤسس لثقافة مشائخية".

قال أن "المواطنة شيء متكامل ولا يمكن تجزئتها لسياسية ومدنية وإجتماعية"، مشدداً على وجوب "الدمج الاجتماعي بدلاً عن المجتمع القائم على قبائل تعتبر نفسها كيانات منفردة ومستقلة عن بعضها"، مؤكداً أن مشكلة اليمنيين مع المواطنة قبل أن تكون سياسية "هي ثقافية أولاً"، وأن ماحدث منذ الوحدة هو "تعامل نظري دون تفعيل النصوص على الواقع العملي"، ملفتاً إلى أنه حتى إطلاق التسمية على البرلمان مجلس النواب لها علاقة بالجانب الثقافي للنخبة الحاكمة وتذكر بماكانوا يعرفوا بنواب الإمام في عهد ماقبل ثورة سبتمبر.

ويرى الشرجبي أن البرلمان مجلس النواب تشكل في أغلبه من مشائخ القبائل "ليحفظوا إستمرار النظام وبالمقابل يحفظ هو إستمرار مصالحهم الضيقة"، مؤكداً أنه يجب ان يكون من أولى مهام هيئة مكافحة الفساد إلغاء مصلحة شئون القبائل كوعاء للفساد ينتقص من المواطنة لكثير من أبناء اليمن.

محمد الظاهري الباحث واستاذ العلوم السياسية دافع عن القبيلة في اليمن ككيان ظل يعبر عن إيجابيات كثيرة، متفقاً مع رؤوفة حسن أن "القبيلة لم تعد قبيلة وهناك تخلخل في بنيتها وتشويه يلحق بها"، مؤكداً أن القبيلة في اليمن "متغير وسيط واليمن لاتحكم من قبلها"، مشيراً إلى خطأ من يقول بذلك وأن قبيلة حاشد تحكم اليمن على إعتبار أن سنحان التي ينتمي إليها الرئيس علي عبدالله صالح من حاشد "سنحان متحيشدة وليست من القبائل الأصيلة في حاشد"، منوهاً إلى أن من يحكم اليمن دائماً وخاصة من بعد قيام ثورة سبتمبر "هم من العصبيات الأضعف وليس الأقوى".

وأوضح الظاهري أنه "كلما غابت وتوارت الدولة بمؤسساتها الحديثة تحضر القبيلة" بصورتها المشوهة حديثاً، في حين أن تجربة الدولة اليمنية المعاصرة "أستوردت الديمقراطية وأستبعدت في الوقت ذاته مضمونها"، وأن اليمن تحولت إلى دولة تحكم من قبل من وصفها "العصبية المصطنعة".

في تحول الشاهد إلى ضحية

صحيفة «النداء» والنائب حاشد نموذجاً حديثاً

وضاح المقطري
maktari@hotmail.com

الكثير يمكن أن يحدث حين يحاول صوت الضحية الارتفاع بحثاً عن إنقاذ (إنقاذ فقط) والأكثر سيحدث إذا طلب الضحية إنصافاً. وبما أن الضحية لا يستطيع رفع صوته غالباً، وتشاء الظروف ان يتدخل شهودنا لرواية المأساة، يصبح الشهود هم المعنيين بما سيحدث لاحقاً، كونهم صاروا احتمال ضحايا جدد عليهم دفع عمًا شهدوه، قبل حتى أن يحاولوا نقله للآخرين، أو أن عليهم أن يعرفوا ما حدث؟ ولماذا حدث؟ وما ينبغي لإنصاف الضحايا؟ ويصير عليهم حينها اتقاء ما سيحدث، والبحث عن الأمان بكل ما هو ممكن؛ إذ لا جدوى من الصمت، خاصة حين يكون الشاهد يقظ الضمير، فالجاني لا يحس بالأمان في عدم تحول الشاهد إلى ضحية أخرى صامتة.

محرر صحيفة «النداء»، والنائب أحمد سيف حاشد نموذج حديث لشهود افترض الجناة تحولهم إلى ضحايا جدد كي تستمر الحقيقة غائبة، ويظل الضحايا في ذاكرة النسيان زمناً مجهول النهاية، لا لشيء سوى أنهم -أي الضحايا/الجناة، وكونهم الضحايا أيضاً- قمامة بشرية قذفت بهم بلدانهم إلى هنا في حالة اكتشاف النائب مسلخاً -كان مجهولاً- للكرامة البشرية.

محرر «النداء» يتلقون تهديدات بتحويلهم إلى ضحايا من نفس نوعية الضحايا الذين يحاولون إنصافهم الآن، على الورق طبعاً. والنائب أحمد سيف حاشد يتعرض للاعتداء والإحتجاز والتهديد بالقتل لاكتشافه جريمة عنصرية مستمرة منذ زمن بسادية رهيبة تجاه بشرٍ ألقت بهم أقدارهم خطأً في وطن يهرب أهله منه، أو يبيعون رقيقاً في الدول المجاورة. وهي مفارقة بائسة ومرعبة حد الموت.

●●●

ربما يصيبنا القلق من قيام «النداء» بفتح ملفات من الماضي التعيس نظراً لصعوبة المهمة، وما تتطلبه من جهد أكبر من الممكن والمتوقع، ما قد يجعل الملفات غير مكتملة في ظل الظروف التي يُجد الجميع على العيش في ظلها، لكن هذا القلق لا يمنع الاعتراف بضرورة وإنسانية ما تقوم به الصحيفة، بل وإلزامه لكل الأطراف والجماعات بفتح ملفات المصالحات الحقيقية لإنصاف الضحايا، وتنقية أرواحهم من كآبة الماضي، والسماح للجناة بتحرير أنفسهم من الذنوب، والإندماج في المجتمع دون أن يستقر إحساسهم المفترض بالأمان.

حريٌ هنا أن نتذكر أن أحد الأطراف السياسية الموجودة على ساحة اليوم، كان يقود دولة متكاملة مورست في ظلها الكثير من الانتهاكات، ونشبت صراعات عدة أضرت به، وبتاريخ الوطن كثيراً. وبرغم محاولاته التخلص من عبء القمع الذي عرقل مسيرته، إلا أن تلك النوايا لم يتح لها التعرض لاختبار مصداقيتها، بسبب ما تعرض له من حرب وإقصاء وإلغاء وتهميش وتنكيل، ونهب لممتلكاته ومقراته، وتخريب بنية الدولة التي كان يقودها، وإتلاف وثائقه ووثائقها وتزوير تاريخه، ومن ثم استخدام هذا التاريخ في التعريض والتشهير به وبقادته، وحوله بالتالي إلى ضحية مرتين: الأولى لتاريخه بسيئاته وحسناته (التي بدلت سيئات أيضاً) والثانية لحرب الإقصاء والإلغاء التي تعرض لها، ما ألقى بكل هذا العبء على أجياله اللاحقة التي لا ذنب لها سوى الانتماء إليه، ووضعته في محك خطير بين الرغبة في إعلان الندم على سيئات الماضي مصحوباً بالخوف من استغلال ماضيه للتعريض به كما يحدث كل مرة، والتطلع إلى مستقبل مشبع بالحرية والأمان.

●●●

حتماً ثمة طريق آخر ينبغي العبور عليه بدلاً من تهديد المحررين بالإخفاء القسري، كونهم حاولوا أن يكونوا شهوداً على جزء مما حدث لضحايا ذهبوا إلى المجهول. لكن هذا الطريق محفوف بعدم رغبة الجناة في التطهر، وشهيتهم المفتوحة لضحايا جدد.

ثمة طريق آخر، إمكانية للمصالحة إن رغبت جميع الأطراف في ذلك، فالزمن صار يلزم الجميع بالإعتراف والاعتذار، والعفو، وإعادة الاعتبار لكرامة الضحايا، التي أهدرت في ظروف كان لا بد للبلد أن يمر بها، كونه جزءاً من منطقة وقعت تحت تأثير التجاذبات الدولية للقوى الكبرى، وأصبح عليه أن يغتسل من هذا كي يشعر الجميع بالرضا والأمان.

●●●

أحمد سيف حاشد اشتهر بأنه النائب الذي يحاول الانتصار للبسطاء والمقهورين من خلال عضويته للجنة الحقوق والحريات في البرلمان، أو عبر صحيفته الشعبية واسعة الانتشار، والتي كرست صفحاتها لنقل مشاهد لا يصل إليها الآخرون. وهو زبون دائم لدى أجهزة الأمن، ورجل يرفض حضوره مسؤولو السجون وأجهزة القمع.

كما يحدث في الأفلام حين يكتشف المجرم أثناء ممارسته لجريمته بسادية وتلذذ أن ثمة من رآى وسمع فعلته، فيصيبه الفزع، وتستثار رغبته في الإحساس بالأمان؛ فوجئ مسؤولو أمن مصلحة الهجرة والجوازات بنائب برلماني يكتشف سجنهم السيئ وجرائمهم العنصرية فيه، فاندفعا لإسكاته وإخضاعه لجبروتهم. ولم يكن التهديد بالقتل عبارة فارغة عبرت شفتي شاويش أخرق، بقدر ما كانت رسالة واضحة لأي محاولة اقتراب جديدة من تلك الأقبية التي امتهنت كرامة بشر مرشدين بلا حدود.

نزلاء هذا السجن ضحايا أمور كثيرة، أولها ظروف واحتقانات بلدانهم، وليس آخرها أجهزة أمن مشبعة بالسادية. ولسوء حظهم كانوا كالمستجير من الرمضاء بالنار: هربوا من ويلات أوطانهم، وحلوا ضيوفاً على وطن من السجون والمعتقلات، ولا يوجد من يهتم بهم أو بقضاياهم، حتى مفوضية اللاجئين لا تستطيع لهم سبيلاً، أو كما أفاد أحدهم أن قاضي المحكمة التي حُوكم فيها أكد له أن هذه المفوضية «تحت أحذيتنا» (أحذية السلطة)، والنظام الذي يتباهى بكونه يفتح ذراعيه لهم، يستجدي بهم البيان والمساعدات الدولية، ويتعامل معهم بعنصرية وتهميش كما يتعامل مع الكثير من أبناء البلد.

الأكثر فداحة فيما تعرض له النائب حاشد أن رئاسة مجلس النواب اعتبرت زيارته لهذا السجن غير قانونية، أو كما قال الراعي فإن حاشد ليس وزير الداخلية. وعند هذا نكتشف أن انتهاك كرامة مجلس النواب تحدث في قاعة المجلس قبل أن تقوم بها الأجهزة الأمنية. ويثير الاشمئزاز والضحك معاً تصريح المصدر المسؤول في مصلحة الهجرة والجوازات بأن النائب تسلل إلى السجن منتحلاً صفة صحفي (كأن الصحفيين أولى من أعضاء البرلمان في تفتيش السجون، أو كأن أمن المصلحة يقبلون بدخول صحفيين لكشف ما يرتكب من فضائع، وزد على ذلك تصويرهم لحاشد بسويرمان تمكن من اقتحام أسوار المصلحة والوصول إلى الضحايا، في رواية المصدر).

الآن، من يقدم لهؤلاء اعتذارا، أو يحقق لهم العدالة والإنصاف، ويعيد الاعتبار لانسانيتهم؟ ومن يعيد لمجلس النواب هيبته وكرامته التي أذلها هو قبل زبانية الأمن؟ فما حدث لحاشد لا يعدُّ انتقاصاً لحقه، إذ يكفيه شرفاً أنه كان صوتاً إنسانياً فضح ما كان مخفياً من عنصرية أجهزة الأمن. لكن البرلمان هو المعني بانتهاك كرامة نفسه.

ينبغي للمنظمات الحقوقية والأحزاب السياسية الانتصار لأولئك السجناء، والالتزام أخلاقياً بالوقوف في صفهم. أما مجلس النواب إن رد الاعتبار إليه لن يكون سوى بأيدي الناخبين بعد عام وعشرة أشهر من الآن... فهل يحدث هذا؟

أمضى بسيوني 14 عاماً في اليمن، 4 منها موجهاً في وزارة التربية والتعليم

بسيوني ضحية إخفاق أمني

■ بشير السيد

أمضى «مصعب» وشقيقه الأكبر «اسماعيل» الجمعة الماضي قرابة 12 ساعة رهن التحقيق في غرفتين منفصلتين في مبنى الإدارة العامة لمكافحة الارهاب، بعد مطالبتهما وزارة الداخلية ظهيرة ذات اليوم، بتسليم جثة والدهما «أحمد إسماعيل بسيوني» (63 عاماً) الذي أعلنت السلطات اليمنية خبر مقتله الخميس الماضي إثر اشتباكه مع قوات الأمن أثناء محاولة اعتقاله في الشقة التي يقطنها في حي «الحظائر» غربي العاصمة.

● الغرفة التي قُتل فيها

● بسيوني في مصنع المياه (1999)

قال مصعب لـ«النداء» ان منتسبي وزارة الداخلية بدوا مرتبكين حال تعريفه وشقيقه بهويتيهما. وأضاف: «أجلسنا الضباط في غرفة الحراسة التابعة للوزارة وكان رنين الهاتف لا يتوقف وزادت تحركات الضباط بالدخول والخروج، وكأن شيئاً خطيراً حدث». بعد ربع ساعة من الانتظار نقل مصعب وشقيقه على متن سيارة هيلوكس إلى مبنى الأدارة العامة لمكافحة الإرهاب في أمانة العاصمة. وقال: «وضعوا اسماعيل في غرفة وأنا في غرفة أخرى وشرعوا في توجيه الأسئلة».

مصعب الإبن الثالث لبسيوني من الزوجة الأولى (مصرية الجنسية)، أكد أن مدير إدارة مكافحة الإرهاب وضباط الإدارة تفاجأوا حين علموا بأن اسرة أحمد بسيوني موجودة في صنعاء.

وتضاعفت علامة المفاجئة حين عرفوا أن أسرة بسيوني تقطن في اليمن منذ نوفمبر 1994م.

وأوضح أنه وشقيقه غادرا مبنى إدارة الإرهاب بعد مضي 12 ساعة تقريباً من الاستجواب المتقطع وبحوزتهم وعد من مدير إدارة مكافحة الإرهاب بمساعدتهم لاستلام جثة والدهم لدفنه.

يتذكر مصعب المرة الأخيرة التي شاهد والده أواخر 2003 في منزلهم بمحافظة عدن: «اتصل الوالد وطلب تجهيز حقيبة ملابسه وبعد نصف ساعة من الاتصال كان على عتبات باب بيتنا ويحمل شنطته قاصداً مكان نجهله».

في مساء الخميس الماضي فتح مصعب قناة «الجزيرة» حمل شريط الأخبار المتحرك خبر مقتل محاسب مصري في صنعاء. قال مصعب: «لم اتخيل ان المحاسب هو والدي» الاعتقاد السائد لدى الاسرة ان بسيوني غادر اليمن. في مساء ذات اليوم استقبل اشقاء مصعب مكالمات عدة من اصدقائهم يسألونهم عما إذا كان احمد بسيوني الذي كانت نشرات الاخبار في كثير من القنوات تنقل خبر مقتله هو والدهم.

حينها قرر الابن الثالث التحري وتوجه إلى المكان الذي قتل فيه المحاسب المصري. «عندما دخلت الشقة كانت مدمرة ووجدت بقايا دهون لحم على جدران إحدى غرفها ودماء على الارض، وبقيت عشر دقائق أبحث عن الدليل المرعب الذي تمنيت أن لا أجده، ثم شاهدت بجامة مليئة بالدماء، كان من السهل التعرف عليها» لطالما شاهد والده قبل 2003 يرتديها. «وفي إحدى الغرف وجدت جهاز راديو فتذكرت شغف الوالد حين كان يضعه بقرب أذنه ويستمع لنشرة الأخبار BBC قبل أن نشتري جهاز تلفزيون في 2001، لقد كانت الدماء دماء أبي المحاسب المصري».

يقطن مصعب الطالب في السنة الثانية محاسبة – الجامعة اليمنية– رفقة والدته وأشقائه اسماعيل، محمد، أحمد سيف الاسلام، وشقيقته الصغرى أمة الله الاسلام في شقة سكنية في منطقة هبرة، بجوار مبنى قيادة الشرطة العسكرية في العاصمة.

«لم نكن نعلم أنه موجود في مكان آخر في اليمن وأنه تزوج من سيدة يمنية وانجب منها فاطمة، 4 سنوات، وعبدالله، سنة». قال مصعب. واضاف أن الزوجة اليمنية لوالده حين التقاها أخبرته بأنها حامل في الشهر الثالث وأن والده قبل مقتله بنصف ساعة أوصاها بأن تسميه «خالد» إن كان ولداً، وأخبرها عن زوجته المصرية وابنائه منها وطلب منها التواصل معهم كما وأوصاها بإصلاح الاضرار التي لحقت بالشقة جراء مداهمة الأمن لها، وقال: «لا أريد أن أزعل أحداً».

طبقاً لرواية الزوجة اليمنية لإبن زوجها مصعب فأنها سمعت طرقات على الباب عند الثانية والنصف مساء الأربعاء الماضي. كان البقال (صاحب دكان) وأخبرها أن رجال الحكومة وعاقل الحارة و مندوب النيابة يريدون: «أحمد مصطفى» الاسم الذي عرف به بسيوني في الحي فأبلغتهم أنه مسافر. فشرعوا محاولين خلع الباب فأبلغت زوجها المتواجد حينها داخل الشقة لكنه طلب منها احضار فانلة نظيفة وثوب نظيف (...) ثم قال لها: «انتبهي للأولاد» واجلسها في الغرفة الداخلية رفقة طفليها. وقالت: «خرج بسيوني إلى الغرفة المواجهة للشارع ثم سمعت إطلاق النار بشكل مخيف».

بعد نصف ساعة عاد بسيوني إلى الداخل وكانت الدماء تسيل من رأسه، طمنها وشرع يمسح الدم ببطانية صغيرة -لحاف ابنه عبدالله- حينها رن جرس تلفون المنزل الارضي فردت الزوجة فكان المتصل ضابط يطلب منها إقناع زوجها بالخروج والاستسلام فأخبرته برفضه وطلبت من الضابط السماح لها وطفليها بمغادرة الشقة لكنه رفض وقال إما أن تخرجا معاً أو تموتي معه في الشقة.

انقطع الصوت في خط الهاتف وبدأت الرصاص ترشق شقة بسيوني بطريقة عنيفة. عند الساعة الثانية عشرة مساءً سمحت قوات الأمن للزوجة أن تغادر الشقة رفقة طفليها. وبعد عشر دقائق من خروجها الى شقة مجاورة سمعت دوي إنفجار قنبلة في المنزل بعدها ابلغوها أن زوجها قتل وأخذت جثته فوق طقم.

هي أخبرت مصعب أن والده عمل مديراً مالياً وإدارياً لشركة حلويات في منطقة مذبح عقب زواجها به ثم محاسباً في جامعة الملكة اروى ثم محاسباً في مصنع تناوير العودي وخرج منه قبل مقتله بشهر ونصف.

لكن مصعب شكك في الرواية الأمنية التي قالت إن والده اشترك في التخطيط للعملية الانتحارية التي استهدفت قافلة سياح اسبان في مأرب منتصف الاسبوع الماضي. وقال: «إن والدي عرف بالمعادي للعمليات التي تقع على اراضي اسلامية. وقال: «كان أبي ينطلق من هذه الاستراتيجية لكونه يعتبر أن الشعوب الإسلامية هي التأييد الحقيقي لجهادهم وأن فقدان هذا التأييد يعني ان نهايتها قربت».

وأكد أن والده جمد نشاطه في جماعة الجهاد منذ 1998، وبعث رسالة إلى أيمن الظواهري حينها ليعفيه من نشاطه في اليمن وقبل طلبه كما أن والده رفض ان ينتقل إلى لندن وافغانستان بحسب رسالة الظواهري له وفضل البقاء في اليمن.

السيرة الذاتية لـ«أحمد اسماعيل بسيوني» على لسان ابنه مصعب

● مصعب

● من مواليد 30 يناير 1956 مدينة طنطا غربي مصر. التحق بكلية الهندسة –معماري ولم يكمل دراسته ثم، بكلية التجارة محاسبة وتخرج منها في 1987.

● تزوج من سيدة مصرية (أم مصعب) وأنجب منها ستة أبناء أكبرهم خديجة ثم اسماعيل، محمد، مصعب، احمد سيف الإسلام، وأمة الله الاسلام.

● انظم إلى جماعة الجهاد المصرية في الثمانينات وسافر إلى افغانستان وهناك تدرب وتأهل وعاد مطلع التسعينيات وشرع في تشكيل خلايا جماعة الجهاد في الاسكندرية.

● في 1991 سافر إلى السودان مع عدد كبير من عناصر الخلايا الذين تمكنوا من الفرار من حملة القوات المصرية التي اعتقلت العديد منهم.

● امضى في السودان عامين وعين خلالها رئيس مجلس شورى جماعة الجهاد وكان أيمن الظواهري أمير الجماعة وتمكنت اسرته من اللحاق به إلى السودان.

● في أواخر 1993 انتقل إلى اليمن ونصب أمير جماعة الجهاد فيها خلفاً لثروت صلاح شحاتة. وفي نوفمبر 1994 لحقته أسرته إلى صنعاء. وبعد مرور عام انتقلوا جميعاً إلى محافظة تعز.

● في ديسمبر 1994 عمل في وزارة التربية والتعليم اليمنية وعين موجهاً مالياً وإدارياً في محافظة لحج.

● ظل من 94–98 ينتقل بين صنعاء مقر جماعة الجهاد وبين لحج مقر عمله وتعز حيث تقطن زوجته وابنائه.

● في 1998 حكمت المحكمة العسكرية المصرية عليه بالسجن 25 عاماً في قضية العائدين من البانيا. وفي ذات العام ارسل إلى أيمن الظواهري رسالة طالبه بإعفائه من مهامه ونشاطه في جماعة الجهاد وقبل طلبه.

● استقال من عمله في وزارة التربية والتعليم في 1999، وعمل محاسباً في مصنع مياه معدنية في محافظة لحج ونقل اسرته للإقامة فيها.

● في 2000–2001 انتقل للعمل محاسباً في الشركة اليمنية للصناعات المعدنية في محافظة عدن ونقل اسرته للإقامة فيها.

● 2002 انتقل للعمل في شركة لأنظمة الاطفاء في ذات المحافظة. كما وعمل محاسباً في شركة استيراد مواد غذائية.

● في أواخر 2003 تقدم بطلب تجديد تصريح عمل وكان حينها معروفاً بـ«احمد سعيد بسيوني» وهناك عرف ان السلطات المصرية ابلغت عن شخص مصري اسمه احمد اسماعيل بسيوني.

● في اليوم التالي غادر منزل اسرته في عدن ولم يعرف إلى أين ذهب. وفي الخامس من هذا الشهر عرفت اسرته أنه قتل في العاصمة إثر اشتباكه مع قوات الأمن عند محاولتها إلقاء القبض عليه كونه مشتبهاً به في التخطيط للعملية الانتحارية التي نفذت منتصف الاسبوع الماضي في مأرب واستهدفت قافلة سياح أسبان.

فتح ملف صيف 94

فضل علي مبارك

أخذت قضية المتقاعدين العسكريين والمدنيين من أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية تشكل مناحي أخرى تتبلور للمطالبة بما هو أبعد من الحقوق الوظيفية في الرتب أو الراتب. وقد تجلى ذلك صباح السبت الماضي في ساحة الحرية بمدينة خور مكسر -محافظة عدن، عندما تداعى اكثر من خمسة آلاف متقاعد إلى اعتصام سلمي للمطالبة بهذه الحقوق، في تظاهرة سلمية تعد الأكبر في سلسلة الاعتصامات التي نفذها المتقاعدون منذ مارس الماضي.

الاعتصام الذي تزامن مع الذكرى الثالثة عشرة ليوم 7 يوليو التي ترى فيه السلطة يوم «الانتصار العظيم»، حسب خطابها السياسي والاعلامي، جاء اختياره من قبل قيادات جمعيات المتقاعدين -كما قالوا- لإيصال رسالة مفادها ان الاسباب التي ادت إلى ذلك هي من تداعيات 7 يوليو التي أحدثت شرخاً عميقاً في جسد وكيان 22 مايو 1990 الذي جرت فيه الوحدة بين بلدين نظامين بطرق سلمية أكدت وثائقها الحفاظ على حقوق الناس ومكتسباتهم والعدل والمساواة بين ابناء الوطن الموحد، فيما التف «الانتصار» المزعوم على ابناء الجنوب بعد ان عمد الطريق إلى نهب خيرات وثروات الجنوب، من خلال التسريح القسري للآلاف منهم مدنيين وعسكريين مع أن أعداداً من هؤلاء المتقاعدين وقفوا في حرب صيف 1994 في صفوف ما سمي بـ«قوات الشرعية» وفق قاعدة جزاء سنمار، والأغلب جاء تسريحهم -كما يؤكدون- عقاباً على موقفهم في الحرب.

وبين المتقاعدون في رسالتهم رفضهم المطلق لما آلت إليه الأوضاع في البلاد بسبب 7 يوليو وما لحق به من ظلم واضطهاد جراء ما وصفوه بـ«التطهير المناطقي» لاجهزة ووحدات الجيش والأمن.

ولم تقتصر اجواء القلق على مدينة عدن التي عاشت منذ عصر يوم الجمعة إلى عشية الأحد وضعاً استثنائياً مع تدفق المعتصمين إليها من المحافظات الأخرى في تحد لتحذيرات السلطات بالمنع، حيث ان الوضع قد انعكس بصورة جلية على العاصمة صنعاء تحسباً لتداعيات خطيرة للاعتصام الذي رأت فيه تجاوزاً للمطالبة بالحقوق إلى تأجيج للنزعات الشطرية وقد تمثل ذلك في نقاط عدة أبرزها القرارات الجمهورية التي صدرت بإعادة وترقية نحو 900 ضابط متقاعد والتي شكلت اعترافاً ضمنياً بالتسريح القسري لمن يقدر عددهم بنحو ستين الف ضابط وصف جندي بحسب جمعيات المتقاعدين والتي جاءت على عجل وكانت منقوصة ولم تقدم حلاً شافياً. وثانيها حالة الاستنفار العسكري والأمني، ونصب عديد نقاط تفتيش على مداخل عدن وتقاطعات الطرق المؤدية إلى ساحة الاعتصام، حيث قامت النقاط بمنع الدخول حتى لغير المعتصمين بمن فيهم طلاب الجامعة وخصوصاً كليات الطب والآداب والتربية التي تتواجد في مدينة خور مكسر. وثالثها الاعلان في ذات اليوم عن نزول اللجان إلى عدد من المدن لاستقبال من اعلن عن عودتهم وترقيتهم.

السلطات التي عمدت إلى اتخاذ تلك الاجراءات بعد ان فشلت تحذيراتها ولم يستجب لقراراتها، لم تكتف بمحاولاتها احتواء الاعتصام حتى قبيل ساعة من موعده من خلال السعي للتأثير والترهيب والترغيب بل والاعتقال، وفي جانب آخر الاتهامات للمتقاعدين بالانفصالية والتوظيف السياسي وغيرها. وسعت السلطة إلى تسيير مسيرة واعتصام مناهض جمعت فيه نحو ثلاثين شخصاً من «الشقاة» رغبتهم في دفع أجرة يومهم مقابل حمل الشعارات التي ترفض تسييس قضية المتقاعدين وترفض ما سمته «نزعة للإنفصال» مع قدوم هؤلاء الشبان والأطفال إلى ساحة الاعتصام حاول البعض اعتراضهم والتصدي لهم، فولوا هاربين.

وعلى ذات الصعيد كان نائب رئيس الجمهورية، عبدربه منصور هادي، أصدر بياناً أكد فيه على حقوق المتقاعدين وتفاعل الرئيس شخصياً معها، وما أصدره من قرارات يصب في اطار ذلك. لكن نائب الرئيس حذر من أي توظيف سياسي لهذه القضية أو تحويلها عن مسارها الطبيعي وجعلها موضوعاً للمكايدة السياسية والاعتبارات الضيقة. ولا يختلف كثيرون سواء من أصحاب القضية أو المتعاطفين معهم وكذا المراقبين على ذهب إليه هادي، خصوصاً وأن المتقاعدين ينأون بقضيتهم عن أي توظيف أو استغلال سياسي من قبل بعض الجهات أو القوى السياسية التي يرمي إليها المؤتمر الحاكم، حيث والمشكلة تكمن في عدم استجابة السلطة لتلك المطالب المشروعة والعمل على حلها، لا سيما وان الاعتصامات والاحتجاجات مضى عليها فترة ليست بالقصيرة.

وفيما منعت قوات الأمن والشرطة العسكرية أعداداً كبيرة من المتقاعدين من الوصول إلى موقع الاعتصام من خلال نصب نقاط التفتيش في مداخل المدينة، وعلى الطرق المؤدية إلى ساحة الحرية حيث قامت بمنعهم من الدخول للمشاركة، إلا أن أعداداً أخرى تمكنت من اختراق النقاط الامنية والتسلل عبر الأزقة والحارات للوصول والمشاركة خصوصاً أبناء محافظات: أبين، لحج، والضالع.

كما قامت باعتقال عدد منهم بينهم العميد الركن ناصر علي النوبة رئيس مجلس التنسيق لجمعيات المتقاعدين.

المعتصمون الذين علقوا الشارات السوداء رفعوا عدداً من الشعارات التي تعلن ما وقع عليهم من ظلم وإجحاف جراء التسريح القسري لهم من اعمالهم ما ترتب عليه حرمانهم من كثير من الحقوق. وطالبوا الحكومة بالمساواة في تطبيق القانون بين ابناء اليمن وإعادتهم إلى أعمالهم ومواقعهم التي سرحوا منها خلافاً للقانون والانظمة، ومنحهم كافة الرتب والعلاوات والمستحقات مع التعويضات العادلة عما لحق بهم من ظلم وإجحاف.

وتليت في الاعتصام عدد من الكلمات التي أكدت على حق هؤلاء المتقاعدين في التعبير والمطالبة بحقوقهم حتى يستجاب لهم بحلها جميعها دون نقصان. واعتبر المتحدثون أن القرارات الجمهورية التي صدرت قبيل تنفيذ الاعتصام بيومين وهدفت إلى التضليل على الاعتصام وعلى مطالب آلاف المتقاعدين وطمس حقوقهم من خلال إعادة (...) وترقية (...) وهي نسبة لا تشكل شيئاً من قوام الاعداد الهائلة المحالة للتقاعد اجبارياً ودون حصولها على كامل حقوقها.

● اعتصام السبت الماضي الذي فتح بقوة ملف حرب صيف 1994 على نحو غير مسبوق، وحرك المياه الراكدة باتجاه الملف الأمني والعسكري الذي يعد من اكثر الملفات حساسية بما ينطوي عليه من اوراق، اعاد التأكيد على المطالب «بحل شامل لقضية الموقوفين والمسرحين قسرا من الخدمة منذ حرب 1994 ودفع كل مستحقاتهم المالية التي استقطعت من دون ذنب، مضافاً إليها التعويض العادل للاضرار التي لحقت بهم وبأسرهم من خلال قرار جمهوري ينهي المشكلة من جذورها».

المتقاعدون وأولوية المقاربة الحقوقية والاجتماعية

صالح علي

المتقاعدون، الاسم الذي كان إلى قبل ما يقرب من خمسة أشهر، اسم يوحي بالوهن وقلّة الحيلة. بعد مضي أربعة أشهر على بدء الاعتصامات لجمعيات المتقاعدين العسكريين في المحافظات الجنوبية والشرقية أصبح «المتقاعدون» اسم وعنوان لمرحلة جديدة في العمل السياسي في الساحة اليمنية، وربما تجاوز ذلك ليصبح ظاهرة. ظاهرة كانت نتاجاً لإجراءات غير موفقة للقائمين على المؤسسات العسكرية والأمنية. لم يدرك المسؤولون عنها حساسية مثل هذه الإجراءات وتبعاتها، عند أبناء بعض المناطق والمحافظات. وكانت أيضاً نتاج القراءات الخاطئة للسياسيين لواقع تلك المحافظات فلماذا تفاقمت ازمة المطالب لجمعيات المتقاعدين في هذه المحافظات دون غيرها؟ ومن أين تستمد قوتها وعنفوانها؟

لا أعتقد أن اطلاق الاتهامات على هذه الجمعيات هو الحل ولن يكون ايضاً السبيل الى تفكيك هذه الأزمة.

كما لا أظن أن قيادات هذه الجمعيات تمتلك من مواصفات الزعامة ومواهب القيادة ما يمكنها من كسب كل هذا الزخم والتعاطف والتأييد والإنتشار خلال فترة قصيرة جداً لا يزيد عمرها عن الاشهر الأربعة.

تأييد لم تحظى كثير من الاحزاب السياسية بما يصل إلى 50٪ منه خلال سبعة عشر عاماً هو عمر التعددية السياسية في اليمن وعمر العمل العلني لكثير من هذه الأحزاب.

لكن لا شك أن هناك عوامل اخرى تقف وراء كل ذلك ووراء الحظوة تلك لقيادات هذه الجمعيات.

فالقارئ للواقع الذي تمخضت عنه هذه الجمعيات وانبثق عنه نشاطها هذا، سيجد أن قيادة هذه الجمعيات تقف أولاً على قراءة صائبة لواقع هذه المحافظات بأعتبارها جزءاً من نسيجها الاجتماعي، وتقف ايضاً على تفاصيل الاضرار التي لحقت بالمتقاعدين فيها.

ففي مناطق كثيرة من المحافظات الجنوبية والشرقية تصل أعداد المنتمين للمؤسسات العسكرية الى ما يقرب من 80٪ من اجمالي موظفي الدولة في هذه المناطق، وهو ما يقرب من النسبة نفسها بالنسبة لعدد سكانها، إذا ما أخذنا في الاعتبار الأسر التي يعولها هؤلاء العسكريين.

لذا فإجراءات التقاعد التي تضرر منها عدد كبير من أبناء تلك المناطق خصوصاً وأنها تزامنت مع ارتفاعات مهولة للأسعار لم تتناسب ولو عند أدنى المستويات مع الزيادات التي كانت تشمل معاشات المتقاعدين. وعليه فقد اصبحت الجرعات السعرية الهائلة لا تهدد المتضررين من إجراءات التقاعد كأشخاص فحسب وإنما أصبحت تهدد عائلات وأسر بكاملها لم يعد فتات معاش من يعولونها من المتقاعدين هؤلاء يفي بأبسط الضروريات،

وتعد تلك المناطق في هذه المحافظات من المناطق الفقيرة شحيحة الموارد لا يملك سكانها اي مصادر دخل أخرى غير المعاشات تلك.

واذا رجعنا للوراء قليلاً وتذكرنا ما صاحب ارتفاع اسعار الديزل من هبَّات شعبية في بعض المحافظات الشمالية والغربية التي ادت إلى خروج أعداد كبيرة من المواطنين في مظاهرات عارمة كادت تغرق مدناً كثيرة هناك في دوامة الدمار، عندما مس ضرر وارتفاع مادة الديزل شريحة المزارعين في تلك المحافظات التي تشكل فيها نسبة المعتمدين على الزراعة ما يساوي أو يقرب من نسبة المعتمدين على الوظيفة في المؤسسات العسكرية من ابناء المحافظات الجنوبية والشرقية.

كما تعد هذه الشريحة (المنتمين للمؤسسات العسكرية) من اكثر الشرائح الوظيفية بطول المحافظات الجنوبية والشرقية التي ارتبطت بعلاقات شخصية وزمالة اثناء عملها بالمؤسسة العسكرية لما كان يسمى بجمهورية اليمن الديمقراطية، بعكس المنتمين لباقي الوظائف الأخرى في الجهاز الإداري التي يتم فيها توظيف ابناء كل محافظة في الإطار الجغرافي للمحافظة نفسها.

وربما أيضاً أن ما تتركه الوظيفة في السلك العسكري من أثر وسلوكيات لدى من انتموا إليها مثل غرس روح الالتزام والانضباط واحترام المواعيد وطاعة الأوامر كل ذلك كان له دور في فاعلية وقدرة هذه الجمعيات على النشاط بتلك الفاعلية والتأثير.

فإذا كانت كما اشرنا سابقاً هذه الجمعيات هي نتاج الاجراءات غير الموفقة للقائمين على المؤسسات العسكرية، وما ترتب على تلك الإجراءات من تبعات مع توالي الجرعات السعرية المريع لقيادات المعارضة وأحزابها التي فقدت أبجديات لغة التفاهم مع رجل الشارع وأصبح أقصى ما تطمح إليه قيادات هذه الأحزاب بعد ما حظيت به اعتصامات جمعيات المتقاعدين من اهتمام في الأوساط السياسية والإعلامية، هو الظفر بتهمة من الحزب الحاكم بأنها ضالعة في نشاط تلك الجمعيات. هذا ما كشفته وتكشفه بعض التصريحات لقيادات هذه الاحزاب التي لم نسمع عنها إلا بعد ان اصبح صوت هذا الجمعيات أعلى من صوت هذا الأحزاب مجتمعة.

فإذا كان بعض رموز قيادات الجمعيات كما تتهمها بعض الاطراف أن نشاطها من خلال الجمعيات له خلفيات سياسية، فمثل هذه التهم لا أظنها قد تكون مقبولة إذا عممت على السواد الأعظم من المنتمين لهذه الجمعيات. فقبل التعاطي مع هذه القضية على هذا النحو، أي النظر إليها من بوابة السياسة، يجب التعاطي معها في جانبها الحقوقي والإنساني أولاً، وبعد القيام بما يجب في هذا الاتجاه إذا ما بقي هناك من كان يتستر بغطاء المطالب الحقوقية لمآرب أخرى أياً كانت يحق لنا حينها ان نحاصره بكل ما أوتينا من تهم، مع أنني على يقين من انه لن يبقى بعدها ما قد نضطر لاتهامه.

إن المسلك الذي اتخذته وتتخذه الأطراف المعنية بهذه المعضلة لا يبشر بإنهاء الازمة. كما لا يعي من يديرونها من الجانب الحكومي خطورة تفاقمها. وترجع خطورة هذا التفاقم لنوعية الشريحة الاجتماعية التي يضمها نسيج هذه الجمعيات. فاختيارها للعمل السلمي ونجاحها إلى الآن في هذا المضمار. لا يستبعد عند أي مراحل تصعيد قادمة، استخدام بدائل أخرى ايضاً تجيدها ربما اكثر من اجادتها للعمل السياسي.

في معركة الحقوق.. الإقصاء والتحقير ليس حلاً

أحمد الزرقة
alzorqa11@hotmail.com

حقك في الاختلاف لا يجب أن يلغي حقي في الوجود. تلك قاعدة يجب أن توضع في الاعتبار عند البدء في نقاشات عامة تتعلق بقضايا تخص شريحة واسعة من الناس، فكيف لو كانت بمصير أمة؟

المتقاعدون العسكريون، أو مرضى السكر والكبد، والمعلمون والصحافيون وسائقو الدراجات ومدرسو الجامعات وغيرهم، لهم كل الحق في الاحتجاج السلمي بكافة أنواعه، من أجل التعبير عن مدى الضرر الذي لحق بكل فئة منهم، وطرح ما يعتقدونه حلولا لمشكلتهم. وعلى الحكومة والجهات ذات العلاقة التفاوض معهم والاستماع لمطالبهم، والوصول إلى تسويات ترضي جميع الأطراف، على قاعدة: لا ضرر ولا ضرار.

حق الاعتصام والاحتجاج والتعبير مكفول لجميع المواطنين، بحسب الدستور اليمني، وقانون الصحافة، وقانون المظاهرات. وإن كان الأخير أكثر تقييدا.

الأحزاب اليمنية في السلطة والمعارضة يقع ضمن نطاق مسؤولياتها التعبير عن المواطنين، وتبني قضايا الجماعات المختلفة. لكنها تبدو بعيدة عن الشارع ومنفصلة عن واقع المواطنين، وتصنف على أنها الحلقة الأضعف، ولا تهتم بالمواطن سوى باعتباره صوتا انتخابيا فقط.

قضايا مفصلية يمر بها الوطن. لكنها ما زالت في حساب الأحزاب السياسية غير ذات قيمة. بل تسعى للتنصل منها. ومن أجل المناكفة السياسية، فليذهب الوطن والمواطن خلف الشمس بخمس.

هناك أزمات واضحة يمر بها البلد، وهناك أخرى كامنة. يقابل ذلك صمت وتخاذل من قبل النخب المثقفة. مؤخرا ارتفع خطاب إقصائي خطير من عدد من الفعاليات السياسية. بالتأكيد هناك احتقان سياسي، وهناك تعبئة سياسية خاطئة، وهناك من يسعى لاستخدام الورقة الجنوبية من أجل تحقيق مصالح خاصة من قبل مجموعة من المنتفعين وتجار الفرص، وهم بالتأكيد فقدوا مصالح كانوا يجنونها استنادا إلى لعبة الكروت الرائجة في الحياة السياسية اليمنية، باعتبارها خصوصية يمنية مورست لفترة طويلة من الزمن ضد عدد من الشركاء دونما تذمر. الاحتقان المتفشي في البلد من صعدة إلى المهرة، بالتأكيد ليس وليد اللحظة، كما أنه لا يخضع لمعايير الهواية والاحتراف؛ لكنه نتيجة تراكمات لسنوات طويلة من الخطاب السياسي ذي السقف العالي، والإحباطات الناجمة عن تدني مستوى الإنجاز وتهاوي وعود حياة الرفاهية والانتعاش الاقتصادي، واستشراء ظاهرة الفساد، وممارسات المتنفذين، وغلاء الأسعار، وتدني مستوى الدخل...

ولا يمكن الجزم أن المواطن في المحافظات الشمالية يعيش رخاءً يفوق أخاه في المحافظات الجنوبية، فكلاهما في الهم شرق! ولا يملك أحد عصا سحرية لحل تلك المشكلة. وبالتأكيد فإن فض الارتباط والعودة لما قبل مايو 1990 لا يرضى به عاقل.

عقارب الساعة لا يمكنها الرجوع إلى الوراء، لأنها صُنعت للمضي في اتجاه واحد، ولم نسمع يوما عن أحد عقارب الساعة يطلب الدوران عكس حركة العقارب الأخرى.

من يدَّعون النضال من عواصم أوربية أو عربية، ليسوا صادقين تماما في تلك الدعاوى، ولم يكونوا يوما من أنصار المواطن المغلوب، بل إنهم عندما كانوا هنا كانوا في صف السلطة، وشارك عدد منهم في التأسيس للوضع الحالي، وبالتالي هم يبحثون عن دور في مرحلة قادمة ليس إلا.

لنقف جميعا ونعارض، لكن بمسؤولية دونما إقصاء للآخر. لنعارض من أجل بقاء اليمن معافى موحدا. لن نسمح لأحد أن يسرق أحلامنا. لنعبر عن قناعاتنا من هنا. لنتقاسم الرغيف والحب ونحتمل الألم، ونقول جميعا للظالم أيًّا كان: إلى هنا ويكفي. لكن لا يلغي بعضنا البعض.

لن نسمح لتجار الحروب أن يستخدمونا مرة أخرى، أو أن يجرونا لمربعات صراعاتهم. لقد تعلمنا أن الخاسر الأكبر هو أنا وأنت وهو وهي. أما هم، فعندما تدق ساعة الصفر لن يقفوا معنا، سيكونون أول المغادرين، حاملين معهم ما خفَّ وزنه وغلا ثمنه.

لا تمتلك فئة أو جهة -مهما كانت- الوصاية علينا، فقد ولدنا أحرارا، وسنعيش ونموت كذلك. ومن أراد أن يناضل فعليه أن يتخلى عن حياة القصور في الخارج وينزل إلى الشارع. هذا لمن يدّعي البطولة من وراء البحار، أو حتى من يعيشون خلف أسوار عالية، ويمتطون سيارات مكيَّفة، ويدَّعون احتكارنا وتمثلينا. لكننا لسنا قطيع نعاج يساق إلى المقصلة في معركة بالتأكيد ليست معركتنا. ودمتم.

القباطي: البرلمان في ظل تركيبته الحالية غير مؤهل لحل قضية المتقاعدين
مايو: معالجة الحكومة لقضيتهم انتقائية

■ حمدي عبدالوهاب

● القباطي

● مايو

منذ قرابة أربعة اشهر أحال مجلس النواب قضية المتقاعدين العسكريين والمدنيين إلى لجنة الدفاع والأمن لتقصي الحقائق ورفع تقرير بذلك إلى المجلس. وإلى الآن وشكوى المتقاعدين لدى لجنة الدفاع في تجاهل برغم تصاعد احتجاجات المتقاعدين، التي بدأت أوائل العام الحالي للمطالبة بإعادتهم إلى وظائفهم السابقة التي أقصوا منها عقب حرب صيف 94 ولم تستجب الحكومة لها.

عبدالعزيز جباري في جلسة البرلمان الأحد الماضي انتقد هيئة رئاسة المجلس لعدم سماحها بمناقشة تقرير لجنة القوى العاملة حول مستوى تنفيذ استراتيجية الاجور والوظائف، الذي أشار إلى أن وزارة الخدمة المدنية لم تطبق بعض مواد القانون.

وقال جباري: «لو كان التقرير نوقش في القاعة وتم الخروج بتوصيات تلزم الحكومة بتطبيق الاستراتيجية وتصحيح المخالفات، لما قام المتقاعدون بتظاهرتهم في ساحة العروض بمحافظة عدن التي تجمع فيها العسكريون من مختلف المحافظات الجنوبية والشرقية».

النائب محمد صالح القباطي اعتبر في تصريح لـ «النداء» أن قضية المتقاعدين اكبر من المجلس في حلها ولا يستطيع اتخاذ قرار بذلك في ظل تركيبته الحالية.

شكوى المتقاعدين لم تتعامل معها هيئة الرئاسة ولجنة الدفاع بجدية حسب كلام القباطي الذي قال أيضاً أنه لا يتوقع من اللجنة عمل شيء بخصوص المتقاعدين بسبب ان أكثر من موضوع احيل إليها وتم تمييعه.

وأشار إلى أن حل قضية المتقاعدين يحتاج إلى إرادة وقرار سياسي تقتنع بمعالجة آثار حرب صيف 94 التي منها أوضاع العسكريين والمدنيين الذين ابعدوا من وظائفهم.

القرار الجمهوري بشأن اعادة العسكريين إلى اعمالهم وترقية آخرين قبل أيام من موعد تظاهر المتقاعدين السبت الماضي في ساحة العروض بعدن، وصفه القباطي بأنه تكتيكي الهدف منه إجهاض تحركات المتظاهرين لأنه شمل نخبة من المتقاعدين فيما عشرات الآلاف منهم لم يشملهم القرار.

من جهته قال النائب انصاف علي مايو أنه يحق لأي مواطن سلبت حقوقه اللجوء إلى الاعتصامات والإضرابات السلمية للمطالبة بحقوقهم.

وفي تعليقه على القرار الجمهوري بخصوص إعادة عدد من العسكريين إلى أعمالهم قال مايو لـ«النداء»: «في الوقت الذي نثمن ونقدر هذا القرار لكن للأسف الشديد هناك ملفات وقضايا ما زالت موضوعة في أدراج المسؤولين مهملة».

وأضاف أن الحكومة عند معالجتها لهذا الموضوع كانت انتقائية فقيامها بإحالة عسكريين ومدنيين إلى التقاعد وهم لا ينطق عليهم قرار التقاعد ولد احتقاناً وتذمراً لديهم.

أبين.. إلى أين تمضي؟!

■ أبين - خاص

بينما ترابط قوات من الأمن بمحافظة أبين في الرصاص بجبل المراقشة منذ ما يقرب من عشرين يوماً بهدف متابعة مطلوبين متهمين بقتل فريد صالح مجور ابن شقيقة الدكتور علي مجور رئيس الوزراء، وفي الوقت الذي كانت تجرى فيه مساع للوساطة من بعض الشخصيات الاجتماعية في أبين بهدف التهدئة، استدعى مدير الأمن العام بالمحافظة مشايخ المراقشة معرباً عن رغبته في الجلوس معهم لمناقشة الأزمة القائمة والبحث عن حلول و مخارج لتفادي أي تبعات قد تحدث.

غير أن اربعة من شيوخ المراقشة الذين لبوا الدعوة وحضروا إلى منزل مدير الأمن العام، بإشعاره إياهم أن هناك توجيهات عليا باحتجازهم، ليتم نقلهم بعد ذلك إلى قيادة اللواء إحدى المرابط في زنجبار، حيث لا يزالون محجوزين هناك.

على إثر الاحتجاز وجه ابناء المراقشة رسائل مناشدة للقيادة السياسية لإطلاق سراح مشايخهم تناقلتها بعض الصحف الأهلية. وبعد مرور يومين على تقديم تلك المناشدات صعد المراقشة وسائل الاحتجاج ليستحدثوا نقاطاً على الطريق الساحلي الذي يربط عدن بمحافظتي شبوة وحضرموت.

حصيلة التقطع الى اليوم اسفرت عن اصابة مواطن من أبناء محافظة شبوة لم يمتثل للتوقف عند إحدى تلك النقاط فباشروه بإطلاق النار.

كما وصل عدد السيارات التي تم احتجازها إلى خمس سيارات حكومية اقتيدت إلى جهات غير معروفة.

وعلى صعيد التوتر الذي تشهده أبين قامت مجموعة مسلحة بإطلاق وابل من الرصاص على مقر أمن مديرية خنفر بمدينة جعار ما بين الساعة التاسعة والعاشرة من صباح الخميس الماضي. ولم تعرف اسباب الهجوم الذي لم يسفر عن اصابات.

كما شهدت مدينة جعار نفسها اطلاق نار على سيارة تتبع ادارة المياه بالمحافظة مساء الأحد الماضي، ليتم صبيحة اليوم التالي خطف السيارة نفسها من قبل مجهولين لم تعرف بعد الجهة التي اتجهها الخاطفون ولا التحقق من هويتهم.

الثلاثاء استيقظت المحافظة على قيام عدد من المتقاعدين بقطع الطريق بين زنجبار ومحافظة عدن لتشل الحركة نهائياً بين أبين وعدن.

المتقاعدون الذين قطعوا الطريق كانوا يحتجون على وقف معاشاتهم من شهرين مضت إثر تورط القائم بصرف معاشاتهم في اقتراض مبالغ مالية من بنك التسليف على حساب مرتبات المتقاعدين دون علمهم. الأمر الذي يشير أن هناك جهات في البنك تواطأت مع صراف المتقاعدين وسهلت له مهمة الاقتراض على حساب معاشات لا يعرف اصحابها بهذه القروض.

المحافظ مجور الذي كان يسعى منذ اشتعال الأوضاع في المحافظة للتهدئة كان مبادراً عند بدء الأزمة مع قبائل المراقشة بعد حجز مشايخهم بإعطاء توجيهاته بسحب قوات الأمن المرابطة بجبل المراقشة تفادياً لأي احتكاك بعد هذا الاحتجاز.

مراقبون أكدوا أن تأجيج الأوضاع في أبين في الأيام الأخيرة الماضية تقف خلفها أطراف تسعى إلى إخراج المحافظ من المحافظة. المراقبون اشاروا إلى أن المحافظ مجور ربما يكون أكثر من غيره قادراً على العودة بالمحافظة للتهدئة وهذا على ما يبدو ما لم يرض تلك الأطراف.

متقاعدو أبين العسكريين يقطعون الطريق العام

■ «النداء» - خاص

قام صباح أمس أكثر من خمسمائة متظاهر بقطع الطريق الرئيسي الذي يربط محافظة عدن بالمحافظات الجنوبية والشرقية من على جسر الصداقة غرب مدينة زنجبار. ومنعت السيارات والآليات من العبور عدة ساعات.

وجاء تظاهر هؤلاء وهم من متقاعدي الجيش على خلفية عدم استلامهم مرتباتهم لشهر يونيو المنصرم، ومطالبة البعض منهم بالحصول على بطاقات صرف المعاش الشهري، التي يحتجز بعضها بنك التسليف الزراعي، وبعضها لدى مندوب دائرة التقاعد بمحافظة أبين.

وكان المتقاعدون قد قاموا يوم السبت الماضي بمظاهرة احتجاج أمام مبنى بنك التسليف، وتدخلت قوات النجدة التي اطلقت الاعيرة النارية لتفريقهم، بعد حصولهم على وعود من السلطة المحلية بحل مشكلتهم. ومضى على تواجدهم في عاصمة المحافظة زنجبار التي قدموا اليها من مديريات متباعدة أخرى.

وعلمت «النداء» ان هناك خلفيات أخرى تقف خلف اشكالية عدم دفع مرتبات هؤلاء ترجع إلى قيام مندوب دائرة التقاعد العسكري باستخراج قروض من البنك بأسماء كثير من المتقاعدين دون علمهم، وقام باستثمارها لصالحه، وتكشفت على أثر ا لإجراء القاضي بصرف مرتبات المتقاعدين عبر البنك أو البريد بدلاً من الصرف بواسطة المندوب الذي كان يقوم بالتغطية على القروض بدفع الراتب كاملاً لأصحابها.

وقامت أجهزة الأمن بالقبض على المندوب منذ السبت ولا يبدو ان المباحث تريد استكمال التحقيق معه والجهات الأخرى لاغراض أخرى.

وأمهل المتقاعدون السلطة حتى اليوم الأربعاء قبل أن يصعدوا إضرابهم باشكال أخرى كما قالوا.

تعز مدينة الجهل

نبيل قاسم

أن تكون في مدينة تعز. في حي مزدحم بالسكان، وبالأطفال بشكل خاص، تخيل متعة أن تصحو باكراً على صوت الأطفال، وتخيل أيضاً أن تصحو على صوت طفل صغير في السادسة من عمره وهو يغني: «أنا الشاكي، أنا الباكي، أنا المحزون». لا بد أن تبتسم وتقول: يا له من مستعجل هذا الطفل! ستصل لكل هذا يا صغيري فلا تستعجل.

في مدينة تعز من الطبيعي جداً ان تصحو ولا تجد ماء ولا تجد كهرباءً ولا تجد نقوداً في جيبك. وفي مدينة تعز أيضاً زادت عملية ارتداء «المقاطب». وارتداء المقاطب يكون غالباً من علامات الفقر، خاصة إذا كانت ذات ألوان غامقة، فعند شراء الملابس بشكل عام تسمع شخصاً ينصح صديقه: خذ اللون الغامق لأنه يتحمل الوسخ!

عندما تدخل المكتبات في مدينة تعز لا تجد كتباً أو صحفاً كثيرة، حتى الصحف العربية التي تصل متأخرة بيوم واحد إلى صنعاء تصل متأخرة بثلاثة أيام إلى تعز. وفي هذا الفارق الزمني نجد دلالات كثير عن درجة بعد هذه المدينة عن العاصمة. تدخل سوق السمك في تعز فترى نقصاً واضحاً في كمية الأسماك رغم انها قريبة من الحديدة ومن المخاء ومن عدن، فيقول لك بائع السمك إنهم يأخذون السمك للخارج؛ أتساءل: كيف يحدث هذا في تعز وهي محاصرة بالبحر؟ وبعد وقت قصير أصحو وأعرف ان البحر هذا ليس ماء وإنما هو شخص يدير الأمن السياسي، وينفذ الأوامر بحصار تعز، فثلاثة أرباع المجانين هم ليسوا حقاً مجانين، وثلاثة أرباع المجانين في تعز هم كذلك حقاً مجانين! نحن الآن مقبلون على فصل الصيف الذي يعني في تعز انتشار الأوبئة والأمراض والبعوض ونقص الماء، وستبدأ مواسم كوارث السيول وخراب الطرقات، وعلى محافظ تعز أن يكفر عن يمينه بإعادة تعز إلى العصر الحجري،

وعليه أن يفكر جدياً بمسألة تحلية مياه البحر، وإياه أن يقول أن التكلفة كبيرة، فعند تمويل الحروب لا يقولون أن تكلفة الحرب كبيرة.

الناس «مدوخين» في تعز وعندهم حق، ففي أحد أعياد سبتمبر في تعز نزل رئيس الجمهورية وخطب أمام الناس والجماهير بأهمية سياحة الغوص، فغاص كثير من الشباب في تناول القات ليلاً ونهاراً. وفي تعز وفي شارع «جمال» ستجد عنواناً لأحد المحلات التجارية «مطعم ومخبازة النفط». وهنا أنصح الناس بأن يضخوا أموالاً إلى تعز لأقاربهم لأصدقائهم ولو حتى بمبالغ صغيرة، فدرجة الفقر أعلى من أي تصور، ودرجة الجهل في طريقها لأن تكون أعلى من أي تصور ودرجة الغضب كذلك في طريقها لأن تصبح أعلى من أي تصور.

شبام حضرموت.. عمرها على ماء

هذه المدينة التي تعتبر من أهم التحف التاريخية النابضة بالحياة، لا يمكن أن تجد كتاباً يتحدث عن العمارة في اليمن دون أن يذكر العمارة الطينية في عمران القديمة وصعدة القديمة وفي شبام حضرموت، ناطحات السحاب التي بنيت في الصحراء. حين تدخل مدينة شبام عبر بابها الكبير ستجد على يسارك مقهى يجتمع فيه بعض سكان المدينة لشرب الشاي أو للعب الدومينو أو لتبادل الأحاديث. أثناء حديثي مع أحد الشيوخ والذي يبلغ من العمر ما بعد السبعين، قال لي يا إبني كان آباؤنا يقولون لنا إن هذه المدينة عمرها على ماء. فقلت له: أليس لديكم مشروع مياه؟ فقال لي: لا، لا، لدينا مشروع مياه وبقوة ضخ عالية. ما كان يقصده آباؤنا هو أن ما يهدد هذه المدينة هو الماء، ففي الوقت الحالي هناك أكثر من خمسين بيت مهدد، فمشكلة المجاري، ومشكلة رصف الشوارع ومشكلة سور المدينة ومشكلة تنظيف المدينة من القمامة ومشكلة تكسير بعض انابيب الماء، هذا بالإضافة إلى مشكلة أسلاك الكهرباء التي تشوه المدينة، ومشكلة البعوض. واستدرك قائلاً: نسمع عن مشاريع كثيرة، ولكننا لا ندري متى سيتم تنفيذ هذه المشاريع. أضاف شيخ آخر: هناك مشكلة أخرى وهي عملية إخراج الدوائر الحكومية من شبام، لقد أصبحت خارج سور مدينة شبام، وهذا أدى إلى قلة حركة البشر، هذا العمل ساهم بقتل المدينة، لو سمحت يا إبني وصل كلامنا هذا، فنحن هنا لا نقابل إلا صحفيين يتغنون بجمال المدينة وبعبقرية بُناتها ونقابل سياحاً يزورونها بشكل يومي لتصويرها وتصوير أزقتها، فكن صوتنا.

مديونية المشروع أكثر من 20 مليونً ومطالبات بمحاسبة إدارته

كهرباء المحابشة يلفظ أنفاسه

■ حجة - عبدالواسع محمد

لم يكتمل بعد العقد الأول من عمر مشروع كهرباء مديرية المحابشة بمحافظة حجة حتى وصل إليها برنامج «طفي لصي» الذي ما برح أن حث الخطا للإنضمام إليه، إلا أن مشروع الكهرباء بالمحابشة تعدى ذلك البرنامج في أسلوبه حيث اصبح المواطن قادراً على حساب ساعات الإنارة فقط نظراً لأنها محدودة في ساعة أو ساعتين خلال اليوم خصوصاً منذ منتصف يوليو الماضي -بحسب ما أكدته الجهات ذات العلاقة.

التلاعب الذي يعانيه المشروع من قبل القائمين عليه وإدارته -بحسب مواطنين- أدى إلى التعثر القائم فيه حالياً نظراً لأن المجلس المحلي بالمديرية ملتزم الصمت حيال المشروع، برغم أن هناك من أعضائه من يطالبون بمحاسبة ومساءلة القائمين على المشروع، حيث طالب الشيخ حسين أحمد راجح وفؤاد السعدي في اتصال هاتفي بمساءلة ومحاسبة مدير المشروع عن سبب العطل والانقطاعات المتكررة و معرفة ايرادات وصرفيات المشروع، إلا أن الهيئة الإدارية للمجلس، قابلت ذلك الطلب بالرفض الأمر الذي اعتبره العضوان نوعاً من التاطؤ مع الفساد القائم في المشروع الذي تبلغ مديونيته حتى الآن اكثر من 20 مليون ريال اغلبها لدى نافذين لا يمكن مساءلتهم.

أمين عام المجلس المحلي بالمديرية الشيخ محمد عبدالله الغيلي لم ينكر شكوى المواطنين من الانطفاءات وأكد أن مشاكل الكهرباء في المديرية اصبحت مثل العنكبوت -بحسب وصفه- متعذراً بأنهم لا يستطيعون القيام بأي حل حتى الآن سوى الانتظار للمولد الكهربائي الجديد الذي قال إنه سيصل خلال أقل من شهر، موضحاً أن المولدين السابقين اللذين تعطل احدهما والآخر لا زال يعمل بنسبة بسيطة هما من نوع غير أصلي.

المشروع الذي تبلغ إيراداته شهرياً ما بين 2.5 مليون و3 ملايين ريال، يؤكد مديره محمد الحوري أن برنامج الإطفاءات سينتهي خلال ثلاثة أسابيع من الآن حيث يجري حالياً متابعة رفد المشروع بمولد جديد ألماني. كما أوضح أنه يجري حالياً إصلاح المولد الذي تعطل، اعتبره عدد من المواطنين جعجعة من المؤسسة والمشروع بلا طحين خاصة وأنهم يعانون منها بين الحين والآخر منذ أكثر من ثلاث سنوات.

وعن فترة الإنارة الحالية أشار مدير المشروع إلى أن توزيعاً لها بين مناطق المديرية يتم حسب برنامج معين من العاشرة صباحاً وحتى بعد منتصف الليل إلا أن تلك الفترة لا يتم تطبيقها بانتظام -بحسب الأهالي، ما شكل إزعاجاً لهم وتعطيلاً لمصالحهم.

وفي ما يخص تحصيل المديونية البالغة أكثر من 20 مليون أوضح الحوري أنه تم فصل التيار الكهربائي عن الذين لم يسددوا ما عليهم سواء مواطنين أو مشائخ ونافذون، بينما تؤكد المعلومات أن أعداداً كبيرة من النافذين لا يسددون فواتيرهم منذ افتتاح المشروع في 1998 الأمر الذي سيشكل عبئاً على المشروع وعدم مساواة بين الناس.

قضية أمن دولة؟!
اللعنة

خالد سلمان
slman14@yahoo.co.uk

الاسم: عبدالكريم.
القامة: «رمحي.. اللون قمحي».
القضية: أمن دولة.
التهمة: قلب نظام الحكم.
المضبوطات: قلم سحري، يقين فكرة، وسخط حارق.
الأنصار: جياع الأرض، طوابير الحفاة، العمال الميامين، نزلاء محطات البؤس، وجيوش جولات البطالة.
الحكم بلامداولة: تقطيع ايدي الحلم من خلاف.
قضية أمن دولة؟! اللعنة، الآن.

عندي رغبة للجنون، أفعلها الآن في شوارع بريطانيا المبللة بالماء وفيضانات القلق، سماء البارود وحرائق غلاسكو. افتح ياقة قميصي لزخات المطر، ألعن واركل اشياء الاسفلت، وأمضي في حمى هذيان البصق، على بشاعة لحظة تتجسم داخلي، تحدٍ ممانع لرغبة كشط صورة بلاد، تسكننا قهراً كلما أحيق مكر الأصدقاء، ادرك الآن خطيئة الحل الفردي. حشر الرأس تحت سقف وسادة، فيما تلك البلاد البعيدة بلادي تُحصد فيها الرؤوس، وتجندل الأماني، بعبث المدفعية وصباحات الذخيرة تنتهك الخصوصية، غرف النوم، وبراءة الصبية الصغار.

ماذا بقي في جراب الحواة من أبلسة وشر، من عربدة وقتل، من سحل وأسر، لم يجربوها، على أبداننا.. لم يغرزوا مساميرها بعد، في القلب والذاكرة، وعلى صفحة الخد الدامي.

قضية أمن دولة؟!! اللعنة

على الاسفلت أهرس علبة صدئة، مهملة تتقارب هيئتها مع انظمة عديمة النفع، وأمضي في لحظة الهذيان:

عبدالكريم لم يتزنر قط بحزام ناسف، تبندق بقلم يضخ رشات أمل، في ارواح طافحة، بحالات من انتحار الاحلام والقيم.

لم يكن يعنيه معرفة عدد طلقات مشط الرصاص، في كلاشنكوف يجهل وظيفته وبلاد المنشأ. عبدالكريم لا يفهم في السيارات المفخخة. وضرب النار في حالة الثبات والحركة. فقط كان يقرأ كل صباح نشرة طقس التغيير «في ضحكة «آلاء»». يتشرب كل نهار ثقالات خطى الجثث السائرة، ويمضي معها طوال مساءات البلاد، يعيد هندسة ارواحها، يصب في عروقها اليابسة، تراكيب إكسير العدل، وزحف تباشير الخلاص.

ضعيفان أنا وأنت

ضعيف أنا أمام خيبات أحلام الكبار، بكاء الصغار، وحيرة الأمهات. وأنت يا صديقي ضعيف خارج النوا، قوي في مركز جبروت العاصفة. وكأنك «فينيق» تمنحك النار عمادة ولادتك الثانية، كأن «غفاري» قد أسكن ضلوعك صرخة الرفض، كأن يسوع قد اودع قلبك امانة خشبة الصلب، وضع خطاك على طريق الجلجلة، تمضي حاملاً صليب الخلاص، ومن كل حدب تتقاذفك الاحجار، تحاصرك منصات القضاة وعطايا الدراهم المذهبة، وانت هازئاً تمضي في اقتفاء آخر نقطة الأفق، ابتدأت الشفق.

كأن الحسين يا صديقي، قد اودعك قميصه المقلم بدم الخذلان، خلع بين يدك سيف مظلوميته، أنطفك يمين العهد للفقراء، همس نبوءته في شراييك.

على أسنة يراعك مصرع البغي، وخلفك حصار هتاف (الأصدقاء) المرجفين:

قلوبهم معك بالخطابة، وسيوفهم ذاهبة عميقاً في نزف الوريد، وعلى العنق والقلب والخاصرة.

فامض في رحلة المغارة، طليقاً خلف حوافر الخيل، امض من موقعة غدر إلى نصر موقعة، فهم يا صديقي اسرى الخوف، هم التيه، وانت للأشياء الخارطة، للتوق صقر الحقيقة، وللأحلام المجنحة انت الطليق.

إذهب في خضم الممانعة، حتى المنتهى، إرسم لنا ظلال العدل من وكر العواء، زقزقة عصافير، للتائهين في عتمة الدرب. إشعل فوانيس روحك المثخنة بالأماني والجروح نبل آه وألق.

لغرقى الظلم إفرد طولك، ندى أحلامك فنار ضوء، شاطئ ومرفأ، سارية شراع وسفينة.

إمض يا صديقي حتى آخر شوط مجدك، واستعد لنا من مخادعهم، كرامة مستباحة وعفة بلاد.

ايها اليسوعي الغفاري الحسيني، الحي الشهيد، الممجد بحبر الصدق، بالتماعات قادم ضياء الشُقاة المتعبين.. آه يا صديقي: كم نحبك.

سلاماً صعدة والحرية لعدن

عبدالباري طاهر

بدأت بشائر وأنسام السلام تهب على صعدة، المحافظة المنكوبة بالحروب. وحسناً فعل الأخ الرئيس والمتمردون بالاستجابة للمبادرة السلامية القطرية بوقف الحرب، والاستجابة لمنطق الأخوة و السلام والتصالح.

تشهد اليمن كلها تململاً حاداً في مختلف المناطق. فالمناطق الجبلية البعيدة عن سلطة الدولة يريد نافذوها الإبقاء على عزلتها بينما تريد الدولة -ومعها حق- فرض هيبتها وامتدادها. ولكن ليس بالمدفع وحده تحضر الدولة. وفي المناطق الحضرية يتخذ التململ طابع الاحتجاجات المدنية: الاعتصامات، المظاهرات. ومن كهوف التعليم المذهبي السلفي يخرج الإرهاب الأعمى لتدمير أهم معالم الحضارة البشرية في مأرب. ويطال السياح، ويضرب الأمن والسلام والاستثمار. وتقف الدولة اليمنية متارجحة بين هذه التحديات الكبيرة. فدولة 7 يوليو «المعمدة بالدم» كما يحلو لوزير الاعلام، بدأت تكتشف، ولو متأخرة جداً، أن الدم لا يجر إلا الدم، وأن جراح حرب 94 ما تزال تنز بالدم في أكثر من منطقة، وأن معركة صعدة لا يحسمها الا السلام.

احتجاجات عدن واعتصام الآلاف من العسكريين والامنيين والمدنيين شاهد فضيحة وكارثية حرب 94. والاحتجاج المدني في عدن لا يقتصر على هذه الآلاف المقصية عن وظائفها لأسباب وتهم معمدة بالدم: «انفصالي، مرتد، اشتراكي، خارج على الشرعية». ويكون الانفصال ماركة مسجلة للجنوب، والوحدة المعمدة بالدم ملكية خاصة للشمال، حسب الاعلام المتهافت ليس «الانفصاليون» الجنوبيون على قلتهم من كرس منطق «شمالي جنوبي»، وانما سود وسيد هذا المنطق المحاربون الآتون من احراش القبيلة وأتون الدكتاتورية الملطخة بالدماء وقيم الثار والحروب القبلية والقيد.

الحرب الكريهة ضد الجنوب اتخذت شكل وطابع الاستباحة والاستحلال حسب فتوى الاسلام السياسي.

والحرب وإن استهدفت الانقلاب على الشريك في الوحدة (الحزب الاشتراكي) والانفراد بالحكم إلا أنها (أي الحرب) قد حملت ورسخت دلالات اكثر ضرراً وخطورة وتخلفاً. فهي تمتح من بئر الثار والانتقام، وتعيد انتاج صراعات حالكة، وتغرب جوهر التصالح الوطني والتعدد السياسي والفكري الذي قامت على اساسه دولة الوحدة (دولة الـ22 من مايو 1990).

التباهي بعيد الـ7 من يوليو محاولة بائسة لاستعادة اعياد النصر الامامية. وهو تعبير مكثف عن الاحتفال بالانتصار بالحرب على الوحدة السلمية والديمقراطية. فالحرب كانت اعلاناً داوياً لرفض التداول السلمي للسلطة، وجعل الحرب الوسيلة الوحيدة للظفر بها.

حقاً لقد شهدت اليمن انتخابات للرئاسة وللنواب والمحليات. وكلها تؤيد رموز الحرب، وتنتصر لأتباعها بالزج بالوظيفة العامة والجيش والأمن والمال العام. فالحرب الاجرامية قد قطعت الطريق على التطور السلمي للوحدة، وفتحت الابواب أمام حروب داحس والغبراء، وحرب صعدة والحروب الصغيرة والمستدامة معطى من معطيات حرب 94.

ان تململ الشعب اليمني ومؤشر الاحتجاجات المدنية في صنعاء وحضرموت وعدن هو المؤشر لنهايات حكم القبيلة المعسكرة القائم على الغلبة والفيد.

استجابة الأخ الرئيس لمطالب المبعدين الجنوبيين عن وظائفهم بادرة طيبة. ولكنها لا تكفي بل لا بد من إصلاح شامل يطال كل شيء في تركيبة الدولة الهرمة. فحرب صعدة بحاجة إلى التحلي بالصبر، واعطاء فرصة اكبر وأوسع للوسطاء القطريين واليمنيين، ومعالجة أوضاع المناطق المحرومة من ابسط الخدمات وتضميد الجراح، وربط هذه المناطق بجسد الدولة. وتخلي الدولة، عن نهج الحرب وإذكاء الاحتراب القبلي. أما بالنسبة للجنوب فإن الدهم خلق مصالحة وطنية ومجتمعية شاملة تعيد الاعتبار لأبناء الجنوب الذين اضيموا بالحرب، والتخلي عن الاسلاب والغنائم المتجلية في اقصاء ابناء الجنوب عن المشاركة في الحكم، ورفض المركزية البليدة التي تكرس الحكم في صنعاء لتقصي كل المناطق، وايجاد حكم محلي حقيقي.

معروف أن مدينة عدن هي العاصمة التجارية على مدى عقود عديدة، وهي الحاضنة الأولى في اليمن -بل والجزيرة والخليج -للعمل النقابي، فقد تأسست النقابات العمالية مطلع الاربعينيات من القرن الماضي، وتأسست الصحافة العدنية القابلة للنهضة الفكرية والادبية وحرية الرأي والتعبير، وتأسست الأحزاب السياسية التقليدية للأحرار والرابطة والحديثة: البعث والقوميين العرب، والماركسيين في الخمسينيات. وفي ظل الانفتاح الاقتصادي الذي اتاحه الوجود الاستعماري البريطاني في المحمية عدن، فقد ازدهرت التجارة والتوكيلات التجارية والطبقة الوسطى، ومثلت عدن مركز المعارضة الحقيقية ضد النظام الإمامي الثيوقراطي والاستعمار في آن.

حركة 48 كانت قيادتها من الأحرار في عدن. وكانت عدن الخلفية ومركز الاشعاع الحضاري والفكري والأدبي والسياسي للشمال الظلامي والقبوري أو «مملكة الموتى» كتسمية سلفادور ابونتي السائح الايطالي. رفدت عدن الشمال بولادة الاحرار، وبولادة الاحزاب الحديثة التوحيدية، والحركة النقابية للعمال. كما احتضنت كل المعارضة السياسية: الأحرار والاتحاد اليمني وصوت اليمن.

وعندما هزمت حركتا 48 و55 وجد الاحرار في عدن الملاذ الآمن، كما وجد المزارعون والعمال وأصحاب الحوانيت والفنانون والحرفيون فيها الحضن الدافئ ومن مختلف المناطق اليمنية. وقفت عدن ضد نظام المخلقة الاستعماري واسقطته. كما اسقطت الرهان الاستعماري على مخطط الجنوب العربي أو المحميات. والكتائب من الفدائيون هم من تولى الدفاع عن 48. وبعد ثورة سبتمبر 62 دفع «الانفصاليون» الجنوبيون بالمئات والآلاف من المتطوعين دفاعاً عن الثورة والجمهورية!!

يستهين فقهاء السلطان بذاكرة الشعب ولا يدركون ان مفجري ثورة اكتوبر 63 في جبال ردفان هم العائدون من جبال رازح ووشحة وارحب وبرط وحريب و مارب دفاعاً عن ثورة سبتمبر. ويتناسون أن المضحين الحقيقيين هم الوحدويون، أما المحاربون الاشاوس من اجل التهميش والالغاء وتوزيع تهم الردة والانفصال والعمالة فلا يمكن ان يكونوا وحدويين بحال.

امتلاك السلطة بالحرب وحمايتها بالحرب ما لها الحرب، وتهميش المناطق المختلفة، والغاء المشاركة، وقطع الطريق على أمل التداول السلمي للسلطة يجعل التقاتل خياراً وحيداً ايضاً.

نردد مع الفيلسوف الايطالي «غرامشي»: «لا يهزم تشاؤم العقل الا تفاؤل الارادة».

وتفاؤلنا ليس آتياً من الوهم فتراجع اصوات الحرب في صعدة، والإدانة اليمنية والدولية للاعمال الارهابية في مأرب، ومأزق دعاة الحرب الواصلة حد الافلاس، وتزايد الاحتجاجات المدنية في صنعاء وعدن وحضرموت وغداً تعز والحديدة وحجة وصعدة وبقية مدن اليمن وحواضرها.

تستطيع الدولة المستبدة ان تنتصر بالحرب وللحرب، ولكنها في مواجهة الاحتجاج المدني والمسالم تجد نفسها تقاتل في غير ميادين القتال، ويكون سلاحها الفتاك ولغتها «المعمدة بالدم» والمحشوة بالجماجم والاشلاء عاجزة عن حمايتها والدفاع عن فسادها واستبدادها.

نعم أستطيع

إلهام الوجيه

هكذا اقتحمت لأول مرة أحد المنتديات الحوارية..غرة ساذجة أرجو الحوار والتخاطب مع الآخرين..

لم أختر وقتها إسما مستعارا رغم ما يمنحه من امتيازات ونافذة أوسع للحرية... فلا أحد يعرف من أنت، وبناء على ذلك تستطيع حينها أن تقلب الموازين والقيم وأن تمسح الطاولة بما عليها من موروث قديم وجهل مركب لتقول جديدك دون خوف من أن تجد من يكفرك أو يبيح دمك أو أن تقصى من قائمة الوطنية أو زمرة المثقفين ومن ثم تصنيفك بناء على أفكارك..يحلو لنا دائما أن نصنف الآخرين كالمعلبات!

أتذكر الآن أول دخول لي وأتذكر جملة الكاتب صلاح الدكاك في عدد «النداء» السابق عندما وصف القلم بأنه أصبع سادس وتعجز كل فؤوس الدنيا على بتره!!كم أعجبتني تلك الجملة..ربما أنا أقحمها دون مبرر سوى أني أردت أن أستخدمها و بلساني كنوع من الإستعراض لذوقي وجملي الرنانة.

وأربط ما قاله بما قالته لي صديقة من عشاق المنتديات الحوارية والحوار. بأنها كالسمكة تفقد القدرة على التنفس وتموت تلقائيا بمجرد انعدام الحوار من حولها والتخاطب مع الآخرين.

كلا هما يجزمان، وكنت أشبههما الاثنين فنا أحب الحوار وأعتبر قلمي جزء مني..أخبئه، أظهره، أجعله يموت، أو أبعثه من جديد، تلك كانت قدراتي المحدودة التي لا يستطيع فعلها أحد غيري.

المهم حتى لا أضيع عن الفكرة التي أريد قولها.. دخلت المنتديات على استحياء متواضعة بالمعرفة التي لدي وبشغف لمعرفة أكبر وكانت تلك أكبر أخطائي وأهمها حيث أنك بهذا التواضع لايراك أحد ولا يؤخذ بكلامك، والواجب علي حينها أن أجعل أعرض بضاعتي على الجميع وأن أحاجج وأن أمتلك لذلك النفس الطويل لأقنع أنواع من الناس مختلفة بما أريد أو ماذا أقصد... وإلا فمصيري هو الإقصاء والنبذ من تلك التجمعات.

اكتفيت من المنتديات تقريبا والحقيقة أنني لم أشارك سوى بعدد محدود لا يتجاوز الثلاثة حتى لا أبالغ بحجم معاناتي تلك. وسألت صديقتي تلك أستفسر ها هل ما زالت مصرة على أن الحوار يزيد من ثقافتها بعدما لم أجد شيء من ذلك سوى زيادة قدرتي على المخاطبة والردود لا أكثر، و أن الفرق شاسع وكبير بين أن تتبادل المعرفة وبين أن تتحسن قدرتك على الخطاب والمجادلة.. الأولى تحتاج العمر بأكمله ولن تصل إليها، وأما الثانية فباستطاعة دورة تدريبية واحدة جعلك أفضل خطباء ومحاوري زمانك.

سخرت صديقتي مني وقالت لي أن المشكلة هي أنني مصرة على أن الكتب هي المصدر الوحيد للعلم والمعرفة.

تجيد صديقتي المغالطة فهي تعلمني شغوفة بكل مصدر للمعرفة شرط أن لا يفرض علي ما لا أريد.. والكتاب خير جليس لا يفرض أبدا ما لديه.

أن الحوار الرائج هذه الأيام هو حوار الطرشان خاليا من الآذان المصغية والقلوب المتفتحة والعقول الظامئة إلى الجديد.

ما زلنا نتحاور مغرقين أنفسنا في زيف القناعات، متحكمة بنا الأيديولوجيات، وضيق أفقنا يصفق لنا ويؤكد أننا نحن الصواب والآخرين على الخطأ.

أي حوار بناء هو هذا القائم على استعراض العضلات والمعارف وانغماسنا في عداواتنا التافهة؟..وكأن الهدف من كل حوار نخوضه هو إثباتنا للآخرين بوجودنا لا أكثر!

لا أحد يناقش أحد. ولا أحد يسمع أحد.. الاحترام بحق الجميع مفقود والتواضع في امتلاك المعرفة ضمير غائب.

لا أقول كذبا فأنا ابنة هذه التربة التي يحلو لها الصياح والنواح واستخدام الأيدي والسلاح إن لزم الأمر لكي تدافع عمّا تراه صائبا هي فقط.

أنا ابنة معكوس المقولة: "رأيي صواب لا يحتمل الخطأ ورأيك خطأ لا يقبل الصواب" حتى أننا نضيق بأنفسنا عندما لا نستطيع إقناع الآخرين بما لدينا لننزوي حانقين غاضبين ملقين بالاتهامات عليهم قبل أنفسنا محتضنين اعتقاداتنا وليس أفكارنا كجزء لا يتجزأ منا!

و هنا أكون قد وصلت إلى السبب الذي جعل الحياة شبة مستحيلة ومليئة بالحروب والاقتتال.

قد يحلو للبعض الضحك علي وخاصة أولئك المخضرمين المتباهين بخبرتهم وثقافتهم وكبر سنهم! وعليهم هم بالذات أطرح هذا التساؤلات:

لماذا استمرت حرب صعده كل الوقت؟

ولماذا العداء المقيت بين السلطة والمعارضة؟

لماذا الحكومة حريصة على تكميم الأفواه؟

لماذا أفكار القاعدة في ازدهار؟

ولماذا يختبئ المعتقدون بمذاهب معينة؟

لماذا لم تأخذ المرأة حقوقها؟

ولماذا الرجال لم يأخذوها كذلك؟

لماذا المثقفون في واد والناس في وادي؟

ولماذا الجميع يتحدث في نفس اللحظة وبنفس القوة وفي اتجاه واحد ليس أمامه شيء سوى الخواء؟

أليس كل ذلك لأننا لم نؤمن بعد بأن الأفكار وبكل قوتها ووزنها ما هي إلا ريشة تأخذها وتعيدها الرياح!

وأن الآخر ليس دائما عدو لنا وليس من العيب اقترابنا منه وسماعه وتفهمه وربما القيام بمحاولة يائسة وأخيرة لان نفكر كما فكر حتى نصل نحن وإياه إلى وسط الطريق بدلا من نهاياته؟

وبدلا من إحساسنا المتزايد بالمعارك وقلقنا واستعدادنا لها. أليس من الأفضل أن نحيا حالة متفردة من الاستمتاع الفائق للحد مع من يختلفون معنا مؤمنين بروعة ذلك الاختلاف وبكونه جوهر حقيقي لبقاء التنوع وبالتالي لبقاء الصراع بين الخير والشر الذي لا يمتلك سرهما وحقيقتهما والتمييز بينهما أحد من البشر!

إلى أولئك الذين يقللون من أهمية رسالة المحاماة

عبدالله مسعد المحيا*

*إن حماية العدالة في هذا البلد هي مسؤولية السياسيين بالدرجة الأولى. ونقول ما يفترض قوله: لا للتدخلات في شؤون العدالة، ولا للإتجار بالعدالة، ولا للإتجار بالوظيفة العامة. ثم يأتي الدور الأهم بعد ذلك وهو دور القضاة والمحامين، لما بين أصحاب هذه المهنة الواحدة من تلازم وترابط، ولا يعقل إطلاقا أن يكون هناك قضاء عادل ومستقر دون أن يكون هناك وجود فعال لمهنة المحاماة، فلا قضاء بلا محاماة ولا محاماة بلا قضاء عادل. فكلاهما يمارس مهنة واحدة تسمى مهنة العدالة. ويفترض على كليهما ايضا علمهما بالقانون وبأحكام الشرع. وتجمع النظم القانونية على أن المحامين هم شركاء وأعوان القضاة في النهوض بأعباء مرفق ا لقضاء وفي القيام بتحقيق العدالة ونشر الحماية القانونية والقضائية بين الناس. لذلك فإن المحامي بحضوره إلى المحكمة لا يلتقي بالقضاة فحسب بل يلتقي بزملاء له يعيش معهم العمر، كله لأن كليهما يمارسان معاً مهنة واحدة هي اسمى وأشرف مهنة في الحياة.

وبالمناسبة فقد نصت -على سبيل المثال- المادة (37) من قانون المحاماة في مصر أن يكون حضور المحامي أمام جميع المحاكم أياً كانت درجتها، أمراً لازماً. وفي اليمن ايضاً لا يجوز بأية حال من الأحوال ان نقلل من قيمة رسالة مهنة المحاماة أو نلطخ إسم هذه المهنة، وكما يزعم البعض أن منع المحامي من الحضور أمام مقر المحكمة العليا كان مرده السلوك السلبي للمحامي فلان أو وكيل الشريعة فلان أو ما قيل عن هذا المحامي الفاسد أو ذاك. فالمسألة أكبر من ذلك بكثير، فمصدر أمر المنع أو الحظر لم يكن موفقاً، فأي اجراء حظر أو منع للمحامين من الدخول إلى مقر المحكمة العليا واللقاء بقضاتها بحجة وجود بعض المحامين الفاسدين هو إجراء غير موفق عموماً، وهذا الاجراء القديم والمزاجي غير القانوني لا يبعث بصيص أمل في إصلاح حركة القضاء بل هو إجراء يخفي وراءه عرقلة تطور مهنة العدالة؟

ولنا أن نتساءل إذاً: أين يلتقي المحامون بقضاة المحكمة العليا، وهم زملاء العمر كله كما يقال، إذا لم يكن ذلك في مقر ومنصة المحكمة العليا ومكاتبها؟ فهل يرى اصحاب المنع والحظر أن يتم لقاء المحامين بهؤلاء القضاة خارج نطاق مقر المحكمة العليا في منازلهم أو في الشوارع أو خارج البلاد في موسم الحج مثلاً؟ وإذا كان هناك من يبرر بأن المنع والحظر مرده فساد بعض المحامين، فما علينا هنا إلا أن نتوقف قليلاً عند مسألة فساد بعض المحامين.

إن واقع الحال يكشف لنا كما هو واضح ظاهرة المحامي الفاسد. كذلك نشاهد أيضا ظاهرة وجود القاضي الفاسد. وبين المحامي الفاسد والقاضي الفاسد قاسم مشترك يجمع بينهما، إنه الفساد والإنحراف، ويجمع بينهما العقاب المستحق بحق كل منهما.

إذاً المطلوب فقط تطبيق مبدأ الثواب والعقاب وتفعيل النصوص الجزائية أو التأديبية والعمل على تحسين أوضاع القضاة السكنية والصحية والمعيشية الأساسية للحد من ظاهرة الفساد وهكذا سيتمكن قضاة المحكمة العليا من الإلتقاء بزملائهم المحامين ومن تجاوز السلبيات الخطيرة على الأقل.

معاناة المهنة

تقضي التشريعات أن أي اعتداء على المحامي يعتبر اعتداء على أحد أعضاء المحكمة عملاً بمبدأ المساواة بين القاضي والمحامي في التمتع بالإمتيازات والحصانات اللازمة لممارسة عمل المحامي. ومن حق المحامي أن يعامل بالإحترام الواجب لمهنته من قبل المحاكم وكافة الجهات التي يحضرها ويترافع أمامها، وعدم إحترام القاضي أو ضابط الشرطة للمحامي أثناء تادية عمله يعد موقفاً مؤسفاً وعملاً يمس الدعائم الأساسية للعدالة التي غالباً ما تتفاخر الدولة بتطبيقها. ففي معظم بلدان العالم حديثة وقديمة قد حدث وسيحدث دائماً ان يقدم المحامون العمالقة حياتهم ثمناً من أجل ان يمارس القاضي رسالته بكل استقلال بعيداً عن أية مؤثرات. واليوم وفي هذا البلد تكرر نفس الحالة، حيث يأتي بعض الدخلاء على مهنة العدالة وبعض الجهلاء في القانون على غفلة من الدولة كي يقللوا من رسالة المحاماة ثم يتاجروا بمهنة العدالة. وبالتالي تغدو صيحات رفع الظلم والمطالبة بتطبيق حكم القانون كأنها صيحات تصدر من صعاليك القوم العابثين، وهكذا يتعرض -بكل أسف- بعض المحامين لتعسفات كثيرة، ويتعرضون أحياناً لعقوبات خارج نظام الجلسات. وسنحكي للقارئ الكريم بعض معاناة المهنة: تعرض أحد الزملاء المحامين لحماقة أحد قضاة المحكمة الإبتدائية وأثناء جلسات المحكمة المنعقدة فوجئ الجميع من قاضي هذه المحكمة وهو يشتم الأستاذ المحامي المؤدب جداً، حيث وصف القاضي هذا المحامي بأنه قرد. حدث ذلك أمام الناس داخل جلسة المحكمة.

وحكاية أخرى تمثلت في أن أحد المحامين من الذين يتمتعون بدماثة الخلق قد اضطر إلى الدفاع عن زميله المعتقل بأمر من وكيل النيابة حيث قال المحامي المدافع لوكيل النيابة:

«انظر رجاءً إلى ساحة المحكمة الداخلية من نافذة مكتبك لترى ما يحدث للمحامي من قبل عساكر النيابة، وكيف أنهم لم يكتفوا بالقبض على المحامي بل يتعمدون إساءة معاملته بقصد اهانته وبتشجيع من غريم المحامي الذي يتحدى ويتقوى بعساكر النيابة. تأمل يا وكيل النيابة هذا المنظر المسيء للعدالة من مكتبك المرتفع». غير أن رد فعل وكيل النيابة كان -ويا للأسف- سلبياً للغاية يوحي بأن وكيل النيابة قد اعتاد رؤية مثل هذه المشاهد.

وبالنظر إلى تلك الحالة بدا الأمر وكأن الوكيل اصبح مصاباً بمرض الغرور الذي تولد من ممارسة السلطة الممنوحة له. وتجسمت تلك الحالة عندما تعمد وكيل النيابة استفزاز المحامي الذي جاء يدافع عن زميله المحامي المقبوض عليه بأمر قهري. حيث قال المحامي المدافع عن زميله: يا سعادة وكيل النيابة إن إساءة العساكر للمحامي وإهانته يعد تصرفاً غير لائق ويخالف قوانين مزاولة مهنة العدالة. حينها ثار وكيل النيابة واشتد غضبه فجأة واستخدم ألفاظاً توحي بالتهديد باستخدام سلطات النيابة. ويبدو من واقع الحال وكأن وكيل النيابة قد استمرأ استخدام ألفاظ غير لائقة للآخرين في الحالات التي لم يستفز فيها من قبل المحامين المدافعين عن موكليهم. والمحامي يفعل ذلك مستنداً إلى سلطات حكم القانون بينما وجدنا وكيل النيابة يردد في حالة إنفعالية عبارة «مالك صفة روح لك».

مثل هذا الموقف حدث أمام مرأى ومشهد الحاضرين وعساكر النيابة وغريم المحامي المعتقل، وكان العساكر والغريم يتهامسون فيما بينهم. واتضح فيما بعد أن القضية برمتها قضية مفتعلة ضد المحامي المعتقل، حيث اتضح إن التهمة لا أساس لها من الصحة، وتم الإفراج عن المحامي بعد تدخل زملاء آخرين من المحامين!

إذاً المسألة ليست مواجهة التعسف في إساءة استعمال السلطة فحسب وليست المسألة ايضاً من اجل المطالبة بتطبيق حكم القانون ولا باستخدام عبارات الرجاء، ولكن المسألة تتعلق بمزاج المسؤول بالذات، والمزاج كما هو معروف لا علاقة له بحكم القانون. وهكذا تمر الأيام وتحدث العجائب.

في الختام نكرر القول إنه في ظل أوضاعنا نأمل من جميع الشرفاء الذين يهمهم امر هذا البلد أن يكونوا معنا مدافعين عن كرامة هذه المهنة ومشجعين للمحامين في حمل هذه الرسالة السامية.

إننا لا نبالغ إن قلنا إن أمل هذا البلد وحماية المظلوم فيه يتوقف على احترام الإنسان لإنسانيته. وتحقيق هذا الأمل يقع على المحامين والقضاة بنشر قيم العدالة والحرية والسعي لتطبيق سيادة حكم القانون ومواجهة جبروت الطغاة واصحاب النفوذ. ومن المعروف اليوم أن رجال القانون في البلدان المتحضرة يشغلون الوظائف العليا ويشكلون مرجعية اساسية لتطوير وزاراتهم ومؤسساتهم ومرافقهم العامة والخاصة.

عزيزي القارئ خلاصة القول، لقد اعتدنا على مقاومة ضربات الحياة وأصبح للمحامين ترسانة من التجارب المرتبطة بهذه المهنة، وهي ترسانة تسمح لهم بمواصلة مسيرتهم في هذا الحقل الشائك والممتلئ بالألغام التي يشعر المحامون بأن لا مناص لهم إلا في الاستمرار في هذه الطريق لمقاومة الظلم والمطالبة برفعه على أمل تحقيق العدالة خاصة لأولئك الذين يعانون من ظلم الأقوياء وجبروتهم.

والله من وراء القصد.

* المحامي في المحاكمة العليا للنقض

7/7 يوم حق تقرير المصير

أبوبكر السقاف

• جانب من اعتصام المتقاعدين العسكريين بعدن

1 – أكدت حرب العام 1994 دقة تعريف المفكر العسكري السياسي النمساوي كلاوزفتز وصحة تعريفه الحرب بأنها استمرار للسياسة بوسائل أخرى، فقد كانت تلك الحرب الحلقة الأخيرة من حرب مورست بوساطة الاغتيالات والقصف الاعلامي والسياسي، فجاءت لتلغي الوحدة السلمية وان لم تكن ديمقراطية، وكان من أولى مهامها التخلص من وثيقة العهد والاتفاق التي وصفت بأنها وثيقة الخيانة بعد ان وقعت عليها الأطراف كافة. ولذا أعلن وزير خارجية النظام إلغاءها قبل نهاية الحرب، وفي يومها الأخير أرسل الراحل العطار خطاباً إلى بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة تؤكد الفقرة(د)* فيها الالتزام بها. ويبدو أن الرسالة كتبت وأرسلت بناء على طلب أمريكي.

وبعد يوم 7/7/ 94 ثبت أن قلب تعريف كلاوزفتز صحيح أيضاً بدوره، فأصبحت السياسة استمراراً للحرب في كل شبر من أراضي الجنوب. وهذا يجعل التعريف دائرياً تصنعه الحرب– السياسة، والسياسة –الحرب، ولا يمكن كسر هذه الدائرة الجهنمية إلا بنوع من السياسة جديد يمتد نسبه القريب إلى الحرب العالمية الأولى العام 1914، بينما يرقى البعيد إلى الفلاسفة الرواقيين ومفكري الحق الطبيعي، ثم كانط وثورتي أمريكا وفرنسا. أقصد حق تقرير المصير للفرد والجماعة والشعب، لأن أبسط وأدق وأوضح تعريف للديمقراطية هو ذلك الذي صاغه الاشتراكي الغابي البريطاني هارولد لاسكي: حكم الناس برضاهم، وغيابه قطيعة لا يمكن معها قيام أي متحد سياسي طبيعي، ولذا تلجأ الشعوب إلى ممارسة هذا الحق لإيجاد مخرج سلمي وشرعي من وجهة نظر الدستور المحلي والقانون الدولي وقواعد الشرعية الدولية. تم استبدال السياسة المدنية بحق القوة العسكرية.

2 – بعد الحرب تلازم الحديث عن القضية الجنوبية مع شعار إصلاح مسار الوحدة، وكنت ولا أزال مقتنعاً أنه اسطورة كبيرة، فهو يعني اقناع المنتصر بأن يتنازل عن ثمار نصره، وكانت أولى بشائره إلغاء وثيقة العهد والاتفاق، الذي لم يكن الالتزام بها في رسالة العطار إلا مناورة سياسية في أروقة الأمم المتحدة يتجنب به المنتصر إحراجات أممية ممكنة، ونيل مباركة الهيئة الدولية للأمر الواقع، الذي كان الراعي الأمريكي راضياً عنه في سياق تصفية آثار الحرب الباردة. وكان نسف «الاستعمار الداخلي» في جانب منه توصيفا لأسباب هذا الاقتناع.

بدت الطبقة السياسية الحاكمة منذ 94/7/7 بتقسيم البلاد إلى مناطق عسكرية، وكثافة حضور الجيش في الجنوب سياسي وقمعي في وقت واحد، واقرار بأن الجنوب حال خاصة واستثناء كبير داخل الإطار السياسي العام الذي يجمع الجنوب والشمال. هذا التمييز يترجم في حياة كل يوم تمييزاً سياسياً وقانونياً واجرائياً، فأصبح الانتماء إلى الجنوب أو الشمال هو الذي يقرر المعاملة والحق بل والكرامة، ولا يستثنى من هذه الصورة أي مجال. بدا بجلاء أن الطبقة السياسية الحاكمة مختصرة في غرائزها، فاقفلت بذلك كل إمكان لمخاطبتها بله محاسبتها سواء أكان باسم القانون أم الدين أم العرف. أصبح الناس في الجنوب يعيشون في دوامة ظلم معمم، لا شك أنه من أحفورات القرون الغابرة، التي توجد في الطبيعة في صورة سمكة مرسومة في حجر في قمة جبل كان يوماً بحيرة.

أما الأسطورة الثانية وهي أصغر حجماً فهي شعار إصلاح النظام السياسي لأنها تدور في فلك إصلاح مسار الوحدة نفسه، فلم تظهر أية بادرة تدل على أنه بالإمكان التقدم في طريق الإصلاح بالقطعة، واتضح أنه بمرور الزمان أخذ يصبح اكثر استحالة، ذلك لأن اصلاح مسار الوحدة والاصلاح السياسي الشامل ينتحران معاً في لقاء حميم وغير سعيد عند جذر المشكلة التاريخية في النظام السياسي اليمني، وهو عدم مناسبة الثقافة السياسية الحاكمة للذهنية القبلية لبناء دولة، وهذه حال خاصة من مشكلة عربية عامة هي سبب تعثر الأنظمة العربية على تفاوت داخل زمان تاريخي عمره نحو قرنين، ولذلك يتعذر بناء «ألفة جامعة» (الماوردي) فوجد الناس في متحد قادر على صنع الوحدة بين المختلفين، ولا نزال مستمرين في ترسيخ متحد اجتماعي قائم على الانقسام والتشظي، وعلى اعادة إنتاج الانقسام بصورة دموية كلما يسرت شروط وتحولات السياسة الدولية ذلك**. وما يحدث في العراق ولبنان ليس إلا المدى الأقصى لامكانات مجتمعاتنا التي تمتلك مخزوناً نفسياً، ووعياً سياسياً يتحكم فيه «اللاوعي السياسي»(ف. جيمسون)، أي الانتماء الأولي البسيط السابق على الوطن والشعب والطبقة، وهو الخزان العربي الكبير لهذا «اللاوعي السياسي» الذي يتحكم في الوعي السياسي المعلن.

صحيح أن البنية تخلق الأسطورة، فالحياة المشتركة للناس في بلد معين وذهاب الصغار إلى المدارس وخضوع الجميع لقوانين واحدة وتعريفهم باسم وعلم وجواز سفر، يخلق فكرة الوطن والقومية، أو ما أسماه باحث عربي أمة متخيلة أو متصورة. ولكن هذا يحدث في بنية تملك انسجاماً داخلياً، وليست منقسمة على نفسها. حيث أن كل طرف فيها يعتبر نفسه كياناً مستقلاً عن الآخر، ذلك لأن تلك الوحدة الظاهرية لا تتجاوز المظاهر وهي في حقيقتها شرط لاكتساب شرعية خارجية، لا شرعية داخلية، لأن الداخل موحد بالقوة وحدها عنواناً وممارسة وغاية، حيث يصبح الحكم ممارسة سيادة من طرف مع آخر وليس تنظيماً اجتماعياً وسياسيا واقتصادياً بله أن يكون وظيفة يقوم عليها النظام بدءاً من رئيس الجمهورية حتى شرطي المرور. ويتعذر في هذا المجتمع أن تكون الثقافة تنظيماً اجتماعياً للمعني لأن شرط ذلك وجود ثقافة واحدة، بينما المجتمع المنقسم على نفسه يمتلك ثقافات تجمع كل جزيرة من جزره وثقافات فرعية داخل كل جزيرة. هذا التذرير اللامتناهي هو الذي يوجد الدولة السلطانية طرفاها سلطان ورعية.

3 – قضى بعض المواطنين ليلة السابع من تموز 2007 في ساحة العروض (الحرية) بخور مكسر، وبعضهم جاء مع الفجر، ورغم حال الطوارئ في المنطقة وسد قوات الجيش والأمن والشرطة مداخل الساحة وشتم المواطنين واهانتهم في كل مدخل، إلا أن الناس تمكنوا من التسلل إليها وواجهتهم أطقم مسلحة باطلاق الرصاص للتخويف، ولكنها انسحبت بعد ذلك تاركة الساحة للجمهور، لأن استمرارها في الساحة كان ينذر بمذبحة.

وعلم الجمهور عند بدء الاعتصام في التاسعة أن العقيد ناصر النوبة رئيس جمعيات المتقاعدين اعتقل وأربعة من رفاقه في جولة كالتكس. لم يتحول الحشد إلى جمهور كما كتب سارتر في إحدى سلاسل «مواقف»، بل أصبح شعباً، فاللافتات جاءت من جميع أرجاء الجنوب من حضرموت حتى الضالع للتضامن مع الاعتصام الكبير المدوي الذي توج اعتصامات تناثرت باتساع خريطة البلاد منذ نحو أربعة أشهر. واختيار اليوم جاء رداً مدنياً راقياً على الجرب وويلاتها ورفضاً لبناء حق على مبدأ القوة، وتأكيداً على أن الحق يستطيع أن يكون قوة فاعلة عندما يستوطن العقول والنفوس فهو عندئذ «يصبح قوة مادية» (ماركس) هذا الجمهور الغفير. الآلاف، ومن جميع الأعمار. ومن جميع «جهات الروح» جاؤوا ليرفضوا بالفعل أن حق التظاهر في عدن ليس لأبناء عدن وحدهم، كما صرح المندوب السامي وأنهم يجرمون كل عودة بهم إلى ما قبل الاستقلال ليفرض عليهم حكم الأقيال –المحافظين الجدد بعد 94/7/7، اكدوا انهم يمتلكون ارادة لم تستطع السلطة انتزاعها منهم، وهذا لو تحقق فهو الموت الحقيقي، أما اليوم فإنهم ينتصرون لكرامتهم التي تفرض الاعتراف بها فينتصب الحق/ الحقيقة قوة قادرة على التغيير وممارسة حق تقرير المصير. أصبح «التصدي للظلم» قوة. لا يمكن أن يكون هذا الجمهور من «سقط المتاع» بل كائناً عملاقاً يملك موارد غزيرة من الحكمة السياسية والشجاعة، تجعله يثق بأنه بالغ هدفه.. و«أن السلاح آخر ما يحتاجه الشجعان» كما قال الروح العظيم غاندي فاختاروا المقاومة السلمية منهجاً. إنهم مصممون على توديع «سنوات الحجر» فاستحضروا هتافاً كان شائعاً في سنوات حرب التحرير: برع يا استعمار برع. تحول حاسم من «الاستعمار الداخلي» إلى الاستعمار الخارجي*** في وعي ومخيلة الناس، ما كان يقال أحياناً في تضاعيف مقال أو همسا في مقيل أصبح صوتاً مدوياً في لندن وشيفلد وباريس وجنيف. استقبل الناس الأمل وما سيتأتى ليس إلا مناصيل. انداح الأفق شاسعاً كأنه رحاب البحر الفسيح.

إن الأمر يبدو نهاية منطقية لوحدة فورية اندماجية مسلوقة جاءت حربها بعدها لتؤكد عجز أبناء وبنات الشطرين وقصور الطبقة السياسية الحاكمة في الجنوب والشمال عن بناء وحدة تنجز تقدماً ونهضة وإخاء في بلد حر وسعيد، ولذا لا بد أن يستأنف التاريخ مسيره من لحظات الانقطاع ليكون شيئاً سوياً وإلا طالت رحلة التيه والعذاب.

عدن في 2007/7/7

* « ... وبناء على ما سبق فإن حكومة الجمهورية اليمنية تود أن تبلغكم بأنها قررت ما يلي:
أ– إعلان عفو عام شامل. ب– استعدادها لتعويض المواطنين الذين فقدوا ممتلكاتهم نتيجة لأعمال التمرد واعتبار قانون رعاية الشهداء سارياً على جميع ضحايا التمرد. ج– تأكيد التزامها الثابت بالنهج الديمقراطي والتعددية السياسية وحرية الرأي والصحافة واحترام حقوق الإنسان. د– اعتزامها مواصلة الحوار الوطني في ظل الشرعية الدستورية والتزامها بما جاء في وثيقة العهد والاتفاق كأساس لبدء الدولة اليمنية الحديثة. هـ تأكيد حرصها على التعاون الكامل مع دول المنطقة...» مقتطفات من رسالة القائم بأعمال رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية اليمنية د.محمد سعيد العطار، إلى د. بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة، في 94/7/7.

** مقولة «القابلية للاستعمار» للمفكر الإسلامي المستنير حقاً مالك نبي ليست البتة في صالح المستعمر، بل اساسها جعل المستعمر مسؤولاً عن مصيره، لأنه يحب أن يكون قادراً على مواجهة الغازي.

*** تذكرت ما أخبرني به الراحل العزيز عمر الجاوي في العام 1995م. استقبله الرئيس محتجاً قائلاً: يعجبك إن ابن عمك يكتب عن الاستعمار الداخلي، فأجابه عمر الحمد لله وكثر خيره إنه ما كتب عن الاستعمار الخارجي. وذكر عمر أن الرئيس بدا مندهشاً وكأنه لم يدرك معنى كلمات عمر. تذكرت حكايته وأنا اسمع هدير.. برع يا استعمار برع في ساحة الحرية بخور مكسر في صباح 2007/7/7.

نداء انساني: إعلام بحاجة إلى... (1)

هدى جعفر
huda.jafar@gmail.com

قال أنيس منصور يوما ما إن الإنسان "حيوان تلفزيوني"، بمعنى أنه يستقي أفكاره من التلفاز، والتي تتحول مع مرور الوقت إلى سلوك نمطي يتبعه الفرد تلقائيا دون تفكير أو مراجعة للذات. وهي العبارة التي أثارت حنق الكثيرين. وكثيرا ما دافع أنيس منصور عن نفسه. مع أني أرى أن كلمته صحيحة حتى بدون كلمة "تلفزيوني"!!! وينطبق هذا الكلام على جميع الشعوب بمن فيهم "الخواجات". فكثيرا ما سمعنا عن المراهق الذي قفز من بناية عالية تشبُّها بسوبرمان. والفتاة التي توفيت من أثر الرجيم القاسي (أعوذ بالله من الشيطان والرجيم) تشبّها بكامرون دياز في فيلم (something about Marry). ولذلك، للصورة أو الفكرة المقدمة من خلال العمل الإعلامي، أهمية خطيرة. ولكن ما قدمه لنا إعلامنا كان مشوها للواقع؛ حيث أنه اختزل شرائح المجتمع المختلفة في صور نمطية ظالمة لهذه الشريحة وللمشاهد العربي، والذي هو مشاهد غير قارئ يعتبر التلفاز مصدره الأول للمعرفة. وتبدأ سلسلة هذه الأخطاء منذ الخمسينيات، أي منذ أن دخل الشيطان المكعب البيت العربي، بداية بصورة معلم اللغة العربية، حيث يأتي دائما دميما، سيئ الخلق، يتناثر اللعاب من شدقيه، أو هو مدرس جاهل، مكروه من قبل التلاميذ. بينما يأتي مدرس اللغة الانجليزية أو الموسيقى، ملاكا يمشي على قدمين. ومع أني لست من مؤيدي نظرية المؤامرة، إلا أني أشك في هذه النقطة بالذات، خاصة عندما يستمر الأمر لأكثر من ثلاثين عاما. وبعد مدرس اللغة العربية يأتي الطبيب النفسي بصورته الدائمة: الطبيب المخبول، غريب الأطوار، بشعره المنكوش، والذي يتصرف كحيوان بري؛ مما أدى إلى بتر العلاقة بين الفرد العربي والطبيب النفسي أو توترها على الأقل، ومن يفكر في دراسة هذا الطب فقد دخل عالم المجانين بلا رجعة. وطبعا للمرأة نصيب الأسد في مسيرة التنميط الإعلامي. فمثلا المرأة العاقر تظهر دائما قاسية، شيطانية الطباع، تسكنها الهواجس. أما المثقفة فهي قبيحة الشكل، مهملة لمظهرها، فاشلة اجتماعيا، تظهر دائما معقوصة الشعر، وترتدي نظارة "كعب كباية" كما يسميها إخواننا المصريون، وغير متزوجة. وهذا يحمل رسالة خطيرة تقول للفتاة: لا تتثقفي حتى لا تُعنّسي. أما الفتاة التي فاتها سن الزواج فهي حتما تعيسة، متوترة اجتماعيا، سلبية، وأحيانا تلاحق الرجال بشكل مناف لكرامة الأنثى، وكأنه ليس بإمكان هذه الفتاة أن ترضى بقضاء الله وتعيش سعيدة دون عُقد. هذا وهناك الكثير من الصور والأفكار المنمطة التي يصر الإعلام العربي على تقديمها، على الرغم من تطوره التكنولوجي، إلا أن أفكاره ما زالت ترتدي زي الخمسينيات المهترئ. ونكمل في الأسبوع القادم.

حرب... على مدرسة حضرموت

هشام علي السقاف
hishamfargaz@hotmail.com

● جواباً على سؤال عصر العولمة: سُنّي أم شيعي؟ جرت على لسان مسلم لا يتكلم العربية في ماليزيا عبارة: " أنا من مدرسة حضرموت الإسلامية ".

● بعيداً عن فذلكات قصة أو حكاية، وولوجاً إلى لُبّ الموضوع:

ميّزوا المدرسة الحضرمية – بما هي تربية وطباع وسلوك – بأركان أربعة: علم، عمل، تقوى و ورع.. ويغفلون عادة ذكر عمادها الأساس: كسر السيف، بما يعنيه ابتعاد شيوخ وعلماء الإسلام عن كراسي التسلط والحكم، فهم قدوة لا يتلاعبون بحيل ومكائد السياسة، يغرسون في الإنسان الصفات الأربع ويجعلون منه، مهما صغرت قدراته أو وظيفته، صاحب رسالة إلهية مهمة في حياته.

● نجحت المدرسة في نشر الإسلام في أصقاع العالم بالقدوة الحسنة خلال السبعمائة عام الأخيرة، واجتذبت ملايين المنتمين، وهي تواجه منذ مطلع القرن العشرين الفائت حربا ضروسا لخلخلة أركانها الأربعة في موطنها وفي مواقع انتشارها، و خسرت فيها كذا معركة..

لكن مع تقادم الأيام –وخاصة هذه التي نعيش غليانها واضطرابها وصراعاتها القذرة– تترجح كفة كسب الحرب على العقول رغم سعارها وصبّ زيت الدولارات عليها من قبل دول ومخابرات في شرق العالم وغربه وإذكائها بعواصف دائية وإعلامية هائلة، لصالح هذه المدرسة التي تزكّي و تطهّر روح و خُلُق الإنسان بفطرته التي خلقه خالقه عليها، لأن الإسلام دين الفطرة.

● مازالت الذاكرة تحتفظ بتفاصيل الهالة الإعلامية الضخمة التي غطت العالم بعد 11 سبتمبر 2001 وماتلاه من حوادث دامية يكون أحد المتهمين المزعومين فيها ينتسب إلى حضرموت وإنْ لم يزرها في حياته... وتحضرني إجابة مواطن مسن في قرية "الرباط" بدوعن على سؤال إحدى الفضائيات العالمية عن أسامة بن لادن، الذي هاجر جدّه "عوض" من هذه القرية قبل زهاء مائة سنة، قال: "لو تربّى أسامة هنا لما كان هو أسامة الذي تتهمونه وعنه تبحثون".

● مدرسة حضرموت الإسلامية ليست (جغرافيا)، بل قِيَم و سلوك، والدليل: مسلم ماليزيا.

عندما تولد.. في مهرجان

منى صفوان
monasafwan@hotmail.com

ما هو الرد المناسب لمن يسألك ان كانت اليمن هي تلك التي رآها في فيلم "ثوره اليمن" لعماد حمدي وحسن يوسف!

ذلك الفيلم الذي صور في الستينات و الذي يعرض في كل القنوات التلفزيونية العربية، إلا اليمنية لقد منع من العرض وقتها والى اليوم، لأنه يشوه صورة الثورة اليمنية.

ولكن منعه من العرض يمنيا، لا يعني منعه عربيا (كان ذلك مقبول في التلفزة العربية الحكومية التي تهتم لعلاقة بلادها مع اليمن) لكن الفضائيات الخاصه اليوم لا تعترف بذلك بل تجد عرض الفيلم مناسبة لمجامله اليمن في أعيادها الوطنية.

الفيلم وغيره مما يعرض ويتعرض لليمن، لاسبيل للرد عليه إلا بالصورة ذاتها وهذا مالم يفقهه اليمنيون من الستينات إلى اليوم!

فالصورة أوجزت عن ألف كلمه، وهزمت بسهوله آلاف الكلمات التي هاجمت الفيلم، وطبعت بسهوله أكثر في ذهن متلقيها وشما يستحيل محوه، وان حدث فلابد من ان يخلف الوشم جرحا.

هذا هو سلاح الصورة، هناك اليوم مئات الأشخاص بل الآلاف يعتقدون ان اليمن هو ما شاهدوه في الفيلم، لا احد يعلم عنك شئ... من أنت؟ في عالم اليوم.

حتى تمحو صورة ذهنية لابد عليك ان تواجه الصورة بالصورة، وليس بمنع الصورة لأنك لو فعلت فقد عزلت نفسك، و هذا ما حدث لنا.

الثورة التي قامت بمساندة المصريين ولا نقول على أكتافهم، لم تأخذ منهم حبهم وشغفهم بالصورة، دخل المصريون في المؤسسة العسكرية والتعليمية والسياسية، لكنهم فشلوا في نقل صناعه الصورة، رغم ان سينما بلقيس تشهد ان ثقافة السينما كانت مقبولة اجتماعيا.

وثق للظلم

من وثق لثوره اليمن سينمائياً؟ طبعا المصريون، وعندما نتحدث عن توثيق الصورة نتحدث عن السينما تحديدا، لقد اخذوا المبادرة وقدموها من وجه نظرهم ولكنهم أخفقوا، ويكفيهم شرف المحاولة، لقد أخفقوا فقط لأنهم ليسوا على صله بالواقع.

السينما هي رصد للواقع وليس نقلا عنه.

نحن لا نوثق، و لا نؤرخ، ولا نريد حتى رصد حياتنا اليومية!

ان السينما ليست توثيقا فقط، بل أيضا رصد لحركتنا اليومية. إنها عرض لمشاكلنا، تماما ككشافة الطبيب التي تظهر لك أين يكمن الورم، الذي عليك استئصاله.

لا تتصور إنها تقد م لك حلا سريعا، أنها تدل وتؤشر، وتساعد في الوصف، وتوثق... وهذا دور ليس بالسهل ومن الفداحة إهماله طويلا.

وان كان اليوم هناك من يتحدث عن سينما يمنية تولد بعيدا عن بيتها،عن واقعها، بتجارب ليمنيين لم يجدوا فضائا سينمائيا هنا، فان تجاربهم تبقى غير شرعية فالسينما اليمنية عليها ان تولد هنا.

وربما كتب للسينما أن تولد أخيراً في "مهرجان"، هو مهرجان صنعاء الأول للسينما، بعد أن قرر أحد الفارين أن يحط بحلمه هنا.

فان هذا يدعو للعمل من أجل جعل الفكرة ممكنه فقط لأننا نحتاجها اليوم ونحن وحدنا نواجه الظلم والانتهاك والاختفاء والاعتداء والاختطاف، السينما لاتستطيع وقف كل هذا ولا منعه لكنها تكشفه، بوضوح.. و تساعد الصحافه، وتساعد المجتمع، وتساعد المصلحين، إنها ليست فنا فقط، وليست توثيقا فقط، إنها ضرورة في حالتنا اليمنية.

لا الفولاذ يحميك

نزيه أبو عفش

لا الفولاذ يحميك،
ولا اليقين يبرئك من لسعة دبور الموت،
ولا شهوة الخلود تطفئ شهوة الزوال..
.. وتذهب بعيدا!!
إذن، فلا تذهب بعيدا أيها العظيم الأعمى.
: أبدا وأبدا ستبقى هكذا
عاريا ومرئيا
كلطخة (صارخة) في بياض ثوب العرس،
مستترا -كالقط الحقود-
خلف متراس الواثق
وتعاسة المستبد
وهلع القاتل القاتل....
ومذموما في سريرة معبودك وعابدك:
الموت.

مرئي أنت ومقتول
في العظام المطحونة تسمع أصداء شهقتك..
ويرى دمك مسفوحا
في توييج الوردة الذبيح.
و.. في كل ما تلمس وتبصر وتشتهي
وتشم وتشرب وتحلم...
ستراك: ميتا.
حيثما اختبأت
سيلمع ظلام نفسك كجوهرة مسروقة،
وستصرخ:
هذا أنا
هنا،
تحت، وفوق، وفي ظلام القوة العالي،
مرئي، مدرك، ومقتول
في حيرة المستضعف وخوف البريء
في استغاثة اليائس

ولعثمة عين الأمل
وطقة قلب المخذول،
في قنوط البذرة
وندم الطين
وارتباك دودة الحياة...؛
وفي ضجر مرضعتك السخية، الأرملة
: الحياة.
وأيضا، في ما لا تسمع له صيحة
ولا يبصر له ظل:
في التراب المنتحب..
في هواء جنازات الموتى
في عشب الخليقة الموطوء..
وفي الحجر الأبكم
الغشيم
الدامع من آلام الشفقة
أو من آلام الجنون.
وأكثر:
في ما يفشى من أسرار الخائف

أمام عين الكابوس!...
: بيضة الثعبان ستفضح مخبأك
وغراب قابيل يدل الأموات إلى قلعتك؛
وتدركك لعنة الدم.
إذن.. فاذهب بعيدا
اذهب في عتمة القوي الأعمى
اذهب في التحت
وفي الفوق
وفي دهاليز نشوة الحيوان.
إذهب في جبروت الأب- مانح الموت.
اذهب في امتداح حكمة الفولاذ..
اذهب في خديعة الأمل...
أو اذهب
إلى ما تشاء.
لكن، احذر:
فعلى غير ما تشاء،
ستطول حياتك
وتعيش ميتا.

غلاف

في الأحوال والأهوال

تخلفت جريدة «الثورة» الشهر الفائت عن إصدار نصيبها من عدد «كتاب في جريدة» والملتزمة بإصداره بحسب اتفاقها مع منظمة اليونسكو ومؤسسة الجابر المؤسسة الراعية للإصدار.

لكنها فعلت هذا الشهر، ولو متأخرة، عن طريق إخراجها للقارئ اليمني «في الأحوال والأهوال -عن المنابع الثقافية والاجتماعية للعنف» للكاتب العراقي فالح عبدالجبار.

عباس بيضون كان قد كتب في ملحق «السفير الثقافي»، عدد الجمعة عن هذا الإصدار وعن صاحبه ما يقول أن «كتاب في جريدة» قد وصل إلينا متأخراً، هو يصدر الأربعاء الأول من كل شهر، لكن ولظروفها الخاصة أصدرته «الثورة» يوم أمس الأول.

لا يهم. ما يهمنا هو أنه وصل إلينا، أن يصل متأخراً خير من أن لا نراه أبداً.

يحوي كتاب «في الأحوال والأهوال – عن المنابع الثقافية والاجتماعية للعنف» بحسب تقديم صاحبة، مبحثاً أول أسماه «معاينة تحولات الذات» ومبحثاً ثانياً أسماه «معاينة تحولات العالم». الأول يدرس انشطار وتمزق وتحول بنية العالم المحيط بنا. أما العلاقة بين الاثنين، ودائماً بحسب عبدالجبار فهي مضمرة أو صريحة في المبحثين.

النص الثالث تأمل في رؤية ابن خلدون والسوسيولوجي العراقي علي الوردي، منافع إزدواج وتناشر ثقافتنا بين «بداوة» و«حضارة». هناك ايضا ملحق بثلاثة نصوص فكرية: جون لوك: في التسامح الديني، وعمانوئيل كانط: نحو السلام الدائم، والمهاتما غاندي، نقاط سبع لنظام عالم جديد. ويختتم الكتاب الشاعر السويسري الآن روشا في قصيدة «نواح المدن القتيلة» وهو رثاء جياش لضحايا الحروب الأهلية.

كيف يجلس عقل الطالب نبيل على طاولة الإمتحان؟

جازم سيف

سيحدث
للطالب نبيل
المُسجل بالصف الثالث
علمي الشعبة «ب»
أن تتعامل لفائف دماغه
المدعومة لوجستياً
مع سياسة التعليم الحكومي
بطريقة سهلة
وسطحية
ومبتذلة جداً
وهذا يعني باختصار
بأن عقل الطالب نبيل
عليه أن يجلس على طاولة
الإمتحان العام برقم جلوس ومقُعد رسمياً
بلا اعتلالات علمية طبعاً
أو قفازات فكرية مشجعة
تمهيداً لحصوله المؤكد
على شهادة نجاح
خالصة بالغش...

عندما تغدو أميركياً..

لمياء قاسم

عندما تحمل الجنسية الأميركية. تستطيع الدخول والخروج من سفارة بلدك في صنعاء متى أردت.

تتغير الفصول، ترتيب الشعور، حتى إحساسك بالموجودين حولك!!

عندما تغدو أميركياً.

لن تهمك الحرب الدائرة في صعدة، وأن كانت نصيف قبيلتك مشاركة فيها، الأمركة تعني -أنا أولاً- لا تحتاج المكوث في أميريكا سنوات لتتربى على ذلك، يكفي أن تحمل الجنسية، لن تكترث بأعيادك الوطنية كونها ستصبح. «أعياد الشعب اليمني الصديق» وستنام كما لم تفعل منذ قرون صباح الاحتفال بعيدك السابع عشر لوحدتك المجيدة. لن يعنيك مراقبة جوعى يترنحون ليصنعو لك لوحة جمالية تعبر عن ابتهاجهم كما نحن، عفواً كما أنتم! بعيد الأعياد.

لن يسعك التأكد من لون بذلة فخامته، التدقيق في خطوط ربطة عنقه وإن كان يحتفل في مسقط رأسك التي لا شأن لها بالأعياد الوطنية، وهي الخالية على عروشها.

مسقط رأسي التي تحدث عنها فخامته كونها مهيئة للاستثمار، زيارة واحدة لمديريتي تكفي لإدراك فداحة المصاب ونحن نهب قصورنا للأشباح، خوفنا أن نعود إليها مجدداً «أبقو سلموا لي على الاستثمار».

عندما تغدو أميركياً..

تصبح ضليعاً في اللغة العربية وأنت الفاشل فيها دوماً!! تجيد استخدام الضمائر، تشطب نحن وتتلذذ بإطلاق، أنتم.. هؤلاء.. أولئك.. اللاتي؟

تخرج عن نطاق المفعول به وتصبح بقدرة قادر فاعلاً مرفوعاً غير قابل للجر والسحب والشد!! تكون مشغولاً أخيراً عن البصق في وجوه ومؤخرات أناس تعتقد أنهم سرقوا إنسانيتك، عبئوا بالكينونة خاصتك وشوهو مستقبل أطفال لم تعد قادراً على إنجابهم، للاعتقاد الذي تحمل، لارتفاع ضغطك، نسبة السكر في دمٍ لم تعد تملك منه الكثير وبالطبع «لعدم قدرتك مجدداً على الانتصاب».

عندما تغدو أميركياً

سيبدو المحيطون بك بعيدين عنك ثلاثة آلاف سنة ضوئية وإن كنتم في نفس المنزل!! تشعر أنك أغلى، أكثر أهمية، للعقد المكاشفة، البوح، التحديق بحقد، قادر على الاحتقار «التبول إن لزم الأمر» على، وضع نظام، مواطنة، بدائية، غوغائية وإلى حد بعيد تهوى البكاء كون لا أحد يمتلك حق سؤالك!!

يتسنى لك فقد الآخرين بوقاحة لم تدرجها في شخصك مسبقاً. لن يكون بمقدورك تحمل رقيب السلطة، القبيلة، العادات، الدين، أكثر مما فعلت، ستهددهم كل صباح ان اعتراض طريقك، محاربة العبث معك، و ضع أسلاك شائكة أمام طموحك، لم يعد يجدي، ستتكفل سفارتك بترحيلك، حمايتك من نفسك، تستطيع هي قطع علاقتك بهم، غسل دماغك، تصفية مشاعرك، واقناعك أنك قادر على العيش كما تخطط ان تكون عليه حياتك.

أنت في الأساس حاد الطباع، عندما تغدو أميركياً تزداد تلك الحدة بشكل جنوني، لم تعد تملك في صدرك «فساح» لأحد ولا لأمك التي بسببها حملت الجنسية؟ تملك الجرأة لإنشاء نص ترسله إلى الجمال «جبران» ليعلق عليه لاحقا وبذوقه الذي أعتدت عليه: «غير قابل للنشر، أكتبي حاجة ثانية!».

كأني جارية أنا لدى سمَّوه دون علمي لأفصل نصوصاً تناسب مقاساته، التي لا يهمني

امرأة تحمل بطاقات تعريفية برجل تجهله

يحيى سبعي

"إن تبقى لي من طرف الرغيف حظ، فأنا هنا أرعى الجوع.. وإن بقي لي مكان في المقعد الأمامي، فأنا مستعد للذهاب في جولة حتى آخر النهار وقلبي.. وإن بقي لي ذكر في شوارع بيروت، فأنا هنا أنتظر بحذاء جديدة، أتحذلق على المنعطفات.. وإن بقي لي ذكر في الصديقات الحزينات، فأنا هنا أجيد أسماءهن جميعا، سأبشرهن بورد البيت الواحد.. وإن بقي لي سطر في مواعيدك اليومية، فأنا هنا بكامل زي، أجلل كل الصباحات، وإن بقيت لي سُلطة على رباط الحذاء فأنا سأبلغ مجمل الأناقة التي ترضيك.. وإن بقي لي شأن لدى موزعي الصحف، فأنا في شارع الحمرا على عادتي، أعيد صياغة الأخبار، أهذبها لك.. وإن بقيت لي ابتسامة لدى موظف الأمتعة، فأنا ميسور الأمل والإقامة.. وإن بقيت لي مجاملة من فتاة الـ"بيتزاهت" فأنا صدر رحب لكل النادلات المائلات لك.. وإن اكتمل اليوم المدرسي، فأنا في انتظارهم الصغار أعدهم طالباً طالبةً كما فعلت صباحا.. وإن انحدرت باتجاه المقهى كوكبات الجامعة الأمريكية، فأنا حريص على المصافحات الأولى لأذهب إلى النسيان.. وإن اصطفت الأمهات بزهر الإياب اليومي، فأنا فنار المنازل لكل الرجال التائهين"

السيرة الذاتية.. التجنيس والمحددات

حاتم الصكَر

تظل السيرة الذاتية أكثر الأنواع والأجناس الأدبية إثارة للبلبة الإجناسية والهوية الأسلوبية، بسبب اقترابها من فنون قولية شبيهة واقتراضها أعراف فنون مشتركة، لكن الملاحظ غالبا بصدد شعرية الكتابة السير ذاتية تشاكلها واشتباكها مع التاريخ من جهة، والرواية من جهة ثانية، فضلا عن عنايتها بالذات كحضور مركزي سواء بالتلفظ هيمنة ضمير المتكلم عليها، أوبالعائدية الحدثية، أي انتساب الأحداث لصاحب السيرة بصفته كائناً سيرياً وتأكيد وجهة نظره بناء على قانون المطابقة الذي يحكم تأليفها.

لقد فرّق منظرو السيرة الذاتية وفي مقدمتهم فيليب لوجون بين (المماثلة) التي يقوم على أساسها المتخيل السردي كالرواية والقصة، وبين (المطابقة) التي تستند إليها النصوص السير ذاتية كتابة وتلقيا، وذلك يتيح فحص التطابق بين (أنا) المؤلف و(أنا) السيرة الذاتية أو المتلفظ فيها، وكذلك صلة الزمن المعاش بزمن السيرة، وما يحف بالكتابة الذاتية من محددات ومحذورات كالنسيان والتناسي وارتباكات الذاكرة الشعورية واللاشعورية، وتبدّلات المواقف والأفكار لصاحب السيرة وكذلك ما يتصل بالحرية الاجتماعية والسياسية والدينية،كما يبرز في هذا الاحتدام الإجناسي عنصران مهمان هما: ميثاق السيرة الذاتية كعقد بين القاريء والكاتب يتضمن الوعد بالكشف عن الذات و، وموقف القارئ نفسه من تلقي النص السير ذاتي على أنه تاريخيا يمثل الجانب المعاش من حياة صاحبه وليس الافتراض أو التخيل بإمكان حدوث أو حصول تلك الأحداث.

فنياً تقف السيرة الذاتية على مسافة قابلة للإلغاء والتجاوز من التاريخ والرواية بكونهما أكثر الحقول قربا منها وكذلك من أكثرها تغذية لها بالمادة السير ذاتية.

ويلاحظ المهتمون بالسيرة الذاتية أنها أكثر من جنس أدبي، إنها بعبارات الكاتب الفرنسي توماس كليرك نمط من خطاب خاص قائم علي الاختلاف عن التخييل وخاضع لشروط مسبقة.

لقد توضح ذلك في الأجزاء المترجمة إلي العربية من كتاب كليرك(الكتابات الذاتية: المفهوم التاريخ الوظائف والأشكال) ترجمة محمود عبدالغني دار أزمنة،حيث يدرس ويناقش مسألة المطابقة بين الأنا الخارجية للمؤلف وأناه السيرية، والصلة بين زمن السرد السيري وزمن الأحداث المستعادة، ولكن التطابق ينبغي أن يكون أو يفترض أن يكون كاملاً بين اسم العلم للمؤلف، والشخصية السيرية، وهذا يدعونا للتحقق من (صحة) ما تقوله الذات السيرية وما يتصل بعمل الذاكرة ونشاطها والاحتكام للمحددات الفاعلة في تجميل النص السيري إضافة وحذفا وتعديلا، وذلك يحول دون وجود سيرة ذاتية نموذجية بالمعنى الفني.

إن الأدباء يجدون في سيرهم الذاتية معينا لتجاربهم الإبداعية يستمدون منه رؤاهم وتجاربهم، حتى صار مشروعا لدى كثيرين الحديث عن (رواية سيرة ذاتية) مغفلين تقاطعات المتخيل والمعاش، والمتماثل والمتطابق،أي بين قوانين الرواية والسيرة، وشعرية كل منهما المستقرة في أعراف وقوانين مميزة، كما أن المحذور وارد هنا من الخلط على مستوى القراءة بين النص الروائي والسيري، فتذهب القراءات الساذجة إلى النقطة الأولي في النقاش بين المناهج الحديثة والتقليدية في مسألة ورقية النص الروائي وخصوصيته وعدم التطابق بالضرورة بين عالم السرد والعالم الخارجي، وما جرته تلك القراءات التطابقية من تكفير وتجريم للكاتب سببه عدم الفصل بين المتخيل على الورق وفي الخطاب الروائي، والعالم الخارجي الذي يعد مرجعا ضاغطا يحضر عند المقايسة والمقارنة والقراءة السطحية غالبا والتي لا تعترف بعالم السرد وخصوصية شخوصه وأحداثه وخطابه المنبني على التماثل والتخييل أساساً.

إن الاحتكام هنا يجب أن يكون إلى مقصدية المؤلف والتجنيس المعلن في ميثاق القراءة والمصرح به في النص، فتكون القراءة على أساس التماثل والتخييل عند النص على أن العمل سرد خالص منتسب إلي الرواية كخطاب له أعراف وقوانين نظم وتأليف، وتكون القراءة في سياق السيرة الذاتية وتستدعي الخبرة بالنوع المقروء منها، والاحتكام لشعريتها إذا نصّ الكاتب أنها سيرة ذاتية.

إن النوع الأخير قد يكون معمي أو مغيباً في بعض النصوص المتخفية وراء اسم الرواية وجنسها هربا من مأزق التطابق الذي تستدعيه قراءة السيرة الذاتية، والخوف من عواقب أو نتائج التصريح بعائدية الأفعال والأحداث على الكاتب في نص السيرة الذاتية، ولذا تمرر السير على أنها أعمال سردية روائية، لكن كتابها سيضحون بكثير من أعراف السيرة الذاتية ويستجيبون لخطاب الرواية وما يفرض من تخييل وإيهام ووقائع لا يشترط حدوثها المسبق لتدخل في النص كما في السيرة الذاتية. وتلي هذه المأزق الكتابية مأزق قراءة أيضا لأن المتلقي سيستنفر طاقته التطابقية ويعلو فضوله للبحث عن مفردات حياة الكاتب كما حصلت وفي الأطر التي وضعها فيها كاتبها.

ومؤخرا صدرت عربيا سلسلة روايات عربية يختلط فيها السيري المتطابق المستعاد، بالروائي المتماثل المتخيل، ودعا ذلك إلى البحث في شعرية الرواية السيرية أو رواية السيرة الذاتية، لكنني أرى أن ذلك يجب أن يبدأ من مقام أو سياق السيرة الذاتية نفسها في حال التباسها بالرواية كونها اقتربت منها حدّ التماهي بها، أي أن السيرة الذاتية هي التي يجب أن تفحص على أساس انتمائها للرواية كلياً واتخاذ الكاتب أسلوب السرد الروائي سبيلا لتوصيل أحداث حياته للمتلقي، وهنا سيحصل لدينا نوع جديد من السيرة الذاتية الروائية المكتوبة انطلاقا وتوسعا من نص السيرة. وفي هذا التجنيس تفريق بين الرواية والسيرة الذاتية، فالقول بوجود رواية سيرة ذاتية كنوع من الرواية ذاتها و تنويعا عليها أو توسعا منها يعيد هذا النص إلى الرواية ويحتكم إلى أعرافها وقوانينها، كما يحصل في قصيدة النثر التي ينبغي فحص نثريتها انطلاقا من وجود الشعر فيها كأصل في خلقها أو إبداعها وليس الانطلاق من النثر لرؤية شعريتها ووجود النثر فيها، فالسيرة هي الأصل في قراءتنا والرواية كيفية ممكنة لتوصيلها وليس العكس.

ولعل هذا الهاجس هو الذي حدا بروائيين مكرسين لكتابة سيرهم واستذكار حياتهم الماضية والأمكنة التي عاشوا فيها والأزمنة التي شهدوا أحداثها وكذلك الشخصيات والمواقف والتجارب التي تمثل مفردات مهمة في النص السيري. وقد كان بمقدورهم صهرها في عمل سردي تخيلي خالص لا قرابة بينه وبين السيرة الذاتية، ولكن المقصدية والفضول الإنساني المستقر في نفس الكاتب والقاريء معا يدفع لاختيار السيرة الذاتية شكلا للتعبير في لحظة ما يتحول فيها الكاتب إلي قاريء حياته ونفسه والفضولي الذي يفتح مكامن الذات وخباياها متعرفا ومكتشفا ومعترفا في الآن نفسه.

● عن (ألف باء)

alnedaa_yemen@yahoo.com

الندى

اسبوعية.. سياسية.. عامة

عنوان الندى على شبكة الانترنت
www.alnedaa.net

الاربعاء 62 جمادي الثانية 8241هـ الموافق 11 يوليو 7002 العدد (111) Wed. 26/6/1428 - 11 July 2007

القليل من الدمار يكفي

محمد الغباري
malghobari@yahoo.com

إذا لم تحدث مفاجأة فإن اللجنة المكلفة بالاشراف على وقف اطلاق النار في صعدة ستعود اليوم إلى صنعاء في مقدمة للإقرار بفشلنا كيمنيين في تجاوز محنة جديدة عبر الحوار والمصالحة، وسيكون ذلك إعلاناً بعودة نذر الحرب من جديد.

وبعيداً عن النهاية التي ستؤول إليها جهود المصالحة القطرية المدعومة محلياً فإن معالجة الآثار الناجمة عن الحرب اذا ما تجددت ستكلفنا اضعاف التنازلات اللازمة لانجاح المساعي السلمية.

اقدر أن اللجنة التي امضت أكثر من ثلاثة أسابيع في صعدة تعيش تحت ضغط الزمن وارتدادات نفسية واجتماعية لمواجهات متصاعدة استمرت نحو اربع سنوات، غير أن المنطق يوجب عليها وعلينا أن نمد لها يد العون لتحقيق ما عجزت القذائف عن تحقيقه خلال شهرين -كمثال- خصوصاً وأن المؤشرات تدل على أن دعاة السلام باتوا أكثر من نافخي ابواق الحرب والدمار.

من الانصاف الاقرار بأن الرئيس علي عبدالله صالح لا يريد عودة الحرب ولا استمرارها لأنه يدرك جيداً الثمن الباهظ للمعارك الداخلية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، كما ان الأمر ذاته ينطبق على عبدالملك الحوثي، إلا أن الجانبين بحاجة لتعزيز الثقة وإزالة رواسب المعارك للوصول إلى ما نتمنى.

قد تكون اللجنة محقة في قولها أن اتباع الحوثي لم ينفذوا البند الثاني من الاتفاق والخاص بالنزول من الجبال وتسليم أسلحتهم المتوسطة و العودة إلى قراهم، ومع ذلك فإن الوصول إلى هذه الغاية لن يتحقق بإعلان فشل الاتفاق والدعوة لتجدد المعارك لأن مهمة اللجنة في تقديري هي العمل على تذليل الصعاب لانجاح الاتفاق وحل المشكلات التي تعترض انجازه، وماعدا ذلك فإن الاتفاق سيتحول إلى بؤرة جديدة لاختلاق اسباب الفشل والصراع كما كان مع وثيقة العهد والاتفاق.

البلاد في أمس الحاجة لجهود المصالحة والسلام، وكل ما يساعد على تحقيق ذلك هو ما ينبغي التركيز عليه والترويج له، اما الجموح نحو الحروب والدمار فقد بات لدينا فائض منه لا نتمنى حتى تصديره للغير.

من واجب اللجنة ان تشيد بالتزام الجيش بقرار وقف اطلاق النار، وبالالتزم «المعقول» من جانب اتباع الحوثي بهذا القرار. ومن حقنا أن نطالبها ببذل اكثر من جهد في سبيل الوصول إلى الهدف الذي أوجدت من أجله.

الحديث عن عودة التوتر إلى بعض مناطق محافظة صعدة أمر مؤلم، وهبوب عواصف الخوف من تجدد القتل والدمار للقرى والمزارع يدفن الفرحة الكبيرة التي توزعت في أرجاء البلاد وتحولت في صعدة إلى ميلاد جديد لعشرات الآلاف من الطلاب والآباء والأمهات الذين تمكنوا من العودة إلى منازلهم وبعض مدارسهم وغادروا مخابئهم لأول مرة منذ أكثر من مائة وخمسين يوماً.

لقد عشنا كثيراً من الحروب والصراعات الداخلية، وحتى اليوم ما زلنا غير قادرين على معالجة آثار تلك المراحل، وهي اليوم تلقي بظلالها على كل حياتنا. من إحداث اغسطس الى دماء اكتوبر 78 مروراً بكارثة 13 يناير 1986م وانتهاءً بالطامة الكبرى التي تشكلت في 1994م، ولهذا كله فنحن اكثر شعوب الأرض حاجة لنعمد انتصاراتنا بالورود وبالسلام بدلاً من تخضيبها بالدماء.

غالباً ما يكون الفساد عدواً تحرسه ملائكة مقربون

شبعنا من «لَعْص» الكلام؟!

فكري قاسم
fekry19@hotmail.com

● الحرب على الفساد الآن، هي بدرجة أساسية، حرب الرئيس علي عبدالله صالح؛ إذ ينغي على فخامته- بمساندة محبيه أو من يفترض بهم أن يكونوا كذلك- أن يحقق انتصاراً حقيقياً بعيداً عن «لَعْص» الكلام، أو محاولة التطهر بنفس المياه والوجوه والأدوات الوسخة منذ دهر!!

● لا أحد يؤمن تماماً أن هيئة مكافحة الفساد -تم المصادقة عليها من قبل البرلمان- قادرة على فعل شيء ما لم تمد الحياة بنوع من العنفوان والحيوية، وتدفع إلى الإحترام والمجابهة.

خصوصاً وأن فريق هيئة مكافحة الفساد -مع احترامي لبعض الأسماء فيه- يبدو -بالصلاة على النبي- شبه منتخب اليمن لكرة القدم سنة 1986.

وكان هذا الأخير أيامها قد تشكل و«لعب» لغرض الاحتكاك فحسب:

هل تتذكرون مباراتنا مع منتخب الكويت آنذاك؟

لقد أُمطرونا يجي 5 أو6 أهداف، وفي الدقائق الأخيرة من المباراة، سجل لاعب منتخبنا (خالد الناظري) هدفاً يتيماً رقص تلفزيون صنعاء -يومها- عليه باعتباره إنجازا -سيقودنا- بفعل الاحتكاك المستمر- إلى نهائيات كأس العالم!

● ما أعنيه أننا -بجد والله- خلال 29 سنة من حكم «صالح» مللنا من الاحتكاك، والدحكاك، والمماحكة والحكوك، ومن «الحكوال» عند كل منعطف وكل قضية. تعبنا يا فندم «الله يسترك».

ما ينبغي فعله الآن وبصدق -مُس كلفتة وضحك على الذقون -هو الاتجاه صوب رفعة الإنسان اليمني، وكذا تعزيز كل ما من شأنه تلطيف سمعة 29 سنة من الحكم المسترخي حد الفلات، على شهية «الاحتكاك» وتكنولوجيا «كبُ لا شعوب!».

لقد شبعنا من لعص الكلام، كما وظروف الناس غدت في الحضيض. الترقيع لم يعد ممكناً الآن.

على أية حال.. المهمة امام هيئة مكافحة الفساد ليست سهلة على الاطلاق، خصوصاً إذا ما عرفنا أن الفساد في الغالب عدو تحرسه ملائكة مقربون.

● اقسم بالله العظيم إني لا أريد إحباط الأعزاء أعضاء هيئة مكافحة الفساد (أو كما يخيل لي أن البعض قد يسميها هيئة مكافأة الفساد)، إنما أنا الآن اتحدث عن مخاوف كون الأمر يعنينا جميعاً كيمنيين أولاً، وكمواطنين -في السلطة والمعارضة- الفساد أنهك أهالي أهلنا.

مالم فلنكتف بمكافحة الجراد والملاريا وشلل الاطفال و... التصحر.. تاركين أمر مكافحة الفساد (لوما) يجي المهدي المنتظر.

أما المهدي «الموسِّح» منذ دهر بيننا، فإن هذا سيكون جوراً عليه!

● في رأيي، لا بأس إذن أن نجرب. لن نخسر أكثر مما قد خسرنا.

غرق367 لاجئا صوماليا أثناء محاولة الوصول إلى اليمن

أعلنت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أمس الثلاثاء أن 367 لاجئا صوماليا قضوا غرقا، فيما اعتبر 118 في عداد المفقودين منذ مطلع السنة إثر محاولتهم الوصول إلى الساحل اليمني على متن سفن.

وقالت الناطقة باسم المفوضية العليا للاجئين، جنيفر باغونيس، أمام الصحفيين في جنيف إنه خلال الأشهر الستة الماضية "توفي 367 شخصا فيما اعتبر 118 في عداد المفقودين أثناء انتقالهم" من الصومال إلى اليمن. وخلال الفترة نفسها من العام 2006 أحصت المفوضية العليا للاجئين 266 حالة وفاة و66 مفقودا.

وأضافت إن 77 سفينة تهريب تقل أكثر من 8600 لاجئ ومهاجر، غالبيتهم من الصوماليين والأثيوبيين، وصلت إلى اليمن منذ يناير.

وأشارت إلى أن المهربين الذين يتقاضون حوالى 50 دولارا عن الراكب الواحد لقاء هذه الرحلة المحفوفة بالمخاطر "يرغمون الناس على النزول في عرض البحر" ما يؤدي إلى العديد من الوفيات غرقا.

وأفادت المفوضية أن بعض الركاب الآخرين "يتعرضون للضرب حتى الموت بهراوات المهربين أو يتعرضون لهجمات سمك القرش بعد إلقائهم في عرض البحر".

صاحب أصحاب المعالي

علي السقاف

عادة سيئة لازمتني خلال السنوات الأخيرة، فقد اعترتني نوبة «فشر» فجائي.

فما أن يظهر أي تشكيل حكومي جديد، إلا وعددت معارفي من هؤلاء الوزراء.

وأشرع أتحدث في المقايل: ذلك الوزير كان زميل دراستي، وذاك كان معي في خلية تنظيمية واحدة، بل وزيادة في «الفشرة» أقسم أنني كنت مسؤوله التنظيمي يوماً.

بالطبع (وهذا خارج اطار الفشرة) أعرف كثيراً من الوزراء مثلي مثل سائر زملائي الصحفيين. غير أني لم أستفد منهم شيئاً، لم أجلب منهم سوى وجع الرأس.

فبعد تصريحاتي المتلاحقة بمعرفتي بما يربو على نصف تشكيل الحكومة، انهالت عليّ طلبات من الأهل والأصدقاء وأحياناً معارف الأصدقاء.

فهذا يريد لابنه منحة عسكرية إلى دبي، وليس غير توقيع الوزير يوصله إلى مبتغاه ويطلب مني التوسط لدى الوزير، وأعجز، فيبدأ يكيل وابلاً من السباب إلى شخصي لأني غير متعاون ولا أريد خدمته.

وذاك يريد لابنه مقعداً في الطب في بريطانيا رغم أن المحروس لم تتجاوز نسبته في امتحان الثانوية الـ60٪ وإذا ما خاطبته بأن المعدل محرج وضعيف، صرخ: يا أخ، الدنيا وساطات وأنت فيك البركة. بالطبع لا تستطيع تلبية طلبه، فتخسر قريباً آخر.

قريب لي كان يريد الانتقال من وظيفة إلى أخرى فلجأ إليّ. ذهبت إلى الوزير وبقيت في الباب ساعات. وخرج الوزير من باب آخر، وليته خرج وسكت، بل تحدث لزواره بأنه لطع ثلاثة من أصحابه القدامى في الباب ساعات ولم يقابلهم. طبعاً كنت أهم اولئك الملطوعين.

ومن ساعتها لا يزال قريبي «مبرطم» مني ولا أزال أكن حقداً للوزير لطعه الله.

المهم، الآن تعلمت الدرس جيداً، حتى وإن صح أن وزيراً كان يوماً يشاركني مقعد الدراسة في الفصل، فإنني سرعان ما أنفي التهمة، أو أدعي أني «صنجته» كفاً في آخر يوم من أيام الدراسة.

نافذة

هذا هو «الشارع»: محكمة

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

مساء الأحد تلقيت مكالمة تدعوني إلى العشاء على مائدة كافكا، وسارعت لتقليب رواية «المحاكمة» وغيرها في رفوف المكتبة والذاكرة. وانقطعت الكهرباء بصورة فاضحة لتلك الاصابع التي تلعب بمركز تحكم شبكتها، خاصة وأن فعل انقطاعها جاء منسابا في مجرى الاستجابة لأوامر الكوابيس التي اندفعت وانزعت في أرجاء الغرفة وفي رأسي وأنفاسي وخضت معها عراكا ضارياً أسفر عن اندحارها وإفاقتي من إغماء الوغى مع تباشير الصباح.

طفشت وجهي بالماء وتلمست ما تقوض وارتض وتعضى من مفاصلي وأوصالي، وأقدمت على حركة رياضية خفيفة، كانت كافية لاستعادة لياقة حشرة زاحفة يتوجب عليها الذهاب إلى مقر المحكمة الجزائية المتخصصة.

في الطريق كنت أرزح تحت ثقل غبائي وسربال بلاهتي وخجلي: لماذا لم أستعلم عن منطوق ترجمة اسم هذه المحكمة من الزميل والصديق العزيز نائف حسان الذي هاتفني -قبل كوابيس الأمس طبعاً- ولفتني أنه عندما ذكر اسم المحكمة قالها بنبرة استغراب واسترابة!

المهم، مضيت في سبيلي «واثق الخطوة...» وعندما وصلت إلى مقر تلك المحكمة الذي تشفر في ذاكرتي تحت اسم «سفينة نوح» علمت بأني أخطأت المحكمة.

وتراجعت من مقر تلك المحكمة -سفينة نوح- التي قصدتها قبل عامين وكانت زاخرة بغرائب الكائنات وعجائب المخلوقات ونوادر المحاكمات، حيث قيض لي أن أكون شاهداً على باقة مذهلة من المحاكمات لقتلة ومهربين ومزوري عملات وتجار خمور ومخدرات ومتلبسين بروائح خمور وغيرهم من المتهمين بالجرائم الجسيمة، وآخرهم، بل وفي ذيلهم الصحفيين.

وتذكرت أني يومها تعجبت من محاكمة الصحفيين بعد عتاولة الجنايات الجسيمة. ولكزني صديق: أسكت، أنت في اليمن!

عموماً، لقد أخطأت طريقي إلى المحكمة، واستعلمت عن المحكمة التي كنت أقصدها قبل أمس وعلمت أنها تقع في الحي المجاور، وهرولت نحو الوجهة المعلومة. وأعتقد أن ثمة ابتسامة تقدير طفحت على وجهي عندما جال في خاطري أن الحكومة لا تخلو من الحكمة، بدلالة أنها غيرت مكان المحكمة واختصت الصحفيين بمحكمة مميزة لأصحاب الرأي.

وعندما وصلت إلى بوابة المحكمة الجزائية، كان الزميل نائف حسان رئيس تحرير صحيفة «الشارع» والزميل سامي غالب رئيس تحرير «النداء»» هو الآخر كان ماثلاً أمام النيابة يوم أمس في قضية أخرى. بضعة زملاء يخضعون للتفتيش.

ومن حسن حظي أن الزميل علي الضبيبي مُنع من الدخول كما حدث معي لأننا لا نحمل بطاقة الهوية، وكان علينا أن نقف في الناحية المقابلة للبوابة المدججة بالعسكر والأطقم المسلحة والمستنفرة.

لحظتها تعرفت على المحامي القدير، المداني، واستوضحت منه معنى اللافتة المقابلة، فقال إنها محكمة خاصة بقضايا أمن الدولة والارهاب.

في تلك الأثناء وصل الزميل العزيز نبيل سبيع متأخراً كعادته، وكان عليه أن ينتظر لحين خروج سجناء «القاعدة» وغيرهم من الارهابيين لكي يدخل ويخضع للاستجواب مع زميله نائف.

خرج السجناء بعربات كبيرة خاصة، وكانوا يهتفون: الله أكبر و... ودارت سينما الواقع برأسي وكانت أصواتهم هادرة. كان الشارع بلا شارع، وأجرد حتى من المارة وعيون الفضول.

وهجست أن الكثير من الزملاء لم يصلوا لأنهم على معرفة بترجمة اسم المحكمة!

كانت الأصوات الهادرة بليغة في إفصاحها عن شحن وتوتير وتفخيخ الاجواء، وأكثر بلاغة في توصيلها رسالة ترويع مقصودة لزملائنا في «الشارع» وللصحفيين جميعا.

ولم أستوثق فحوى التهمة لأنها لن تقل عن زعزعة أمن البلاد والإرهاب والمساس بالاقداس.

وراعني أن يكون الصحفي في هذه البلاد في قفص الاتهام، على مر الايام وعلى الدوام، أكان في الشارع أم في مقر المحكمة الجزائية، أم كان في مستهل محاولة اختراع الشارع.

وروعني أكثر أن تكون «الشارع» بلا شارع، وأن ترتسم على هذا النحو الفاجع صورتنا وبإسناد فاعل منا ومن «ثقافة المحاكمة» السائدة والطاغية إلى الدرجة التي تجعل الصحفي أعزلاً من شارعه ومن الزملاء في «قبيلة الصحافة» ومن نفسه وقلمه و... دمه!

د. باسل اليافعي

■ بكالوريوس طب عام وجراحة بامتياز من جامعة الملك تشارلزوتم تكريمه لتفوقه العلمي رسمياً في اليمن.
■ ماجستير من جامعة القاهرة وطبيب مقيم في مستشفى القصر العيني.
■ دكتوراه في المسالك البولية (الزمالة العربية) من دمشق.
■ اخصائي جراحة مسالك بولية
■ تفتيت الحصوات بالموجات التصادمية.
■ عمليات الجراحة المفتوحة والمناظير.
■ جراحة تصحيح العيوب الخلقية في المسالك البولية والحصوات عند الأطفال
■ شارك في العديد من المؤتمرات الطبية الخارجية.

الآن في مستشفى آزال التخصصي
نحن بعون الله نرعاكم
صنعاء - تلفون: 200000